مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد الخامس عشر – العدد الرابع (شوال ـ ذو الحجة ١٤٣٤هـ/أغسطس ـ أكتوبر ٢٠١٣م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

العدد العشرون ٢٠

- البينية في الاستثناء قطعاً ووصلاً وأثرها في التأويل
- مصطلح التبيين ودلالاته عند النحاة
- صوت الضاد بجنوب غرب المملكة العربية السعودية «دراسة ميدانية»
- مسألتان لابن الحاجب أبي عمرو عثمان بن أبي بكر (ت٦٤٦ هـ) دراسة وتحقيقاً
- نظرات في «موسوعة قواعد الكتابة العربية»

مصطلح التَّبيين ودلالاته عند النُّحاة

ماجد بن عمر القَرْنيّ

الحمد لله، والصَّلاة والسَّلام على رسول الله، وبعد:

فإنَّ تحديد دلالات المصطلحات المختلفة لهو الأساس في فهم نصوص أهل العلم وتحديد مرامي كلامهم، و" إنَّ أكثر ما يحتاج به في تحصيل العلوم المدوَّنة والفنون المروَّجة إلى الأساتذة هو اشتباه الاصطلاح؛ فإنَّ لكلِّ علم اصطلاحاً خاصّا به، إذا لم يُعلم بذلك لا يتيسَّر للشَّارع فيه الاهتداء إليه سبيلاً"(١).

وممَّا توقَّفت عنده وأثار اهتمامي من مصطلحات النَّحو المشكلة مصطلح التَّبيين، فالتَّبيين كلمة يكثر تداولها في كتب علماء العربيَّة، يستعملونها بمعناها اللغويِّ، وهو الإيضاح والوضوح(٢)، وعلم يقع بالشَّيء بعد لبس(٣)، وهي معان وثيقة الصِّلة بمجال درسهم، كما يستعملونها بمعان أخر اصطلاحيَّة متعدِّدة ملتبسة، ومنبثقة من معناها اللغويِّ.

توقَّفت عند هذا المصطلح محاولاً تحديد دلالاته وحصرها، وتمييزها من الاستعمال اللغويِّ للكلمة، وبيان مدى انتشار كلِّ دلالة منها، فكان هذا البحث الذي أرجو أن لا يكون بمنأى عن الصَّواب.

وقبل الحديث المفصَّل عن دلالات المصطلح يحسن أن أقدِّم بين يديه بذكر جهد من سبقني في هذا، وهم حسب ما وقفت عليه تسعة:

أوَّلهم: محمَّد التَّهانويّ، قال في كشَّافه عن التَّبيين: "معناه الكشف، وإظهار المراد، وعند النُّحاة هو اسم التَّمييز"(٤).

وثانيهم: الدكتور عوض القوزيّ(٥)، ذكر للتَّبيين معنيين، وهما البدل عند

---

(١) كشَّاف اصطلاحات الفنون ١/ ١.

(٢) الصِّحاح "بين" ٥/ ٢٠٨٣.

(٣) الفروق ١٠٣.

(٤) كشَّاف اصطلاحات الفنون ١/ ٣٧٨.

(٥) المصطلح النَّحويّ ١٦٣ و١٦٥.

الكوفيِّين، والتَّمييز.

وثالثهم ورابعهم: الدكتور محمَّد إبراهيم عبادة[١]، و الدكتور يوخنَّا مرزا الخامس[٢]، أثبتا له المعنيين السَّابقين.

والخامس: الدكتور محمَّد سمير اللبديّ[٣]، وللتَّبيين عنده ثلاثة معانٍ، وهي: مرادفة بيان الجنس فهو على هذا معنى من معاني (مِنْ) الجارَّة، والتَّمييز، ومعنى من معان اللام الجارِّة.

والسَّادس والسَّابع: الدكتور جورج مِتري وهاني جورج، ذكرا في كتابهما[٤] ثلاثة معانٍ للتَّبيين، وهي: أنَّه من معاني حرفي الجرِّ (إلى) واللام، والتَّمييز، والبدل.

والثَّامن: الدكتورة عزيزة فوَّال[٥]، وللتَّبيين عندها أربعة معانٍ: إظهار أنَّ ما بعد (إلى) هو فاعل في المعنى، وإظهار أنَّ ما بعد حرف الجرِّ اللام هو مفعول به في المعنى، والتَّمييز، والبدل.

والتَّاسع: الدكتور إلياس عطا الله[٦]، وذكر للتَّبيين ستة معانٍ، وهي: البدل وعطف البيان، والتَّمييز، وإظهار وتقدير المضمر، وفكُّ الإدغام، وتقديم ما حقُّه أن يكون متأخِّراً.

والمعنى الأخير عنده هو تحديد غير دقيق اعتمد فيه على مصدر واحد، وسيأتي الحديث عنه بالتَّفصيل في الدَّلالة الأولى، وأمَّا (إظهار وتقدير المضمر) فاستند فيه على نصٍّ واحد فقط لابن المؤدِّب، وهو قوله: "اختلف الكوفيُّون والبصريُّون في:

(١) معجم مصطلحات النَّحووالصَّرف ٦٥.

(٢) موسوعة المصطلح النَّحويّ ١/ ٢٤٩ و٢٧٨ و٣٦٢ و٤٨٥ و٤٩١.

(٣) معجم المصطلحات النَّحويَّة والصَّرفيَّة ٣٠ ـ ٣١.

(٤) الخليل ١٣٨.

(٥) المعجم المفصَّل في النَّحوالعربيِّ ١/ ٣٣٢.

(٦) معجم المصطلحات القواعديَّة ٣٣.

(اشتريته بدرهمٍ فصاداً)، فقال سيبويه: ناصب (صاعد) فعل مضمر، تبيينه: فزاد صاعداً..."(١)، ووقفت على نصٍّ آخر له وهو: " وقول الآخر:

أعَبْداً حلَّ في شُعَبَى غَريبا ألؤْماً لا أبا لكَ واغترابا(٢)

أمَّا (اللؤم والاغتراب) فينصبان بإِضمار: أتجمع لؤماً واغتراباً ، وأمَّا (العبد) ففي نصبه وجهان: النِّداء... وإِضمار فعل، تبيينه: أتفخر عبداً "(٣)، والذي يظهر لي من هذين النَّصَّين أنَّه استعمل (تبيينه) بمعنى (إِيضاحه)، وهذا هو المعنى اللغويُّ للكلمة، وليس هو من قبيل الاستعمال الاصطلاحيِّ.

ووقفت أيضاً على إِشارات يسيرة في بعض التَّحقيقات والدِّراسات، مثل قول الدكتور محمَّد الدَّالي: "ولا يريد بالتَّبيين والتَّفسير معناهما الاصطلاحيّ؛ لأنَّهما يعنيان التَّمييز"(٤)، ومثل محاولة بعض أهل العلم توضيح ما جعلته الدَّلالة الأولى للتَّبيين، وكلامهم مذكور فيها.

هذا هو جهد من سبقني في الحديث عن هذا المصطلح، وهو حديث موجز، يستند إِلى استقراء ناقص، وفيما يأتي بيان ما وقفت عليه من دلالات هذا المصطلح.

الدَّلالة الأولى

يكثر عند النُّحاة استعمال هذا المصطلح للدَّلالة على نوع معيَّن من الجارِّ والمجرور، قال المبرِّد: "وجعل قوله: (بالرَّحى)(٥) تبييناً، بمنزلة (لك) التي تقع بعد قولك: (سَقياً)، وبمنزلة (بك) التي تقع بعد قولك: (مَرْحباً) "(٦)، وقال أبو جعفر

(١) دقائق التَّصريف ٥٠٩.

(٢) البيت لجرير ، وهوفي (ديوانه ٢ / ٦٥٠).

(٣) دقائق التَّصريف ٤٧٥.

(٤) كشف المشكلات ١ / ٣١٤، ح(٨).

(٥) الحديث عن بيت الهذلول بن كعب العنبريِّ في (الحماسة ١ / ٣٥٣)، وهوبتمامه:

تقول ودقَّتْ صدرَها بيمينها أبعليَ هذا بالرَّحى المتَقاعِسُ

(٦) الكامل ١ / ٥٢.

النَّحَّاس في قوله تعالى: ﴿**وَهُمْ فِي الآخِرَةِ هُمُ الأَخْسَرُونَ**﴾ [النمل: ٥]: "(في الآخرة) تبيين، وليس بمتعلِّق بـ(الأخسرين) "(١)، وقال السِّيرافيُّ: " لأنَّ (له) لا تعمل في (التَّبِّ) ما عملت في (ويح)؛ لأنَّه خبر لـ(ويح)، وليس بخبر في (تبّ)، وإِنَّما هو تبيين"(٢).

والمراد بالتَّبيين في هذه النُّصوص ونحوها معنى معيَّن تفطَّن لتميُّزه بعض أهل العلم، وحاولوا توضيحه، وأقدم من أشار إِليه ابن جنِّي، قال: "ومعنى التَّبيين: أن تعلِّقه بما يدلُّ عليه معنى الكلام، ولا تقدِّره في الصِّلة "(٣)، ثم تحدَّث عنه الشَّيخ سيِّد المرصفيُّ فقال: "(بمنزلة لك) في أنَّها غير متعلِّقة بالعامل المذكور، بل هي معلَّقة بمحذوف تقديره: إِرادتي بدعاء السُّقيا لك، ويقدَّر في (مرحباً بك): أنسي بك، (يراد به التَّبيين) يريد: أنَّه بيان للمحذوف، وفائدته المبالغة "(٤)، وقال الدكتور محمود الطِّناحيُّ: "التَّبيين: أن تعلِّق الجارَّ والمجرور بما يدلُّ عليه معنى الكلام، ولا تقدِّره بالعامل المذكور "(٥)، والدكتور سيف العريفيّ قال: "أن لا تعلِّق الجارَّ والمجرور بالمذكور، وإِنَّما بفعل محذوف، تقديره (أعني)، والغرض منه بيان من يعني المتكلِّم "(٦)، وقال الدكتور إِلياس عطا الله: "تقديم ما حقُّه أن يكون متأخِّراً كالجارِّ والمجرور، والصِّلة على الموصول "(٧)، وقال الدكتور محمَّد عبد الله قاسم: "التَّبيين عند الشَّيخ(٨) على دلالتين:

(١) إِعراب القرآن ٣/ ١٩٨.

(٢) شرح الكتاب ٥/ ١٠٨، والحديث عن قول العرب: (تبّا له)، و(ويحٌ له).

(٣) المنصف ١/ ١٣١.

(٤) رغبة الآمل ١/ ١٤٤.

(٥) أمالي ابن الشَّجريِّ ٢/ ٤٣٢ ح ٢.

(٦) شرح كتاب سيبويه للرُّمَّانيِّ "دكتوراه العريفيّ" ٣٧٥ ح ١.

(٧) معجم المصطلحات القواعديَّة ٣٣.

(٨) يريد أبا عليٍّ الفارسيَّ.

الأولى: التَّعليق بما يدلُّ عيه معنى الكلام.

والثَّانية: التَّعليق بما يدل عليه السِّياق لامتناع تعليق شِبه الجملة ـ وقد تقدَّمت ـ على الموصول، به. وأصله أن يكون بحروف الجر، وقد وسَّعه أبو علي، فقاس الظُّروف عليه، وجعلها تبييناً يُعلَّق بما يدلُّ عليه معنى الكلام "(١).

وأخيراً عرَّف الدكتور حسين أحمد بوعبَّاس التَّبيين بأنَّه: "تعليق الجارِّ والمجرور والظَّرف بمقدَّر دلَّ عليه المتأخِّرُ، وامتنع تعلُّق الجارِّ بالمتأخِّر لأمور مختلفة مذكورة"(٢).

هذه سبع محاولات لتحديد مفهوم هذا المصطلح في هذا السِّياق، وسأعود إليها لاحقاً، ولكن يحسن قبل تعريف التَّبيين أن أستخلص من نصوص النُّحاة ما يمكن أن يُسمَّى سمات التَّبيين، وهي ما يأتي:

السِّمة الأولى: أنَّ التَّبيين إِنَّما يكون حرف جرٍّ مع مجروره في المشهور، وهذا ظاهر من النُّصوص الثَّلاثة التي ذكرتها في أوِّل الحديث، وأضيف إِليها قول ابن السَّرَّاج: "ثم جئت (بمعروف) تبييناً "(٣)، وقول الفارسيِّ: "وجعل (إِلينا) تبييناً"(٤)، وقوله: "و(عليَّ) تبيين "(٥)، وقول المرزوقيِّ: "جعل (في بيوت) تبييناً "(٦)، وقول ابن الشَّجريِّ: "وقولهم: (لك) يُسمِّيه النَّحويُّون تبييناً "(٧)، وقول ابن يَسْعون: "ويكون (له) تبييناً "(٨)، فظاهر من هذه النُّصوص وغيرها

(١) الأصول النَّحويَّة والصَّرفيَّة في الحجَّة ٢/ ١٥٩.

(٢) مختار تذكرة أبي عليٍّ ٤٦٦ ح ٦.

(٣) الأصول ١/ ٣٩١.

(٤) المسائل المنثورة ٩٤.

(٥) كتاب الشِّعر ٢/ ٣٦٠.

(٦) شرح ديوان الحماسة ٤/ ١٧٥٣.

(٧) الأمالي ٢/ ٩٨.

(٨) المصباح ١/ ١٥٣.

كثير(١) أنَّ التَّبيين عند النُّحاة هو حرف جرٍّ ومجروره.

ويطلقونه قليلاً على حرف الجرِّ، قال الفارسيُّ: " ويكون الجارُّ على هذا القول تبييناً"(٢)، وقال ابن جنِّي: "ولكنَّه جعل الباء تبييناً "(٣)، وابن خروف أطلقه على المجرور، فقال: "والمجرور بعدها في حال النَّصب في موضع التَّبيين لها"(٤)، وذلك لأنَّ حرف الجرِّ مع المجرور به بمنزلة الجزء الواحد(٥)، فذِكر أحدهما يغني عن ذكر الآخَر.

ويطلقونه أيضاً على معنى حرف الجرِّ والغرض منه بمفرده أو مع مجروره، قال المبرِّد: "ويكون على ما فسَّرنا يراد به التَّبيين "(٦)، وقال السِّيرافيُّ: " ثم جئت بالباء للتَّبيين"(٧)، وقال الفارسيُّ: " و(إِليك) للتَّبيين"(٨)، وقال الواحديُّ: "و(لك) في (هَيْتَ لك) للتَّبيين "(٩)، وقال ابن الشَّجريُّ: " فهذه اللام للتَّبيين"(١٠)، إِلى غير ذلك من النُّصوص الدَّالَّة على هذا(١١).

(١) الكامل ٢/ ٧٠٦ والمقتضب ٤/ ١٩٩ و٣٠١ و٣٧٤ وإعراب القرآن ١/ ٤١٠و٢/ ١١٩و٣٢٠ والأصول ١/ ١٤٢ وشرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٥/ ١٠٨ وكتاب الشِّعر ١/ ١٠٢ و٣٠٢ والتَّعليقة ٢/ ٣٣ و٣٤ والمسائل الحلبيَّات ٣١١ والحجَّة ١/ ١٩٢ ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٧٥ و٣٨٣ والمقتصد ١/ ٦١٧ وأمالي ابن الشَّجريِّ ٢/ ٤٣٣ وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٦٣ و٤٣٧ والتِّبيان ١/ ٢٥٦ و٥٠٧ وشرح المفصَّل لابن يعيش ٤/ ٣٢ والكتاب الفريد ٢/ ١٥٤ و٥/ ١٦ والانتخاب ٤٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٦٦ والصَّفوة الصَّفيَّة ٢ :١/ ١٥٥ والتَّذييل والتَّكميل ٩/ ٢٤ والدُّر المصون ٣/ ٤٤٨.

(٢) كتاب الشِّعر ٢/ ٤٦٨.

(٣) المنصف ١/ ١٣٠.

(٤) شرح الجمل ٣/ ٧٢.

(٥) التَّنبيه ٢٦٥.

(٦) الكامل ١/ ٥٢.

(٧) شرح الكتاب ٨/ ١٢٥.

(٨) كتاب الشِّعر ٢/ ٤١١.

(٩) التَّفسير البسيط ١٢/ ٦٩.

(١٠) الأمالي ٢/ ٤٣٣.

(١١) الحجَّة ٤/ ٣٤٣ و٤١٩ والمسائل الحلبيَّات ٣٤٩ والمسائل الشِّيرازيَّات ١/ ٢٩٠ – ٢٩١ والمسائل البغداديَّات ٢٤٣ وكتاب الشِّعر ١/ ٢١ والجواهر ١/ ١٥٤ والغرَّة "كوبريلي" ٩٧ب والتِّبيان ١/=

وحروف الجرِّ التي يُجعل التَّبيين معنى من معانيها ثلاثة: (مِنْ)، واللام، و(إلى)، وأضاف إليها ابن عَنْقاء أربعة: الباء، و(في)، و(عَنْ)، و(على)[١]، والأكثر أن يُذكر هذا المعنى في (مِنْ)[٢]، وهي الأصل فيه[٣]، ولذا تسمَّى الإضافة التي بمعناها إضافة التَّبيين[٤]، وتسمَّى (مِن) هذه تبيينيَّة[٥] أو بيانيَّة[٦]، ثمَّ اللام، ويسمُّونها لام التَّبيين[٧]، وعُرِّفت بأنَّها التي تبيِّن نسبة الحكم إلى محلِّه[٨]، ثمَّ (إلى)، وسيأتي الحديث عنها في الدَّلالة الثَّانية.

ويلاحظ ممَّا سبق أنَّ كثيراً من هذا التَّباين يعود إلى النُّحويِّ نفسه، فمثلاً المبرِّد والسِّيرافيُّ وابن الشَّجريِّ جعلوا التَّبيين في مواضع الجارَّ والمجرور، وفي أُخر معناه والغرض منه، والفارسيُّ أطلق التَّبيين على كلِّ ما سبق، فهو تباين سببه التَّجوُّز في التَّعبير لا اختلاف الرَّأي.

والتَّبيين لم يقع بالجارِّ فقط، وإنَّما حصل بالجارِّ والمجرور معاً، ثمَّ يصحُّ أن يقال: الجارُّ والمجرور تبيين، أو يقال: إنَّ معناهما والغرض منهما التَّبيين، ونظيره التَّوكيد،

= ٢٩٧ و٥٦٤ والتَّخمير ٢/ ٢٢٩ وشرح التَّسهيل ٣/ ٣٢١ وارتشاف الضَّرب ٥/ ٢٢٩٥ وتحفة الأقران ٥٨.

(١) غرر الدُّرر الوسيطيَّة ٢/ ٨٤٨ و٨٥٤ و٨٦١.

(٢) شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٤/ ١٣٨ وعلل النَّحو٢٠٨ والتَّبصرة والتَّذكرة ١/ ٢٨٥ والأزهية ٢٢٦ والمخصَّص ١٤/ ٥٣ والمقتصد ٢/ ٨٢٣ والمدخل ٦٠٧ والبديع ١:١/ ٢٤٥ وتوجيه اللمع ٢٢٩ والكافية ٢١٤ وقواعد المطارحة ١٨٤ وشرح الألفيَّة للمراديِّ ١/ ٣٩٥ وجواهر الأدب ٢٦٩ و٢٧٢.

(٣) المقتصد ٢/ ٧٢٧.

(٤) الكشَّاف ٥/ ٨ و١٢٢ والدُّر المصون ٥/ ٨٦ و٢٦٣ و٧/ ٤٠١ و٥٥٩.

(٥) شرح الكافية للرَّضيِّ ١: ٢/ ٨٨٠ والدُّر المصون ٧/ ٨٦.

(٦) الكشَّاف ٤/ ٣٧٤ والدُّر المصون ٨/ ٢٧٠.

(٧) اللامات للزَّجَّاجيِّ ١٢٢ واللامات للهرويِّ٤١ وشرح التَّسهيل ٣/ ١٤٦ والجنى الدَّاني ٩٧ والدُّر المصون ٨/ ١٨٠ وينظر: ارتشاف الضَّرب ٤/ ١٧٠٧ والبحر المحيط ١/ ١٣٠ ومغني اللبيب ٢٩٢ والبرهان ٤/ ٢٩٥ ومصابيح المغاني ٣٨٠ ومنهج السَّالك للأشمونيِّ ٢/ ٢٩١.

(٨) مصابيح المغاني ٣٨٠.

يقال مثلاً: إنَّ (نفساً) في جملة (جاء زيدٌ نفسُه) توكيد أو معناها التَّوكيد.

وقد يكون التَّبيين ظرفاً عند الفارسيِّ قال: "وأكثر ما يكون هذا التَّبيين بحروف الجرِّ، ولا يمتنع ذلك في الظُّروف أيضاً؛ لأنَّ حرف الجرِّ يُقدَّر معها ويُراد، فكأنَّه في حكم الثَّبات"(١)، ولهذا قال في قوله تعالى: ﴿**لا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ**﴾ [الفرقان: ٢٢]، يجوز أن يكون (يومئذ) تبييناً، و(للمجرمين) الخبر(٢)، وقال في قول الشَّاعر:

الموتُ عِندي والفِرا قُ كِلاهُما ما لا يُطاقُ(٣)

"فإن قلت: أجعل (عندي) تبييناً لما في الصِّلة، من قوله: (ما لا يطاق)، فإنَّ أبا الحسن قد قال: إنَّ ذلك جاء فيما معه حرف جرٍّ، نحو: ﴿**إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ**﴾ [الأعراف: ٢١]، وقياس الظُّروف قياس ما جاء معه حرف الجرِّ "(٤)، وتبعه في هذا ابن الدَّهَّان فقال: "وأجازوا التَّبيين بالظَّرف وحرف الجرِّ... ولم يُجيزوه بالاسم الصَّريح"(٥).

وجعل الزَّمخشري(٦) (معه) في قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ**﴾ [الصافات: ١٠٢] من هذا، والعكبريُّ(٧) أجاز في (يوم القيامة) من قوله تعالى: ﴿**وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُم مِنَ الْمَقْبُوحِينَ**﴾ [القصص: ٤٢] أربعة أوجه، أحدها أن يكون تبييناً، وأجاز في قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ**﴾ [الطارق: ٩] ثلاثة أوجه ثانيها أن يكون "على التَّبيين، أي: يرجع يوم تبلى"(٨)، وكذا أجاز أبو حيَّان ثلاثة أوجه

(١) الحجَّة ١/ ١٩٢.

(٢) الحجَّة ١/ ١٩٢ وينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٢١.

(٣) البيت لأبي تمَّام، وهوفي (ديوانه ٤/ ٢٤٠).

(٤) كتاب الشِّعر ١/ ٣١٧.

(٥) الغرَّة "كوبريلي" ٦٠أ.

(٦) الكشَّاف ٥/ ٢٢١ وينظر: الدُّر المصون ٩/ ٣٢٢.

(٧) التِّبيان ٢/ ١٠٢١.

(٨) التَّبيان ٢/ ١٢٨١ وينظر: الدُّر المصون ١٠/ ٧٥٥.

في (عندنا) من قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ**﴾ [ص: ٤٧]، منها أن يكون "على التَّبيين، أي: أعني عندنا "(١).

والتَّبيين بالظَّرف قليل، لم أقف منه بعد طول التَّفتيش إلا على هذه الشَّواهد التي ذكرتها، والأخفش(٢) يذهب إلى أنَّ التَّبيين إنَّما يجوز في حروف الجرِّ.

السِّمة الثَّانية: أنَّ متعلَّق التَّبيين يكون محذوفاً عند جمهور النُّحاة، قال ابن جنِّي: "... لكن تجعله تبييناً، فتعلِّقه بمحذوف يدلُّ عليه الظَّاهر "(٣)، وقال الشَّجريُّ: "وقولهم: (لك) يسمِّيه النَّحويون تبييناً، فهو في تقدير الانقطاع، والتَّعلُّق بمحذوف"(٤)، وقال ابن الدَّهَّان: "يجوز أن يكون (له) للتَّبيين، والعامل فيه شيء مضمر "(٥)، وقال ابن خروف: "ومخرجه على التَّبيين، وتعليقه بالمصدر قبيح، وعامله المقدَّر لا يظهر "(٦)، وقال أبو البقاء العكبريُّ: "فإن علَّقتها بمحذوف يفسِّره المصدر جاز، وهو الذي يُسمَّى تبييناً "(٧)، وقال أبو حيَّان: "لأنَّ ما جاء للتَّبيين العامل فيه مقدَّر "(٨)، وقال ابن هشام: "أنَّهم إذا أطلقوا القول بأنَّ اللام للتَّبيين فإنَّما يريدون بها أنَّها متعلِّقة بمحذوف استؤنف للتَّبيين "(٩)، وقال وحيي زاده: "هذا هو المعنى المشهور للتَّبيين، ولا بدَّ فيه من تعلُّق الجارِّ والمجرور بمحذوف"(١٠)، وقال: "ولو تعلَّق بمحذوف كما هو المشهور..."(١١)، وهناك

(١) البحر المحيط ٧/ ٣٨٦.
(٢) الحجَّة ٤/ ٣٤٣ وكتاب الشِّعر ١/ ٣١٧.
(٣) التَّنبيه ٢١٣ وينظر: ٢٣.
(٤) الأمالي ٢/ ٩٨.
(٥) الغرَّة "كوبريلي" ٩٧ب.
(٦) تنقيح الألباب ١٢٩.
(٧) التِّبيان ١/ ٢٧٠.
(٨) البحر المحيط ٣/ ٩٥.
(٩) مغني اللبيب ٢٩٢.
(١٠) مواهب الأديب "ماجستير اليتيميّ" ٧١٣.
(١١) مواهب الأديب "ماجستير اليتيميّ" ٧١٤.

أيضاً نصوص أخر دالَّة على هذا(١).

وفي المقابل وجدت نصوصاً قليلة عُلِّق فيها التَّبيين بمذكور، ففي قوله تعالى: ﴿**وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ**﴾ [يوسف: ٢٠] ـ وهي من أشهر شواهد التَّبيين ـ ذكر الفارسيُّ أنَّ (فيه) لا يتعلَّق إلا بأحد شيئين: الفعل (كان)، أو الجارُّ والمجرور (من الزَّاهدين)؛ لأنَّه قد صار فيه معنى الفعل(٢)، وكذا قال في قوله تعالى: ﴿**فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ**﴾ [القصص: ٢٠]، إنَّ (لك) متعلِّق بالظَّرف(٣)، يقصد الجارَّ والمجرور (من النَّاصحين)؛ لما فيه من معنى الفعل.

وأيضاً علَّق الفارسيُّ (لك) في جملة (هَلُمَّ لك) باسم الفعل مع أنَّه قدَّم أنَّها للتَّبيين، قال: "... و(لك) على هذا للتَّبيين، بمنزلة (لك) في قولهم: (هلُمَّ لك)... و(لك) في (هَلُمَّ لكَ) يتعلَّق بهذا الاسم الَّذي سُمِّي الفعل به، ولا يجوز أن يتعلَّق بمضمر؛ لأنَّك لو علَّقته بمضمر لصار وصفاً، وهذه الأسماء الَّتي سُمِّيت بها الأفعال لا توصف؛ لأنها بمنزلة مثال الأمر"(٤)، وهذا الكلام منظور فيه إلى الاستقرار فحسب، ولو نُظر إلى الإلغاء، وعُلِّق بـ(أعني) لم تسلم له العلَّة.

وفي (لك) في جملة (سَقياً لك): "قال أبو عليٍّ: لا يكون صفة لـ(سَقياً) وإن كان نكرة مثله؛ لقيامه مقام الفعل، فهو تبيين له، ومتعلِّق به، وذكر الأندلسيُّ صاحب أبي علي أنَّ بعضهم يعلِّقه بمحذوف تقديره: أعني لك، وفيه بعد؛ لأنَّه لا

---

(١) شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٣/ ٢٦٤ و٥/ ١٥ و٦٨ و٨/ ١٢٠ و١٢٥ وأمالي ابن الشَّجريِّ ٢/ ٤٣٣ والتِّبيان ١/ ١١٧ و٣٩١ وشرح المفصَّل لابن يعيش ٣/ ٧ والصَّفوة الصَّفيَّة ٢: ١/ ١٥٢ و١٥٥ والملخَّص ٣٣٥ والبحر المحيط ١/ ٤٧٨ و٢/ ٢٢٣ و٥/ ٣٠٤ و٣١١ و٥٢٢ و٦/ ٣٧٥ و٧/ ١٠٧ والدُّر المصون ١/ ٢٥٧ و٢/ ٧ و٤٦٢ و٣/ ٤١٩ و٤٤٨ و٥/ ٣٠١ و٦/ ٥٥٥ و٨/ ٤٧٨ و٩/ ١٠٨ و١٠/ ٢٤٦ والبرهان ٤/ ٢٩٥ والتَّصريح ٢/ ٦٠٦ وغرر الدُّرر الوسيطيَّة ٢/ ٨٤٨ و٨٦١.

(٢) المسائل البغداديَّات ٥٥٤ – ٥٥٦.

(٣) المسائل البغداديَّات ٥٥٧.

(٤) الحجَّة ٤/ ٤١٩.

حاجة إلى تكلُّف التَّقدير مع وجود المصدر وتناوله إيَّاه، فأمَّا قول سيبويه في باب من أبواب النَّفي: (تقديره: إرادتي بهذا لك)، فقال أبو عليٍّ: هذا تفسير للمعنى لا للعمل، بدليل أنَّ الموصول لا يجوز حذفه وتبقية صلته عند البصريِّ "(١)، وإلى أنَّ (لك) هنا متعلِّق بالمصدر ذهب أبو الحسن محمَّد الزَّعفراني(٢)، وعبد المنعم التَّيمي(٣)، وابن مالك(٤).

وقال أبو البقاء العكبريُّ في قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ**﴾ [آل عمران: ١٤٥]: "واللام للتَّبيين متعلِّقة بـ(كان)"(٥)، وكأنَّ هذا وهَم منه؛ لأنَّه نصَّ في مواضع كثيرة على التَّعلُّق بمحذوف، وجعله مناط التَّبيين، من ذلك قوله: "ويجوز أن تتعلَّق (عنها) بفعل محذوف، وهو الذي يُسمَّى تبييناً"(٦)، أو لعلَّ في الكلام (أو) ساقطة، فيكون مثل قوله: "و(للمشركين) تبيين، أو متعلِّق بـ(يكون)"(٧).

السِّمة الثَّالثة: أنَّ متعلَّق التَّبيين ليس كلمة واحدة عند جميع النُّحاة، بل هم مختلفون في تحديده، فمن ذهب إلى أنَّه مذكور ـ وهم قلَّة ـ علَّق التَّبيين بما معه من فعل أو مصدر أو اسم فعل أو معنى الفعل كما مرَّ، وأمَّا من ذهب إلى أنَّه محذوف ففي الأكثر علَّقوه بفعل تقديره (أعني)(٨)، ورأوا أنَّ هذا مقتضى القول

(١) قواعد المطارحة ١٤٣ – ١٤٤، وينظر: المسائل الشِّيرازيَّات ١/ ١٩١ والمحصول ١/ ٥٤١.

(٢) قول الزَّعفرانيِّ في (المحصول ١/ ٥٤١).

(٣) تحفة المعرِب ٢٨٥.

(٤) شرح التَّسهيل ٣/ ٣٢١.

(٥) التِّبيان ١/ ٢٩٧.

(٦) التِّبيان ١/ ٣٩١ وينظر: ١١٧ و٢٧٠ و٤٠٥ و٤١٨ و٢/ ٩٦٤ و١٠٥٢ واللباب ١/ ٢٤٣.

(٧) التِّبيان ٢/ ٦٣٦.

(٨) شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٣/ ٢٦٤ و٥/ ٨٩ و٨/ ١٢٠ و١٢٥ و١١/ ٨٦ واللباب ١/ ٢٤٣ والتِّبيان ١/ ٣٩١ و٤٠٥ و٤١٨ و٢/ ١٠٥٢ وشرح المفصَّل لابن يعيش ٣/ ٧ والصَّفوة الصَّفيَّة ٢: ١/ ١٥٢ و١٥٥ والتَّذييل والتَّكميل ٣/ ١٧٦ وارتشاف الضَّرب ٢/ ١٠٤٣ والبحر المحيط ١/ ١٣١ و٤٧٨=

بالتَّبيين(١)، وبعضهم قدَّر الفعل بـ(أقولُ)(٢).

وبعضهم جعله متعلِّقاً بمحذوف هو خبر لمبتدأ محذوف، فيكون تقدير الكلام الذي فيه التَّبيين نحو: (إِرادتي لك)(٣)، أو (هذا لك)(٤)، أو (دعائي لك)(٥)، أو (كلامي لك)(٦)، والمتعلَّق محذوف وجوباً تقديره استقرَّ أو مستقرٌّ.

ويلاحظ من حواشي الفقرة السَّابقة أنَّ السِّيرافيَّ تعدَّدت تقديراته لمتعلَّق التَّبيين، ممَّا يدلُّ على أنَّ المهمَّ عنده أن يتعلَّق التَّبيين بمحذوف تنشأ منهما جملة مستقلَّة، أمَّا ابن هشام(٧) فأوجب تقدير (إِرادتي لك)، ومنع تقدير (أعني)؛ لأنَّه يتعدَّى بنفسه، فلا يدخل على مفعوله حرف الجرِّ.

ومن النُّحاة(٨) من قدَّر المتعلَّق المحذوف كلمة متغيِّرة يدلُّ عليها المذكور مع التَّبيين، فلكلِّ جملة تقدير خاصٌّ بها، وهذا مخالف للتَّقديرات العامة السَّابقة

= و٥٦٦ و٣/ ٩٥ و٥/ ١٢٦ و٣١١ و٥٢٢ و٦/ ١٧٤ و٣٠٠ و٤٥٣ و٧/ ١٠٧ و٣٨٦ والجنى الدَّاني ٩٧ والدُّر المصون ١/ ٤٠ و٢/ ٧ و٣/ ٥٠٤ و٤/ ٩٤ و١٤٦ و٣٧٧ و٣٩٦ و٦٠١ و٦٥٤ و٥/ ٢٨٠ و٦/ ٤٢٥ و٥٠٥ و٧/ ٢٢٧ و٢٨٤ و٥٨٧ و٨/ ٦٦١ و٩/ ٩٦ و١٠٨ و١٢٤و ١٣٦ و٦٨٨ و١٠/ ٢٤٦ و٢٧٧ وتمهيد القواعد ٢/ ٧٩٤.

(١) شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٨/ ١٢٠ والتَّذييل والتَّكميل ٣/ ١٧٦ ـ ١٧٧ والبحر المحيط ٣/ ٩٥ وارتشاف الضَّرب ٢/ ١٠٤٣ والجنى الدَّاني ٩٧ والدُّر المصون ٢/ ٧.

(٢) الكشَّاف ٣/ ٢٦٧ والكتاب الفريد ٣/ ٥٦٧ والبحر المحيط ٥/ ٢٩٤ وينظر : ١/ ٤٧٨.

(٣) شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٥/ ١٥ وأمالي ابن الشَّجريِّ ٢/ ٤٣٣ ومغني اللبيب ٢٩٢ و٢٩٣.

(٤) شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٥/ ٦٨ والكشَّاف ٢/ ٢٤٩ وأمالي ابن الشَّجريِّ ٢/ ٩٨ و٤٣٣ وشرح الجمل لابن خروف ٣/ ٧٢.

(٥) شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٥/ ١٥ والملخَّص ٣٣٢ و٣٥٣.

(٦) شرح الجمل لابن خروف ٣/ ٧٢ والملخَّص ٣٣٥ وينظر : الدُّر المصون ٦/ ٤٦٥.

(٧) مغني اللبيب ٢٩٢ وينظر : الملخَّص ٣٥٣.

(٨) الكامل ١/ ٥٢ وإعراب القرآن للنَّحَّاس ٢/ ٣٢٠ والمسائل البغداديَّات ٥٥٩ وكتاب الشِّعر ٢/ ٤١١ والحجَّة ٤/ ٣٤٣ و٦/ ١٨٢ والمنصف / ١٣١ والكشَّاف ٣/ ٢٦٥ و٥/ ٥٠٢ والتِّبيان ١/ ٢٧٠ و٢/ ١٠٢١ و١١٧٩ و١٢٨١ والبحر المحيط ١/ ٢٩٢ والدُّر المصون ٣/ ٢٤٢ و٨/ ١٨٠.

التي تنطبق على كثير من الجمل التي فيها التَّبيين، أو ما يسمَّى بالمحذوف المستقلِّ(١)، قال ابن جنِّي: " ... لكن تجعله تبييناً، فتعلِّقه بمحذوف يدلُّ عليه الظَّاهر "(٢)، ففي قوله تعالى: ﴿**إِنِي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ**﴾ [الأعراف: ٢١] يتعلَّق (لكما) بـ(ناصح)، والتَّقدير: إِنِّي ناصح لكما من النَّاصحين(٣)، وفي بيت عبدالرَّحمن بن حسَّان:

إِنِّي رأيتُ منَ المكارِمِ حَسْبَكم أنْ تلبسوا حُرَّ الثِّيابِ وتَشْبَعُوا(٤)

ذكر ابن خروف(٥) أنَّ (من المكارم) متعلِّق بفعل من معنى (كافيكم)، تقديره: يكفيكم، وقدَّر أبو حيَّان(٦) (تقديسُنا لك) في قوله تعالى: ﴿**وَنُقَدِّسُ لَكَ**﴾ [البقرة: ٣٠]، قال السَّمين: "هذا التَّقدير أحسنُ من تقدير قولهم: (أعني)؛ لأنَّه أليقُ بالموضِع"(٧).

ولكنَّ بعض العلماء يخالف هذا، ويرى أنَّ التَّبيين ليس هو التَّعلُّق بمحذوف يدلُّ عليه الظَّاهر، قال الأخفش الأصغر: " فأمَّا قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿**وَقَاسَمَهُمَا إِنِي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ**﴾ [الأعراف: ٢١]، وكذلك: ﴿**وَأَنَا عَلَى ذَلِكُم مِنَ الشَّاهِدِينَ**﴾ [الأنبياء: ٥٦] فإنَّه على التَّبيين الذي قدَّمنا ذكره، وهو قول البصريِّينَ أجمعين، إلا أنَّ أبا عمر الجرميِّ أجاز أن يجعل (لكما) و(على ذلكم) معلَّقين بشيئين محذوفين دلَّ عليهما (من النَّاصحين) و(من الشَّاهدين)؛ لأنَّ (مِنْ) مبعِّضة، فكأنَّه قال ـ والله أعلم ـ: وقاسمهما إِنِّي ناصح لكما من النَّاصحين، وأنا شاهدُ على

(١) أمالي ابن الحاجب ١/ ٢٨٣.

(٢) التَّنبيه ٢١٣.

(٣) الكامل ١/ ٥٢ والحجَّة ٤/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤.

(٤) البيت في (الكتاب ٣/ ١٥٣)، وليس في شعر عبد الرَّحمن المجموع.

(٥) تنقيح الألباب ١٢٩.

(٦) البحر المحيط ١/ ٢٩٢.

(٧) الدُّر المصون ١/ ٢٥٧.

ذلكم من الشَّاهدين "(١)، ومثل هذا التَّفريق بينهما نجده أيضاً عند النَّحَّاس(٢)، ومكيٍّ(٣)، وابن يعيش(٤)، وغيرهم(٥).

والمنتجَب الهمذاني(٦) انفرد فعلَّق التَّبيين في موضع بما تعلَّق به الخبر المذكور معه، وهو الاستقرار المحذوف وجوباً.

السِّمة الرَّابعة: أنَّه في تقدير الانقطاع والانفصال(٧)، فيأتي مع كلام يتمُّ دونه؛ للتَّأكيد والبيان(٨)، فهو بمنزلة التَّذكير لما يعلمه المخاطب، وليس إيجاب علم ما لم يكن يعلمه(٩).

فالتَّبيين مع المحذوف يكوِّنان جملة مبيِّنة فعليَّة أو اسميَّة ـ على حسب تقدير المتعلَّق ـ، لا محلَّ لها من الإعراب، قال أبو حيَّان: "لأنَّ ما جاء للتَّبيين العامل فيه مقدَّر، وتقديره: أعني لنا، وهو من جملة أخرى "(١٠)، وذكر السَّمين(١١) أنَّه لا محلَّ لـ(أعني)؛ لأنَّها جملة تفسيريَّة، وقال وحيي زاده: "والجملة مستأنفة لا محلَّ لها، وتسمَّى المبيِّنة... وأيّا ما كان فالجملة مستأنفة مبيِّنة، لا محلَّ لها من

---

(١) الكامل ١/ ٥٦ – ٥٧.

(٢) إعراب القرآن ٢/ ١١٩.

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/ ١١١.

(٤) شرح المفصَّل ٣/ ٧.

(٥) التَّذييل والتَّكميل ٣/ ١٧٦ – ١٧٧ وارتشاف الضَّرب ٢/ ١٠٤٣ والبحر المحيط ٦/ ٣٠٠ و٧/ ١٠٧ والدُّر المصون ٨/ ٦٦١ و٦٧٨ وتمهيد القواعد ٢/ ٧٩٣ – ٧٩٤.

(٦) الكتاب الفريد ٢/ ١٥٤.

(٧) أمالي ابن الشَّجريِّ ٢/ ٩٨ وشرح الجمل لابن خروف ٣/ ٧٢ ـ ٧٣ والتَّصريح ٢/ ٦٠٦.

(٨) شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٥/ ١٥وينظر: الأصول ١/ ٣٩١ وشرح الجمل لابن خروف ٣/ ٧٢ وشرح المفصَّل لابن يعيش ٤/ ٣٢.

(٩) شرح الكتاب " دكتوراه شيبة " ٦٠٨ – ٦٠٩.

(١٠) البحر المحيط ٣/ ٩٥ وينظر: الدُّر المصون ٣/ ٤٤٨.

(١١) الدُّر المصون ٤/ ٣٧٧.

الإعراب، اسميَّة كانت أو فعليَّة، وهذا هو المعنى المشهور للتَّبيين "(١)، وقال: "تعلَّق بمحذوف كما هو المشهور، وجُعل جملة مستقلَّة مستأنفة "(٢).

السِّمة الخامسة: أنَّه يجوز تقديمه على المبيَّن به، ويجوز تأخيره، قال المبرِّد: "وجعل قوله: (بالرَّحى) تبييناً، بمنزلة (لك) التي تقع بعد قولك: (سَقياً)، وبمنزلة (بك) التي تقع بعد قولك: (مرحباً)، فإن قدَّمتها قبل (سقياً) و(مرحباً)، فذلك جيِّد بالغ، تقول: (بك مرحباً وأهلاً)، وتقول: (لك حمداً)، و(لزيد سقياً)"(٣)، وقال المرزوقيُّ: " (بالرَّحى) لا يجوز أن يتعلَّق بـ(المتقاعس)(٤)؛ لأنَّه في تعلُّقه به يصير من صلة الألف واللام، وما في الصِّلة لا يتقدَّم على الموصول، ولكن تجعله تبييناً، وتتصوَّر (المتقاعس) اسماً تامّاً، ويصير موقع (بالرَّحى) بعده موقع (بك) بعد (مرحباً)، و(لك) بعد (سَقياً) و(حمداً)، وإذا كان كذلك جاز تقديمه عليه، كما جاز أن تقول: (بك مرحباً)، و(لك سَقياً)"(٥).

وأمَّا الفارسيُّ فمنع التَّقديم، قال: "لأنَّ التَّبيين يجيء بعدُ لا قبلُ، ألا ترى أنَّ قوله: (سَقياً لك) تبيين، ولو قلت: (لك سَقياً) لم يكن تبييناً؛ لأنَّ التَّبيين يخرج مخرج الوصف، فيتأخَّر ولا يتقدَّم"(٦)، وقال الدَّماميني: " التَّبيين لا يتقدَّم"(٧)، وعلى هذا القول أبو حيَّان(٨).

وهذا الخلاف إنَّما هو في بعض المواضع التي يقال فيها بالتَّبيين، كالأمثلة

---

(١) مواهب الأديب "ماجستير اليتيميّ" ٧١٢-٧١٣.

(٢) مواهب الأديب "ماجستير اليتيميّ" ٧١٤.

(٣) الكامل ١/ ٥٢.

(٤) ذُكر البيت كاملاً في حاشية أوَّل صفحة من هذه الدّلالة.

(٥) شرح ديوان الحماسة ٢/ ٦٩٦.

(٦) المسائل العضديَّات ٢٩٠.

(٧) تعليق الفرائد ٦/ ١٦٧.

(٨) التَّذييل والتَّكميل ٩/ ٢٤.

المذكورة في النُّصوص السَّابقة، وهناك مواضع القول بالتَّبيين فيها مرتبط بموقع الجارِّ والمجرور، فإذا أخِّر عن موضعه لم يكن تبييناً، فمثلاً من المواضع المهمة للقول بالتَّبيين الجارُّ والمجرور إذا اتَّصلا بصلة موصول تقدَّما عليه، مثل (فيه) في قوله تعالى: ﴿ **وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ** ﴾ [يوسف: ٢٠]، فهو تبيين؛ لأنَّه لو عُلِّق بقوله: (الزَّاهدين) لتقدَّم معمول الصِّلة على الموصول، فخالف قاعدة نحويَّة، ولو أخِّر ارتفعت المخالفة، وذهب الملجئ إلى القول بالتَّبيين.

السِّمة السَّادسة: أنَّ حرف الجرِّ في التَّبيين إنَّما يكون مع فعل لا يتعدَّى به، أو مع فعل يتعدَّى به لكن لم يُقصد في هذه الجملة تعدِّيه به.

وهذا الضَّابط مأخوذ من قول الفارسيِّ: " ممَّا يُعتبر به ما كان من هذه الحروف صلة مما كان تبييناً أن ننظر إلى الفعل، فإن كان يتعدَّى بحرف خفض، فحرف الخفض مع الذي يخفضه صلة، وإن كان الفعل لا يتعدَّى بحرف خفض فاتَّصل بمصدره[1] حرف خفض داخل على اسم لم يكن صلة، فقولك: (لا مُغيراً على الأعداءِ)، (على الأعداء) صلة (مُغير)؛ لأنَّ الفعل يصل بـ(على)، وقولك: (لك) في (سَقياً لك) تبيين؛ لأنَّ الفعل منه يصل بغير حرف خفض، وكلُّ ما كان صلة جاز فيه أن يكون تبييناً؛ لأنَّ كل فعل متعدٍّ بحرف خفض فلك أن لا تعدِّيه، كما أنَّ المتعدِّي بغير حرف لك أن لا تعدِّيه، فإذا لم تعدِّه لم يصر حرف الخفض صلة له، وإذا لم يصر صلة صار تبيينا، وعلى هذا أجاز الخليل: (لا آمرا بمعروف) فجعل (بمعروف) تبييناً، فهذا على قول من قال: (أمرت) ولم يعدِّ الفعل، ومن هنا جاز مثل قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ **وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ** ﴾ [يوسف: ٢٠]، فقدَّم (فيه) على الصِّلة؛ لأنَّ (فيه) تبيين، وليس في الصِّلة، ولو كان فيها لم يجز تقديمه عليها، وهذا أيضاً على قول من قال: (زهدت) ولم يعدِّه، ولم

(١) في المطبوع : فاتصل بمصدره فمصدره.

يخبر فيم زهده، وليس كلُّ ما كان تبيناً جائزاً أن يكون صلة، ألا ترى أن (لك) في معنى تبيين له، وليس بصلة"(١).

وأكثر ما يكون هذا مع الأسماء المتعلِّقة بالفعل من مصدر واسم فاعل لا مع الفعل نفسه، ولهذا اكتفى الفارسيُّ في الأمثلة بها، ولم يمثِّل بالفعل، وقال: "وإن كان الفعل لا يتعدَّى بحرف خفض فاتَّصل بمصدره حرف خفض داخل على اسم لم يكن صلة"، فأقحم ذكر المصدر هنا؛ لأنَّ مثل هذا أكثر ما يكون معه، وقال في المسائل الشِّيرازيَّات: "... فقد رأيت اللام دخلت على المفعول به مع الفعل، ولم تدخل للتَّبيين كما دخلت للتَّبيين مع المصدر، فإن قيل: اللام للتَّبيين مع الفعل كما أدخل مع (هنيئاً)، فهو قول"(٢).

وعلى كلٍّ فهذا الضَّابط ليس عامّا؛ لأنَّ العلماء أطلقوا مصطلح التَّبيين مع عدم وجود الفعل أو ما في معناه من الأسماء، فالمبرِّد(٣) أجاز حمل (لك) في جملة (لا أبَ لزيدٍ) على التَّبيين، وكذا فعل السِّيرافي(٤) في جملتي (لا يدينِ بها لك)، و(لا أبَ يومَ الجمعةِ لك)، والفارسيُّ في جملتي (لا أذرعاتَ لك)(٥)، و(لا رجلينِ لك)(٦)، وفي كلِّ هذه الجمل لا فعل ولا اسم بمعناه، ويضاف إلى هذا أنَّ الفارسيَّ نفسه أجاز أن يكون الظَّرف تبييناً كما سبق، والظَّرف لا يمكن أن يطبَّق معه هذا الضَّابط.

هذا ما استطعت استخراجه من معلومات حول هذه الدَّلالة لمصطلح التَّبيين من نصوص العلماء التي ذكروه فيها، ويظهر أنَّ سماته لم تكن موضع اتِّفاق بين

(١) التَّعليقة ٢/ ٣٣ – ٣٤.

(٢) ١/ ٢٩١ وينظر: التَّعليقة ٢/ ٢٧٠.

(٣) المقتضب ٤/ ٣٧٤.

(٤) شرح الكتاب ٨/ ١٢٠.

(٥) المسائل الحلبيَّات ٣١١.

(٦) التَّعليقة ٢/ ٣٠.

العلماء، ولكن بالنَّظر إِلى الأغلب في استعمالهم وما عليه الأكثر منهم يمكن أن يُعرَّف التَّبيين بأنَّه: حرف جرٍّ ومجروره أو ظرف يُذكران مع كلام يتمُّ دونهما، ويتعلَّقان بمحذوف وجوباً، وهما الجزء المذكور من جملة مبيِّنة، لا محلَّ لها من الإِعراب.

هذا في رأيي هو الأقرب في تعريف التَّبيين اعتماداً على الأشهر في استعماله، والأكثر في كلام النُّحاة، والشَّلوبين يقول: "إِنَّما الحدُّ الذي عند النَّحويِّين هو اللفظ الجامع المانع كائناً ما كان، وبأيِّ لفظ كان، ولا يضيِّق القوم في حدودهم ـ أعني النَّحويِّين ـ هذا التَّضييق الذي ضيَّقه هؤلاء المتكلِّمون، بل يتسامحون في حدودهم بأكثر من هذا، فيحدُّون الشَّيء بالأكثر من أمره"(١)، وقال الشَّاطبيُّ: "فإِنَّ التَّعريفات والرُّسوم في هذه الصِّناعة إِنَّما هي أكثريَّة "(٢)، وإِذا نظرت إِلى تعاريف القوم ستجد أنَّها في الكثير جامعة مانعة بالنَّظر إِلى رأي جمهور البصريِّين فقط، ولن تكون كذلك إِذا نظرت إِلى أقوال الكوفيِّين وأفراد من البصريِّين المخالفين، والتَّعريف السَّابق كذلك، فهو مستقيم بالنَّظر إِلى رأي جمهور النُّحاة.

وإِنَّما ذكرت الظَّرف فيه مع ندرة وروده للتَّبيين أخذاً بصريح قول الفارسيِّ وابن الدَّهَّان، ولأنِّي لم أجد عالماً صرَّح بامتناعه.

وبالتَّتبُّع لم أجدهم يطلقون هذا المصطلح في الغالب إِلا في سبعة مواضع أو حالات:

أوَّلها: حرف الجرِّ المصاحب للمصادر المنصوبة النَّائبة مناب الفعل، وهذا الحرف في الغالب هو اللام، قال الزَّجَّاجيُّ: " لام التَّبيين تلحق بعد المصادر المنصوبة بأفعال مخزولة مضمرة لتبيِّن من المدعوُّ له بها، وذلك قولك: سَقياً، ورَعياً، ورُحْباً،

(١) شرح المقدِّمة الجزوليَّة الكبير ١ / ٢٣٠.

(٢) المقاصد الشَّافية ٣ / ١٣٠.

ونِعمة، ومسرَّة، وخَيبةً، ودَفراً، وسُحقاً، وبُعْداً... فيقال: (سَقياً لزيدٍ)، و(رَعياً له)، و(تبّا لعمرٍو)، و(نُكراً له)، و(جُوعاً له ونُوعاً)"(١).

وجاء التَّبيين باللام في الدُّعاء مع أسماء ليست بمصادر، قال الزَّجَّاجيُّ: "وقد تستعمل أسماء في الدُّعاء ليست بمصادر، فتجري هذا المجرى في النَّصب وإلزام اللام لها تبييناً، كقولهم: (ويلاً لزيدٍ)، و(تُرْباً له)، و(جَنْدلاً) وما أشبه ذلك، فاللام للتَّبيين، لا بدَّ منها إلا أن تترك لعلم المخاطب "(٢)، ومن ذلك (هَنيئاً لك)(٣).

ومن غير الغالب مجيء الباء مع مرحباً للتَّبيين، قال المبرِّد: "... فصار بمنزلة (بك) التي تقع بعد (مرحباً) للتَّبيين "(٤).

وثانيها: اللام المصاحبة لأسماء الأفعال، قال ابن مالك: "ولام التَّبيين الواقعة بعد أسماء الأفعال والمصادر التي تشبهها "(٥)، ومن الأمثلة على هذا الموضع قول الفارسيِّ: "ولو قرأ قارئ: (هَيْتَ لك) كان اسماً للفعل... و(لك) على هذا للتَّبيين، بمنزلة (لك) في قولهم: (هَلُمَّ لك) "(٦).

وثالثها: اللام المصاحبة لفعل لا يتعدَّى بها، وسبق كلام الفارسيِّ حول هذا في السِّمة السَّادسة(٧)، ومن شواهده قول عبد القاهر: "... (استغفرت لزيدٍ) لأنَّ

---

(١) اللامات ١٢٢ – ١٢٣وينظر: التَّعليقة للفارسيِّ ١/ ١٩٧ واللامات للهرويِّ ٤١-٤٣ والتِّبيان ٢/ ١١٦١ وشرح التَّسهيل ٣/ ١٤٦ وارتشاف الضَّرب ٤/ ١٧٠٧ والبحر المحيط ١/ ١٣١ و٥/ ٣٠٤ و٣٨١ و٦/ ٣٧٥ و٩/ ٦٨٨.

(٢) اللامات ١٢٢ – ١٢٣.

(٣) ينظر: المسائل الشِّيرازيَّات ١/ ٢٩١.

(٤) الكامل ٢/ ٧٠٦.

(٥) شرح التَّسهيل ٣/ ١٤٦ وينظر: ارتشاف الضَّرب ٤/ ١٧٠٧.

(٦) الحجَّة ٤/ ٤١٩ وينظر: المسائل الحلبيَّات ٣٤٩ والتَّفسير البسيط ١٢/ ٦٩ والكشَّاف ٣/ ٢٦٧ والجواهر ١/ ١٥٤ والتِّبيان ٢/ ١١٥٦ و١٢٥٥ والكتاب الفريد ٣/ ٥٦٧ والبحر المحيط ٦/ ٣٧٤.

(٧) كلام الفارسيِّ عامّ في الحروف لكنِّي لم أقف على شواهد للتَّبيين في هذه الحالة مع غير اللام.

(لزيد) ليس من المفعولين في شيء، وإنَّما هو تبيين لموضع الاستغفار "(١)، وقول الزَّمخشريِّ: "واللام في قوله: (للرُّؤيا): إما أن تكون للبيان كقوله: ﴿**وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ**﴾ [يوسف: ٢٠](٢)، وقول السَّمين في (لك) من قوله تعالى: ﴿**وَنُقَدِّسُ لَكَ**﴾ [البقرة: ٣٠]: "وقيل: هي للبيان، كهي في قولك: (سَقْياً لك)"(٣).

ورابعها: الجارُّ والمجرور اللذان ليسا بخبر في وجهٍ للجملة، وهما خبر في وجه آخَر لها، فعلى الوجه الأوَّل يكونان تبييناً، وخاصَّة إذا لم يكن في الجملة ما يصلح أن يتعلَّق به الجارُّ والمجرور.

وهذان الوجهان إمَّا أن يتَّفقا لفظاً ويختلفا في التَّوجيه الإعرابيِّ، وإمَّا أن يختلفا لفظاً في الحكم الإعرابيِّ لكلمة، فمثال الأوَّل قول المبرِّد: "فإن أردت الإفراد قلت: (لا أبَ لزيدٍ)، جعلت (لزيد) خبراً، أو أضمرت الخبر، وجعلته تبييناً "(٤)، ومنه قول السِّيرافيِّ: "... فقلت: (لا يدينِ بها لك)، و(لا أبَ يومَ الجمعةِ لك)، وجعلت (لك) خبراً أو نعتاً أو بياناً، بعد أن تضمر خبراً هو مكان أو زمان، والبيان بـ(لك) أن تقدِّر (أعني) كما تقدِّر ذلك في (سَقياً لك) "(٥)، وفي بيت مالك بن خالد الخُناعيِّ:

ليثٌ هِزبرٌ مُدلٌّ عند خِيستهِ بالرَّقمتينِ له أجرٍ وأعراسُ(٦)

قال ابن يَسْعون: "ومن رفع قوله: (أَجْرٍ) بالابتداء فخبره في (له)، أو في قوله:

(١) المقتصد ١/ ٦١٧.

(٢) الكشَّاف ٣/ ٢٨٩ وينظر: الدُّر المصون ٦/ ٥٠٥.

(٣) الدُّر المصون ١/ ٢٥٧ وينظر: مختار التذكرة ٤٦٦ ـ ٤٦٧ والتِّبيان ١/ ٣٦٥ و٢/ ١٢٠٩ والبحر المحيط ١/ ٢٩٢ و٣٠٣ و٦/ ٢٥٨ والدُّر المصون ١/ ٢٧٣ و٣٨٣.

(٤) المقتضب ٤/ ٣٧٤.

(٥) شرح الكتاب ٨/ ١٢٠.

(٦) البيت في (الكتاب ٢/ ٦٨).

(بالرَّقمتين)، ويكون (له) تبييناً"(١).

ومثال الثَّاني قوله تعالى: ﴿**قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ**﴾ [آل عمران: ١٥]، فـ(للذين) على هذا الوجه خبر لـ(جنَّات)، لكنَّه يجوز جرُّ ونصب (جنَّات)، وعليه فـ(للذين) تبيين، قال النَّحَّاس: "قال ابن كيسان: ويجوز (جناتٍ) بالخفض على البدل، وبالنَّصب على إعادة الفعل، ويكون (للذين) متعلِّقاً بقوله: (أؤنبيكم) على قول الفرَّاء، وتبييناً على قول الأخفش، أي: ملغاة"(٢)، وقوله: (ملغاة) تعليق منه على قولي الفرَّاء والأخفش معاً، والمعنى: ليس الجارُّ والمجرور بخبر(٣).

وخامسها: (مِنْ) التي يكون معها مبهم، يصلح أن يكون المجرور بها تفسيراً له، ويقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم، هذا أحد الضَّوابط لـ(مِن) التَّبيينيَّة(٤)، وهناك ضوابط أخر منها: أن يكون ما بعدها أقلَّ مما قبلها(٥)، أو أن يحسن وقوعها صفة لما قبلها(٦)، أو أن يصلح موضعها بعد حذفها موصول وصلته، إمَّا (الَّذي) و(الَّتي) وما تصرَّف منهما، وإمَّا الألف واللام(٧)، أو أن تقدَّر بمضمر يجعل صدراً لموصول صفة إن كان قبلها معرفة، وإن كان قبلها نكرة فالضَّمير يعود على تلك

(١) المصباح ١/ ١٥٣ وينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٦٣ وهناك أمثلة أخر في: كتاب الشِّعر ١/ ٣٠٢ والتَّعليقة ٢/ ٣٠ والمسائل الحلبيَّات ٣١١ والحجَّة ١/ ١٩٢ وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٤٣٧ واللباب ١/ ٢٤٣ والتِّبيان ١/ ٣٠٣ و٤٧٥ و٥٠٧ و٢/ ٦٣٦ و٨٦٤ و٨٩٠ و٩٨٥ و١١٤٥ و١١٩٨ و١٢١٨ والكتاب الفريد ٢/ ١٥٤ و٥/ ٢٤٩ والبحر المحيط ١/ ٤٧٨ و٤/ ٦٣ و١٤١ و٣٢٤ و٥/ ٥٢٢ و٦/ ٤٥٣ والدُّر المصون ٢/ ٥٠٣ و٣/ ١٥٩ و٦/ ٥٥٥ و٧/ ٧٦ و٩/ ٦١٩.

(٢) إعراب القرآن ١/ ٣٦١، وهناك مثال آخر في: الدُّر المصون ٩/ ١٣٦.

(٣) شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٦/ ١٧٦.

(٤) شرح الكافية للرَّضيِّ ٢:٢/ ١١٤١ وينظر: جواهر الأدب ٢٧١.

(٥) الفوائد والقواعد ٣٣٥ والتَّعليقة لابن النَّحَّاس ١/ ٦٣٧ وينظر: أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٧٥.

(٦) الغرَّة "دكتوراه عاشور" ٣١٥ والبديع ١:١/ ٢٤٥ والصَّفوة الصَّفيَّة ١:١/ ٢٨٣.

(٧) ينظر: التَّعليقة لابن النَّحَّاس ١/ ٦٣٧ والصَّعقة الغضبيَّة ٤٤٠ و٥٠٩.

النَّكرة(١)، وقال السَّمين الحلبيُّ: "وتجيء مواضع كثيرة لا يتأتَّى فيها ذلك ولا بعضه"(٢).

وعلى كلٍّ فـ(مِن) هذه ومجرورها يسمَّيان تبييناً، قال الزَّمخشريُّ: "﴿**مِن رَّسُولٍ**﴾ [الجن: ٢٧] تبيين لـ: ﴿**مَنِ ارْتَضَى**﴾ [الجن: ٢٧] "(٣)، وقال جامع العلوم: "﴿**مِنَ الَّذِينَ قَالُوا**﴾ [المائدة: ٤١] تبيين لقوله: ﴿**الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ**﴾"(٤)، وقال ابن خروف في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ**﴾ [العنكبوت: ٤٢]: "(ومن شيء) تبيين لـ(ما) "(٥)، وقال المنتجب الهمذانيُّ في قوله تعالى: ﴿**وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ**﴾ [الأعراف: ١٣٢]: "وقيل: (من آية) تبيين لـ(مهما) "(٦).

ويراد بالتَّبيين هنا ما سبق في التَّعريف، ويشهد لهذا قول السِّيرافيِّ: "ويجوز أن تكون (من) على التَّبيين... كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿**فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ**﴾ [الحج: ٣٠] على التَّبيين، كأنَّه قال: أعني من الأوثان "(٧)، وقال أبو البقاء العكبريُّ في قوله تعالى: ﴿**وَأُوْلُوا الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ**﴾ [الأحزاب: ٦]: "(من المؤمنين) يجوز أن يكون متَّصلا بـ(أولو الأرحام)، فينتصب على التَّبيين، أي: أعني "(٨)، وسبق أنَّ تقدير متعلَّق الجارِّ والمجرور (أعني) هو الأشهر في التَّبيين.

(١) البحر المحيط ١/ ٢٥٧ وينظر: شرح المفصَّل لابن يعيش ٨/ ١٢ وشرح المقدّمة الكافية ٣/ ٩٤٠ والبحر المحيط ٦/ ٥١ والجنى الدَّاني ٣١٠ والدُّر المصون ١/ ٢١٦ و٢/ ٦٢٠ و٣/ ٥٣٩ والتَّصريح ٢/ ٧٠٧.

(٢) الدُّر المصون ٨/ ٢٧٠.

(٣) الكشَّاف ٦/ ٢٣٥.

(٤) كشف المشكلات ١/ ٣٥٠.

(٥) تنقيح الألباب ١٢٢.

(٦) الكتاب الفريد ٣/ ١١٣.

(٧) شرح الكتاب ١١/ ٨٦.

(٨) التِّبيان ٢/ ١٠٥٢.

وللسَّمين الحلبيّ نصوص كثيرة تدلُّ على ذلك، منها قوله: " فإذا جعلنا ﴿ **مِنَ الَّذِينَ** ﴾ [النساء: ٤٦] بياناً لما قبله فبم يتعلَّق؟ والظَّاهر أنَّه يتعلَّق بمحذوف، ويدلُّ على ذلك أنَّهم قالوا في (سَقياً لك): إنَّ (لك) متعلِّق بمحذوف؛ لأنَّه بيان "(١)، وقوله: "قال الزَّمخشريُّ: (مِن) في قوله: ﴿ **لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ** ﴾ [المائدة: ٧٣] للبيان... قلت: فعلى هذا يتعلَّق (منهم) بمحذوف، فإن قلت: هو على جعله حالاً يتعلَّق أيضاً بمحذوف، قلت: الفرق بينهما أنَّ جعله حالاً يتعلَّق بمحذوف ذلك المحذوف هو الحال في الحقيقة، وعلى هذا الوجه يتعلَّق بفعل مفسِّر للموصول الأوَّل، كأنَّه قيل: (أعني منهم)، ولا محلَّ لـ(أعني)، لأنَّها جملة تفسيريَّة "(٢)، وقال: "قوله: ﴿ **مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ** ﴾ [المائدة: ٨٣]... وأمَّا (من الحقِّ) فعلى جعله أنَّها للبيان تتعلَّق بمحذوف أي: أعني من كذا "(٣).

ومع هذه النُّصوص الكثيرة نجد السَّمين في موضع(٤) علَّق من البيانيَّة ومجرورها بمذكور، وكذا فعل أبو حيَّان(٥)، وسبق أن ذكرت أنَّ هذا التَّعليق وارد في التَّبيين على قلَّة.

ومن النُّحاة من يجعل (مِنْ) تبييناً ومع ذلك يذكر أنَّها نعت أو حال، مثل قول المنتجب: "قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ **أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ** ﴾ [البقرة: ٢٥٤] يحتمل أن يكون (مِن) للتَّبعيض... وأن يكون للتَّبيين، فيكون متعلِّقاً بمحذوف لكونه وصفاً لشيء محذوف "(٦)، وقوله: "(مِن) في: ﴿ **مِنَ الثَّمَرَاتِ** ﴾ [البقرة: ٢٢]

---

(١) الدُّر المصون ٣ / ٦٩٦.

(٢) الدُّر المصون ٤ / ٣٧٦ – ٣٧٧.

(٣) الدُّر المصون ٤ / ٣٩٦، وينظر أيضاً : ٢ / ٣١٤ و٣ / ٢٤٤ و٦ / ٤٢٥ و٧ / ٢٢٦ ـ ٢٢٧ و٢٨٤ و٣٥٨ و٨ / ١٣١ و٣٥١ و٥٨١ و٩ / ٩٥ ـ ٩٦ و١١٣ و١٢٤ و١٤٩ ـ ١٥٠ و١٥٧ و١٦١ و١٧٧ و١٠ / ٢٧٧ و٣٥٤ و٤٤٤.

(٤) الدُّر المصون ٢ / ٢٦٤.

(٥) البحر المحيط ٦ / ١٨.

(٦) الكتاب الفريد ١ / ٥٥٦.

يحتمل وجهين: أن يكون للتَّبعيض... وأن يكون للتَّبيين في محلِّ النَّصب على الحال من (رِزْقاً)"(١)، وهذا يمكن أن يوجَّه بعدَّة أوجه منها: أنَّه سهو عن ضابط هذا الاصطلاح، أو أنَّه أُريد المعنى اللغويُّ لا الاصطلاحيُّ، قال السَّمين في الآية السَّابقة: "وجعلها الزَّمخشريُّ لبيان الجنس، وفيه نظر، إذ لم يتقدَّم ما يُبيِّن هذا، وكأنَّه يعني أنَّه بيان لـ(رزقاً) من حيث المعنى"(٢)، أي: وليس من جهة الاصطلاح.

ولأبي حيَّان نصٌّ واضح في ذلك، وهو قوله: " ﴿مِنَ الْحَقِّ﴾ [البقرة: ٢١٣]: تبيين المختلف فيه، و(مِنْ) تتعلَّق بمحذوف؛ لأنَّها في موضع الحال من (ما)، فتكون للتَّبعيض، ويجوز أن تكون لبيان الجنس "(٣)، فهنا استعمل لفظة (تبيين) استعمالاً لغويّا كما هو ظاهر وليس اصطلاحيّا، فجعل (مِنْ) للتَّبعيض وفي موضع الحال، ثم أجاز وجهاً آخر وهو أن تكون لبيان الجنس، وبيان الجنس في (من) هو التَّبيين.

والغالب في هذه الحالة ـ خلافاً لبقيَّة الحالات ـ أن يكون الحديث عن حرف الجرِّ فقط دون المجرور، فيقال: إنَّ (مِن) تبيين(٤)، أو للتَّبيين(٥) ـ وهو الأكثر ـ، أو إنَّ التَّبيين معناها ووجه من وجوهها(٦)، أو إنَّها لتبيين الجنس(٧)، أو لبيان

(١) الكتاب الفريد ١/ ١٨٧، وهناك أمثلة أخر في: ١/ ١٩٧ و١٩١ و٢٦٤ و٤٠٠ و٤/ ٢٧٦ والبحر المحيط ٢/ ٤١٥ والدُّر المصون ٢/ ٦٢٠ و٩/ ١٧٧ وتمهيد القواعد ٦/ ٢٩٣٤.

(٢) الدُّر المصون ١/ ١٩٣ وينظر: ٧/ ١٠٨.

(٣) البحر المحيط ٢/ ١٤٧.

(٤) كتاب الشِّعر ٢/ ٤٦٨ والحجَّة ٦/ ١٧٥ والإبانة ٣٣١ وكشف المشكلات ٢/ ١١٧٧ و١٣٤٢ والتِّبيان ٢/ ١٣١١.

(٥) المسائل البغداديَّات ٢٤٣ و٢٤٤ وعلل النَّحو٢٠٨ والتَّبصرة والتَّذكرة ١/ ٢٨٥ وشرح ديوان الحماسة ٣/ ١٠٥٩ و١٠٨١ والمدخل ٦٠٧ والمقتصد ٢/ ٨٢٣ و٨٨١ والإبانة ٣٨٥ وكشف المشكلات ٢/ ١٣٤٦ والغرَّة "دكتوراه عاشور" ٣١٤ والبيان ٢/ ٣٣٥ واللباب ١/ ٢٩٨ والمحصول ٢/ ٦٩٢.

(٦) الأزهيَّة ٢٢٦ والمخصَّص ١٤/ ٥٣ والبديع ١:١/ ٢٤٥ وتوجيه اللمع ٢٢٩ والكافية ٢١٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠٢ وقواعد المطارحة ١٨٤.

(٧) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٢٩ والتَّبصرة والتَّذكرة ١/ ٣١٨ والأزهية ٢٢٥ وأسرار العربية ٢٣٤ وشرح المفصَّل لابن يعيش ٨/ ١٢ والمحرَّر في النَّحو٣/ ٣٩٦.

الجنس(١)، أو للبيان(٢)، ومن النَّادر أن يقال: إِنَّها للجنس(٣)، أو للتَّجنيس(٤)، وهي مصطلحات متعدِّدة لمعنى واحد.

وسادسها ـ أي: سادس المواضع التي يستعمل فيها النُّحاة مصطلح التَّبيين ـ: الجارُّ والمجرور إِذا اتصلا بصلة موصول تقدَّما عليه، أو كانا معمولين لمصدر تقدَّما عليه، وكذا الظَّرف عند بعضهم كما سبق، والصِّلة لا تتقدَّم ولا شيء منها على الموصول(٥)، وكذا معمول المصدر لا يتقدَّم عليه(٦)، فكان القول بالتَّبيين خروجاً من هذا الإِشكال.

وليس المراد بالمصدر مطلق المصدر العامل، بل المراد المصدر المقدَّر بحرف مصدريٍّ وصلته؛ فهو الذي يمتنع تقديم معموله عليه، لأنَّه لـمَّا تقدَّر بالموصول عومل معاملته(٧).

وهذه الحالة من أكثر الحالات التي استعمل النُّحاة فيها مصطلح التَّبيين، ومن أمثلتها قول المبرِّد: "وقوله: (بالرَّحى المتَقاعِس) لو أراد: الذي يتقاعس بالرَّحى، لم يجز؛ لأنَّ قوله: (بالرَّحى) من صلة الذي، والصِّلة من تمام الموصول، فلو قدَّمها قبله لكان لحناً وخطأ فاحشاً، وكان كمن جعل آخر الاسم قبل أوَّله، ولكنَّه جعل (المتقاعس) اسماً على وجهه، وجعل قوله: (بالرَّحى) تبييناً، بمنزلة (لك) التي

(١) معاني القرآن للنَّحَّاس ١/ ٤١٩ و٤٥٦ والنُّكت في القرآن ٢/ ٤٤٦ والبيان ١/ ٣٠٤ وكشف المشكل ١/ ٥٦٢ ورصف المباني ٣٨٨ والصَّعقة الغضبيَّة ٤٤٠.

(٢) الكتاب الفريد ١/ ٤٠٠ و٤٥٩ و٢/ ٤٧٨ و٤/ ٣٧٣ والبحر المحيط ١/ ٢٥٧ والدُّر المصون ٤/ ٧٥ و٤/ ٦٥٤ و٦/ ٤٢٥ و٩/ ١٧٧.

(٣) الصَّاحبيّ ٢٧٣ ومعاني الحروف ٩٧.

(٤) منازل الحروف ٣٦ والبصائر والذَّخائر ٦/ ١٩١ والتَّفسير البسيط ٢/ ٢٣٨ و٢٤٠.

(٥) المسائل البغداديَّات ٥٥٩ والمنصف ١/ ١٣٠ والمقرَّب ١/ ١٣١.

(٦) تنقيح الألباب ١٢٩ والتِّبيان ١/ ٣٦٥ والدُّر المصون ٣/ ٢٤٢.

(٧) شرح اللمع للأصفهانيِّ ٢/ ٧٧٠ والمقرَّب ١/ ١٣١ والكافي ٣/ ١٠٧٩.

تقع بعد قولك: (سَقياً)"(١)، وقول ابن السَّرَّاج: "ويجيز الكسائي: (نعمَ فيك الراغبُ زيدٌ)، ولا أعرفه مسموعاً من كلام العرب، فمن قدَّر أن (فيك) من صلة (الرَّاغب) فهذا لا يجوز البتة، ولا تأويل له؛ لأنَّه ليس له أن يقدِّم الصِّلة على الموصول، فإن قال: أجعل (فيك) تبييناً(٢) وأقدِّمه كما جاء: ﴿**بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً**﴾ [الكهف: ٥٠] قيل له: هذا أقرب إلى الصَّواب"(٣).

ومنه أنَّ العكبريَّ أجاز في إعراب (به) من قوله تعالى: ﴿**وَمَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ**﴾ [النجم: ٢٨] عدَّة أوجه، منها: "أنَّه على التَّبيين، أي: ما لهم أعني به، ولا يتعلَّق بنفس (عِلم)؛ لأنَّ معمول المصدر لا يتقدَّم عليه"(٤).

وجميع حروف الجرِّ يمكن أن يكون معها التَّبيين في هذه الحالة، ولكن من خلال النُّصوص التي جمعتها وجدته ذُكر مع الحروف الآتية: (إلى)(٥)، والباء(٦)، و(على)(٧)، و(عَنْ)(٨)، و(في)(٩)، واللام(١٠)، و(مِنْ)(١١)، أمَّا الظَّرف

(١) الكامل ١/ ٥١ ـ ٥٢.

(٢) في المطبوع (تبينا)، والتَّصحيح من مخطوطة إيران (٢٧أ)، وهي ليست من النُّسخ المعتمدة في تحقيق الكتاب.

(٣) الأصول ١/ ١١٩.

(٤) التِّبيان ١/ ٤٠٥ وينظر: المقتضب ٤/ ١٩٩ وإعراب القرآن للنَّحَّاس ٢/ ١١٩ و٣٢٠ و٣/ ١٩٨ والمنصف ١/ ١٣٠ـ ١٣١ والكشَّاف ٤/ ٤٨٩ و٥٠٢ و٦/ ٢١٦ والتِّبيان ١/ ٢٧٠ و٢٧٣ و٤١٨ و٢/ ٩٦٤.

(٥) المسائل المنثورة ٩٤ وكتاب الشِّعر ٢/ ٤١١ والبحر المحيط ٦/ ١٧٤.

(٦) كتاب الشِّعر ١/ ١٠٢ و٢٩٧ والحجَّة ٤/ ٣٤٣ والتَّنبيه ٢٣ و٢١٣.

(٧) كتاب الشِّعر ٢/ ٣٦٠ والتِّبيان ٢/ ٩٢٠ والانتخاب ٤٠.

(٨) المرتجل ٢٤١ والتِّبيان ١/ ٣٩١ والصَّفوة الصَّفيَّة ٢: ١/ ١٥٥.

(٩) إعراب القرآن للنَّحَّاس ٣/ ٢٥٥ وشرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٣/ ٢٦٤ وشرح ديوان الحماسة ٤/ ١٧٥٣.

(١٠) المقتضب ٤/ ١٩٩ وكتاب الشِّعر ٢/ ٣٨٣ والفصوص ٢/ ٢٨٢ – ٢٨٣.

(١١) شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١١/ ٨٦ وكتاب الشِّعر ١/ ٢٦٩ وتنقيح الألباب ١٢٩ والتِّبيان ٢/ ١١٧٩.

فسبقت شواهده، وكانت الظُّروف فيها ثلاثة: (عند)(١)، و(مع)(٢)، و(يوم)(٣).

وسابعها: الجارُّ والمجرور بعد اسم (لا) التَّبرئة المبنيِّ إذا جاز فيه النَّصب على أنَّه شبيه بالمضاف لاتِّصاله بهما، قال ابن السَّرَّاج: "وقال الخليل: كذلك: (لا آمراً بالمعروفِ لك)، إذا جعلت (بالمعروفِ) من تمام الاسم وجعلته متَّصلاً به، كأنَّك قلت: (لا آمراً معروفاً لك)، وإذا قلت: (لا آمرَ بمعروفٍ)، فكأنَّك جئت (بمعروف) بعدما بنيت على الأوَّل كلاماً، كقولك: (لا آمراً في الدَّار)، ثم جئت (بمعروف) تبييناً بعد أن تمَّ الكلام "(٤)، وقال السِّيرافيُّ معلِّقا على المثال السَّابق: "ثم جئت بالباء للتَّبيين، كأنَّك قلت: (أعني بمعروف)، كما تقول: (سَقيا) ثم تجيء بـ(لك) على (أعني)"(٥).

وثامنها: الجارُّ والمجرور الواقعان بعد حال جامدة في نحو: (كلَّمته فاه إلى فيَّ)، و(بعته مدّا بكذا)، و(سايرته يدَه في يدي)، و(ناضلته قوساً عن قوسٍ)، و(رجع عَوْدَه على بدئِه)(٦)، قال خالد الأزهريُّ في (بعته يداً بيد): "و(بيد) بيان، قال سيبويه: كما كان (لك) في (سَقياً لك) بياناً أيضاً، فيتعلَّق بمحذوف استؤنف للتَّبيين"(٧)، وقال ابن عَنْقاء في معان الباء: "وللتَّبيين، أي: المتعلِّقة بمحذوف وجوباً استؤنف للتَّبيين، كـ(بعته رأساً برأسٍ) أي: مماثلة "(٨).

هذه هي المواضع التي استعمل فيها النُّحاة مصطلح التَّبيين بهذا المعنى، ولا يكاد

---

(١) كتاب الشِّعر ١/ ٣١٧ والبحر المحيط ٧/ ٣٨٦.

(٢) الكشَّاف ٥/ ٢٢١.

(٣) الحجَّة ١/ ١٩٢ والتِّبيان ٢/ ١٠٢١.

(٤) الأصول ١/ ٣٩١.

(٥) شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٨/ ١٢٥ وينظر: التَّعليقة للفارسيِّ ٢/ ٣٤ – ٣٥.

(٦) ينظر: التَّصريح ٢/ ٦٠٦ و٦١١ وغرر الدُّرر الوسيطيَّة ٢/ ٨٤٨ و٨٥٤ و٨٦١ و٨٦٤.

(٧) التَّصريح ٢/ ٦٠٦.

(٨) غرر الدُّرر الوسيطيَّة ٢/ ٨٤٨.

يُستعمل خارجها إلا في النَّادر، مثل قول ابن السَّرَّاج: "فأمَّا قول الله تعالى: ﴿**كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ**﴾ [النساء: ٢٤] فليس هو على قوله: عليكم كتاب الله، ولكنَّه مصدر محمول على ما قبله؛ لأنَّه لمَّا قال: ﴿**حُرِمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ**﴾ [النساء: ٢٣]، فأعلمهم أنَّ هذا مكتوب مفروض، فكان بدلاً من قوله: كتب[١] الله ذلك، فنصب (كتاب الله) به[٢]، وجعل (عليكم) تبييناً"[٣]، فيظهر لي أنَّ ابن السَّرَّاج جعل (عليكم) تبييناً؛ لئلا يتعلَّق بالمصدر قبله؛ لأنَّه مصدر غير عامل، والنَّاصب له وهو الفعل (كتب) المفهوم من المعنى غير مذكور فلم يعلِّق (عليكم) به، فبقي أن يكون على التَّبيين، فيتعلَّق بمحذوف.

ومن هذا النَّادر أيضاً قول ابن الدَّهَّان: "واستدل أيضاً من أجازه بأن قال: إذا كان معمول المجرور بالحرف قد تقدَّم فالأولى تقدُّمُ هذا، وذلك قوله تعالى: ﴿**وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ**﴾ [الحجر: ٢٠] فـ(له) متعلِّقة بـ(رازقين)، وهو مجرور بالباء، وليس الأمر كذلك؛ لأنَّ الباء زائدة، وأيضاً فيجوز أن يكون (له) للتَّبيين، والعامل فيه شيء مضمر"[٤]، فقال بالتَّبيين هنا خروجاً من إشكال تقديم معمول المجرور بالحرف عليه.

ومنه أيضاً أنَّ العكبريَّ[٥] أجاز في (يوم) من قوله تعالى: ﴿**إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ**﴾ [الطارق: ٨، ٩] أن يكون على التَّبيين، وعلَّقه بفعل يدلُّ عليه المصدر، والتَّقدير: يرجعه يوم، ولم يعلِّقه بـ(رَجْعه)؛ لأنَّه فُصل بينهما بخبر (إنَّ)، و(رجع) مصدر، لا يجوز أن يفرَّق بينه وبين صلته[٦].

---

(١) في المطبوع (كتاب)، والتَّصويب من المخطوط (٣٤أ).

(٢) (به) ليست في المطبوع، وأثبتها من المخطوط (٣٤أ).

(٣) الأصول ١ / ١٤٢، وفي المطبوع (تبينيا)، والتَّصويب من المخطوط (٣٤أ).

(٤) الغرَّة "كوبريلي" ٩٧ب.

(٥) التِّبيان ٢ / ١٢٨١ وينظر: الدُّر المصون ١٠ / ٧٥٥.

(٦) إعراب القرآن للنَّحَّاس ٥ / ٢٠٠ والنُّكت في القرآن ٢ / ٧٢٤ والبيان ٢ / ٥٠٧.

ويجمع بين هذه النُّصوص الثَّلاثة أنَّ القول بالتَّبيين فيها هو للخروج من بعض الظَّواهر المخالفة للقواعد النَّحويَّة، وهذا أمر ظاهر في كثير من نصوص التَّبيين، فإذا نظرت إلى الموضع السَّادس مثلاً ـ وهو من أكثر المواضع التي استعمل فيها مصطلح التَّبيين ـ ، فستجد القول بالتَّبيين فيه ليس الدَّاعي له إلا الخروج من مأزق مخالفة القاعدة النَّحوية لا المعنى كما مرَّ، ولذا جعله ابن جنِّي(١) ممَّا خالف فيه تفسير المعنى تقدير الإعراب، وقال: "ولكنَّ الباء إذا قُدِّمت فهي تبيين، ولو كانت من الصِّلة لما جاز تقديمها على الألف واللام من (المتقاعس)، ولكنَّها تفيد ما تفيد إذا كانت في الصِّلة "(٢)، وقال: "وقوله: (بالذِّلة إذعان)، معناه: إذعان بالذِّلة، هذا معناه، ولسنا نقول: إنَّ إعرابه فيما بعد وقع التَّقديم عليه، لكنَّه الآن يأتي بياناً، فيتعلَّق بمحذوف، ويفيد ما يفيده وهو في الصِّلة"(٣)، فالمعنى إذن واحد، والدَّاعي للقول بالتَّبيين هنا هو الصَّنعة النَّحويَّة، ولذا قال الأخفش الأصغر: "وامتنع أن يعمل مؤخَّراً إلا على حيلة ووجه بعيد من التَّبيين الذي ذكرنا"(٤)، فهو هنا حيلة لتجنُّب الوقوع في بعض المخالفات النَّحويَّة.

ومع أنَّ الأصل في القول بالتَّبيين مع (مِنْ) هو اقتضاء المعنى ذلك، إلا أنَّه في بعض المواضع لم يقتضه المعنى بل القاعدة النَّحوية، فحملهم (مِنْ) بعد اسم التَّفضيل المحلَّى بـ(أل) أو المضاف أو المجموع على التَّبيين(٥)، إنَّما هو لأنَّ اسم التَّفضيل لا تأتي معه (مِنْ) إلا إذا كان مفرداً مجرَّداً من (أل) والإضافة(٦).

(١) المنصف ١/ ١٣١.

(٢) المنصف ١/ ١٣٠.

(٣) التَّنبيه ٢٣.

(٤) الكامل ١/ ٥٧.

(٥) شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٤/ ١٣٨ وشرح المفصَّل لابن يعيش ٣/ ٧ وشرح الكافية الشَّافية ٢/ ١١٣٥ وكشف المشكلات ٢/ ١٣٤٦ والدُّر المصون ٩/ ١٤٩.

(٦) الأصول ١/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨ والمفصَّل ٢٢٨ وشرح المقدِّمة الكافية ٢/ ٨٥١ و٨٥٣.

وإِذا عدنا ـ بعد معرفة التَّبيين ومواضعه ـ إِلى تعريفات التَّبيين المذكورة في أوَّل الحديث سنجد أنَّه يعتورها بعض الإِشكالات:

فتعريف الدكتور إِلياس ـ وهو الأبعد عن فهم المصطلح ـ أساسه تقديم ما حقُّه التَّأخير، وليس هذا مطَّرداً في التَّبيين، وليس هو ركيزته الأولى، بل التَّبيين قد يقدَّم ويؤخَّر كما سبق في السِّمة الخامسة، بالإِضافة إِلى أنَّه لم يشر في تعريفه إِلى شيء ممَّا ورد في سمات التَّبيين السَّابقة، فلم تتَّضح معالمه في تعريفه.

أمَّا تعريف ابن جنِّي ـ وهو أساس تعريفات من جاء بعده ـ فيظهر لي أنَّه لم يقصد فيه إِلى تعريف مطلق التَّبيين، بل أراد أن يوضِّح التَّبيين في شواهد ذكرها، يجمع بينها أنَّها أمثلة على الموضع السَّادس، فخرَّجها على التَّبيين، ثم شرح ذلك فيها بأن تعلَّق بما يدلُّ عليه معنى الكلام، ولا تقدَّر صلة للموصول المتأخِّر عنها، فهو حديث عن طرف من التَّبيين وموضع من مواضعه، وليس عن مجمله.

أما كلام سيِّد المرصفيِّ فليس بتعريف بل هو تعليق حول التَّبيين، وهو تعليق في مجمله صحيح إِلا قوله: (أنَّه بيان للمحذوف)، فالتَّبيين ليس بياناً للمحذوف، بل هو متعلِّق بمحذوف، وهو بيان لمذكور معه مجمل(١)، وقال عبد المنعم التَّيميُّ: "ومعنى التَّبيين أنَّه يُبيَّن به المراد بالفعل والمعنيُّ بالدُّعاء، لا أنَّه تبيين له كما تبيِّن الصِّفة الجارية"(٢).

أمَّا بقيَّة التَّعريفات فيشكل عليها مجملة أنَّها جعلت التَّبيين ـ تبعاً لابن جنِّي ـ هو التَّعليق، وسبق في السِّمة الأولى أنَّ المشهور هو أنَّ التَّبيين هو جارٌّ ومجرور، وقد يطلق على الجارِّ أو معناه.

ويشكل على تعريف الدكتور محمَّد قاسم أنه جعل للتَّبيين دلالتين: التَّعليق

(١) المسائل البغداديَّات ٥٥٩ وكتاب الشِّعر ١ / ١٠٢ و٢٩٧ و٢ / ٣٨٣ والجواهر ٢ / ٦٨٣ و٧١٦ والإِبانة ٣٣١ و٣٧٩ والبيان ٢ / ٣٣٥ والكتاب الفريد ٥ / ٥٠١.

(٢) تحفة المعرب ٢٨٥.

بما يدلُّ عليه معنى الكلام، والتَّعليق بما يدلُّ عليه السِّياق، ولا فرق بين ما يقدَّر اعتماداً على السِّياق وما يقدَّر اعتماداً على معنى الكلام.

وأما تعريف الدكتور بوعباس فيشكل عليه أيضا أنَّه جعل الجارَّ والمجرور متعلِّقين بمقدر دلَّ عليه المتأخِّر، وهذا خاصٌّ بموضع واحد من مواضع التَّبيين، وهو الموضع السَّادس، وللتَّبيين مواضع أخر غير هذا.

وأمَّا أقدم استعمال لهذا المصطلح بهذا المعنى فوجدته عند المبرِّد(١)، وظاهر ما في (ارتشاف الضَّرب) نسبة هذا المصطلح إِليه، قال أبو حيَّان: "والمبرِّد يقدِّر: أعني لكما، وأعني لعملكم، وأعني فيه، ويعبِّرُ عن هذا بالتَّبيين "(٢)، ولكن يحتمل أن يكون الصَّواب (يعبَّر)، وأخطاء هذه المطبوعة كثيرة، ويشهد لهذا أنَّ أبا حيَّان في كتاب آخر له بعد ذكر قول المبرِّد قال: "ويعبِّرون عن هذا بالتَّبيين"(٣).

ولكنَّ أصله موجود عند سيبويه، فقد استعمل الفعل منه في عدَّة نصوص، منها قوله: "وإِنَّما جئت بـ(بك) لتبيِّن من تعني بعد ما قلت: (مرحباً)، كما قلت: (لك) بعد (سَقياً) "(٤)، وقوله: "وأمَّا ذكرهم (لك) بعد (سَقياً) فإِنَّما هو ليبيِّنوا المعنيَّ بالدُّعاء، وربَّما تركوه استغناء إِذا عَرف الدَّاعي أنَّه قد عُلم من يعني، وربَّما جاء به على العلم توكيداً، فهذا بمنزلة قولك: (بك) بعد قولك: (مرحباً)، يجريان مجرى واحداً فيما وصفت لك "(٥).

والزَّجَّاجيُّ نسب إِلى سيبويه نصّاً فيه الاستعمال المصدريّ للمصطلح، قال: "قال سيبويه: ومجرى هذه اللام في التَّبيين هاهنا مجرى (بك) التي تقع بعد

(١) المقتضب ٤/ ١٩٩ و٣٠١ و٣٧٤ والكامل ١/ ٥١-٥٢ و٢/ ٧٠٦.

(٢) ارتشاف الضَّرب ٢/ ١٠٤٣.

(٣) التَّذييل والتَّكميل ٣/ ١٧٧.

(٤) الكتاب ١/ ٢٩٥.

(٥) الكتاب ١/ ٣١٢-٣١٣ وينظر: ٣١٨ و٣٢٨ و٣٩٤ و٢/ ٢٨٠.

قولك: (مرحباً بك)؛ لأنَّها تكون للبيان هناك بمنزلة اللام هاهنا، فهما تجريان في التّبيين مجرى واحداً (١)، لكنَّ هذا النصَّ ليس في الكتاب، فالظَّاهر أنَّه نقل بالمعنى للنَّص الثَّاني الذي نقلته عن سيبويه ، أو أنَّ أمامه من الكتاب نسخة فيها اختلاف عن ما بين أيدينا.

ويلاحظ في نصِّ الزَّجاجيِّ السَّابق أنَّه استعمل مصطلح البيان مرادفاً لمصطلح التَّبيين، وهو استعمال معروف عند النُّحاة، نجده عند السِّيرافيِّ(٢)، والرُّمَّانيِّ(٣)، وابن جنِّي(٤)، وغيرهم(٥)، ولكنَّه أقلُّ دوراناً على ألسنتهم من مصطلح التَّبيين.

وهناك مصطلح آخر وجدته يصاحب التَّبيين في الدَّلالة على هذا المعنى، وهو التَّخصيص، فيقال مثلاً: " و(لكم) تبيين وتخصيص "(٦)؛ وذلك لأنَّ التَّبيين جيء به لغرض التَّخصيص(٧).

الدَّلالة الثَّانية

ويطلَق التَّبيين على معنى (إلى) واللام إذا وقعتا بعد اسم تفضيل أو فعل تعجُّب دالَّين على حبٍّ أو بغض، فـ(إلى) تبيِّن أنَّ ما بعدها فاعل الحبِّ أو البغض

(١) اللامات ١٢٤ وينظر: اللامات للهرويِّ ٤٢ ـ ٤٣ وتحفة المعرِب ٢٨٥.

(٢) شرح الكتاب ٥/ ٦٨ و٨/ ١٢٠.

(٣) شرح الكتاب "دكتوراه شيبة" ٦٠٨ و٦٣٣ و٦٣٦ و٦٣٧ و٦٧٧ و"دكتوراه العريفي" ٣٧٥.

(٤) التَّنبيه ٢٣.

(٥) مشكل إعراب القرآن ١/ ١١١ والكشَّاف ٣/ ٢٨٩ و٣/ ٤٣ و٤/ ٤٨٩ و٥٠٢ و٥/ ١٤٢ والتِّبيان ٢/ ٩٦٤ والكتاب الفريد ٣/ ٥٦٧ والصَّفوة الصَّفيَّة ٢: ١/ ١٥٢ والتَّذييل والتَّكميل ٣/ ١٧٧ والبحر المحيط ١/ ٢٩٢ و٤/ ٣٣١ و٥/ ٣٠٤ و٣١١ و٥٢٢ و٦/ ١٧٤ و٢٥٨ و٣٠٠ و٤٥٣ و٧/ ١٠٧ والدُّر المصون ١/ ٤٠ و٢٥٧ و٢/ ٧ و٥٠٣ و٣/ ١٦٤ و٢٤٢ و٤/ ١٤٦ و٦٨٢ و٥/ ٢٨٠ و٣٠٤ و٦/ ٤٦٥ و٥٥٥ و٧/ ٥٥٦ و٨/ ٣٣٥ و٦٦١ و٦٧٨ و٩/ ١٣٦ و٣٢٢ و٣٩٢ و٦٧٠ و٦٨٨ و١٠/ ٣٨٥ وتحفة الأقران ٦٢ والتَّصريح ٢/ ٦٠٦ و٦١١.

(٦) الكتاب الفريد ٥/ ٢٤٩ وينظر: الجواهر ١/ ٢٨٤ والتِّبيان ١/ ٣٦٥ و٥٧٧ و٢/ ١٠٥٥ والبحر المحيط ٤/ ٣٢٤ والدُّر المصون ٥/ ٣٥٤.

(٧) ينظر: أمالي ابن الحاجب ١/ ٢٨٤.

في المعنى، واللام تبيِّن أنَّ ما بعدها مفعولهما، مثل: (المؤمنُ أحبُّ لله من نفسِه، وهو أحبُّ إِلى الله من غيره)(١).

وهذا المعنى لـ(إِلى) وللام في هذا الموضع ذكره ابن مالك(٢)، ثمَّ تابعه أبو حيَّان(٣)، والمراديُّ(٤)، وابن هشام(٥)، وابن عَنْقاء(٦).

هذا في جانب التَّنظير، أمَّا في جانب الاستعمال فلم أقف عليه مستعملاً إِلا في موضع عند ابن السَّرَّاج، قال في عبارة: (ما من أيامٍ أحبَّ إِلى اللهِ فيها الصَّومُ منه في عشرِ ذي الحجَّة)(٧): "وأمَّا قوله (إِلى الله) فتبيين لـ(أحبّ)"(٨)، فجعل الجارَّ والمجرور معاً تبييناً.

والذي جعلني أفرِّق بين التَّبيين في (إِلى) واللام في هذا الموضع وما سبق في الدَّلالة الأولى أنَّ الجارَّ والمجرور هنا واجب التَّعلُّق بمذكور هو فعل التَّعجب أو اسم التَّفضيل، ولا يصحُّ أن يتعلَّقا بمحذوف يكوِّنان معه جملة مستقلَّة؛ لأنَّه لا يصحُّ الفصل بين اسم التَّفضل وفعل التَّعجُّب ومعموليهما بالأجنبيِّ(٩) أي: غير المعمول لهما، وقال ابن بابشاذ: "لأنَّ جميع ما بعد (أحبّ) متعلِّق بـ(أحبّ)"(١٠)، وهذا

(١) شرح الكافية الشَّافية ٢/ ١١٤٤.

(٢) شرح التَّسهيل ٣/ ١٤١ و١٤٢ و١٤٦.

(٣) ارتشاف الضَّرب ٤/ ١٧٠٧ و١٧٣٢ والبحر المحيط ١/ ١٦٥.

(٤) الجنى الدَّاني ٩٧ و٣٨٦.

(٥) مغني اللبيب ١٠٤ و٢٩١.

(٦) غرر الدُّرر الوسيطيَّة ٢/ ٨٤٣ و٨٦٠ وينظر: الدُّر المصون ١/ ٩٨ والبرهان ٤/ ٢٠٧ ومصابيح المغاني ١٠٤ ومنهج السالك للأشمونيِّ ٢/ ٢٨٨.

(٧) هذه العبارة في (الكتاب ٢/ ٣٢ والمقتضب ٣/ ٢٥٠)، ولم ترد بهذا اللفظ في كتب الحديث.

(٨) الأصول ٢/ ٤٥.

(٩) ينظر: الفَسر ٢/ ٤١٢ وشرح التَّسهيل لابن مالك ٣/ ٤٠ وشرح الكافية للرَّضيِّ ٢:٢/ ١٠٩٣ ومواهب الأديب "ماجستير اليتيميّ" ٧١٤.

(١٠) شرح المقدِّمة المحسبة ٢/ ٤٠١.

يخالف حال الجارِّ والمجرور في الدَّلالة الأولى، وعليه فالتَّبيين هنا هو معنى من المعاني التي يأتي لها الحرف دون نظر إلى أمر آخر، فالتَّبيين في (إلى) أنَّها تدلُّ على أنَّ ما بعدها هو الفاعل في المعنى، وفي اللام أنَّها تدلُّ على أنَّ ما بعدها هو المفعول في المعنى.

وابن هشام(١) عند حديثه عن معنى التَّبيين في اللام قسَّمها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأوَّل: ما تبيِّن المفعول من الفاعل، وتتعلَّق بمذكور، وهي المذكورة هنا.

القسم الثَّاني والثَّالث: المبيِّنة فاعليَّة غير ملتبسة بمفعوليَّة مثل: (تبّا لزيدٍ)، والمبيِّنة مفعوليِّة غير ملتبسة بفاعليَّة نحو: (سَقياً لك)، واللام في هذين القسمين متعلِّقة بمحذوف على ما سبق في الدَّلالة الأولى.

واللام في جميع هذه الأقسام عند ابن مالك(٢) هي لام التَّبيين، أمَّا الزَّجَّاجيُّ فلم يذكر في لام التَّبيين القسم الأوَّل، ولكنَّه أدخل ضمن مفهوم لام التَّبيين اللام التي بمعنى (كي) الدَّاخلة على الفعل المضارع(٣).

ووجدت الزَّمخشريَّ في قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا * ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَى بِهَا صِلِيًّا**﴾ [مريم: ٦٩، ٧٠]، حمل (على الرَّحمن) و(بالذين) على الدَّلالة الأولى للتَّبيين، قال: "فإن قلت: بمَ يتعلَّق (على) و(الباء)، فإنَّ تعلُّقهما بالمصدرين لا سبيل إليه؟ قلت: هما للبيان لا الصَّلة، أو يتعلَّقان بـ(أفعل)"(٤)، وسبق أنَّ التَّبيين في الدَّلالة الأولى يُرادفه البيان، فإذا أُخذ بقوله يكون ما نحن فيه تابعاً للمعنى الأوَّل، وليس معنى جديداً.

---

(١) مغني اللبيب ٢٩١ – ٢٩٣.

(٢) شرح التَّسهيل ٣/ ١٤٦.

(٣) اللامات ١٢٦.

(٤) الكشَّاف ٤/ ٤٣ وينظر: الدُّر المصون ٧/ ٦٢٤ ـ ٦٢٥.

الدَّلالة الثَّالثة

ويطلقون التَّبيين أيضاً على الجارِّ والمجرور المتعلِّقين بالخبر إذا كان وصفاً مذكوراً، فالمبرِّد عنون لباب من أبواب المقتضب بـ(باب الحالات والتَّبيين وتفسير معناهما)[1]، ذكر فيه التَّبيين في موضعين:

الأوَّل: قوله: "فإذا قلت: (جاءني زيدٌ ماشياً) لم يكن نعتاً؛ لأنَّك لو قلت: (جاءني زيدٌ الماشي) لكان معناه: المعروف بالمشي، وكان جارياً على زيد؛ لأنَّه تحلية له وتبيين أنَّه زيد المعروف بهذه السِّمة "[2]، والتَّبيين هنا استعمال لغويٌّ لا اصطلاحيٌّ، ذُكر في سياق توضيح النَّعت.

والآخر: قوله: "قال الله ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿**إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغُلٍ فَاكِهُونَ**﴾ [يس: ٥٥] فجعل قوله: (فاكهون) الخبر، و(في شغل) تبيين كقولك: (في الدَّارِ)[3]"[4]، وهذا هو مراد المبرِّد بالتَّبيين في عنوان الباب، والتَّبيين هنا مثال على هذا المعنى الذي أتحدَّث عنه؛ لأنَّ الجارَّ والمجرور متعلِّقان بالوصف الواقع خبراً[5]، ويصحُّ هنا أن يُنصب الوصف على الحاليَّة، ويكون الجارُّ والمجرور متعلِّقين بخبر محذوف، ومن هنا جاء عنوان الباب.

ومن الشَّواهد على هذه الدَّلالة أنَّ أبا جعفر النَّحَّاس[6] ذكر في قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [يوسف: ١٢] أنَّ (له) تبيين، وقال في قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ**﴾ [المنافقون: ١١]: "وهذا ترتيب الكلام أن يكون الخافض

(١) ٤ / ٢٩٩.

(٢) المقتضب ٤ / ٣٠٠.

(٣) أي من جملة: زيدٌ في الدَّار قائمٌ (المقتضب ٤ / ٣٠٠).

(٤) المقتضب ٤ / ٣٠١ – ٣٠٢.

(٥) المقتضب ٤ / ١٦٧ وأمالي ابن الشَّجريِّ ٣ / ٨ وكشف المشكلات ٢ / ١١٢٠ والبيان ٢ / ٢٩٨ والتِّبيان ٢ / ١٠٨٤ والكتاب الفريد ٥ / ٣٥٨ والدُّر المصون ٩ / ٢٧٦.

(٦) إعراب القرآن ٢ / ٣١٧.

والمخفوض طرفاً؛ لأنَّهما تبيين، فإن تقدَّم من ذلك شيء فهو يُنوى به التَّأخير"(١)، وقال في قوله تعالى: ﴿**إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾ [التحريم: ٨]: "و(كلٌّ) مخفوضٌ، حقُّه أن يكون في آخر الكلام؛ لأنَّه تبيين"(٢)، وسمَّى هنا المجرور تبييناً؛ لأنَّ حرف الجرِّ مع المجرور به بمنزلة الجزء الواحد(٣)، فذِكر أحدهما يغني عن ذكر الآخَر.

ومن شواهدها أيضاً قول أبي البقاء العكبريِّ في إعراب قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الآخِرَةُ عِندَ اللَّهِ خَالِصَةً**﴾ [البقرة: ٩٤]: "(الدَّار): اسم كان، وفي الخبر ثلاثة أوجه: أحدها: هو (خالصة)... وأمَّا (لكم) فتكون على هذا متعلِّقة بـ(كان)... ويجوز أن تكون للتَّبيين، فيكون موضعها بعد (خالصة)، أي: خالصة لكم، فيتعلَّق بنفس (خالصة)"(٤).

ولم يفطن السَّمين الحلبيُّ إلى هذة الدَّلالة المذكورة هنا، فحمل كلام العكبريِّ على الدَّلالة الأولى، فقال: "وهذا فيه نظر؛ لأنَّه متى كانت للبيانِ تعلَّقتْ بمحذوفٍ تقديره: (أعني بهذا الدُّعاء لك)، نحو: (سَقْياً لك)، تقديره: (أعني بهذا الدُّعاءِ لك)، وقد صرَّح غيره في هذا الموضع بأنَّها للبيان وأنَّها متعلِّقة حينئذ بمحذوف"(٥)، والذي يدلُّ على أنَّ مراد العكبريِّ هذا المعنى الذي أتحدَّث عنه، وليس الدَّلالة الأولى تعليقه للتَّبيين بمذكور، مع أنَّه نصَّ في مواطن من كتابه على أنَّ التَّبيين بالدَّلالة الأولى يتعلَّق بمحذوف(٦)، ممَّا يدلُّ على أنَّه يريد معنى آخر غير الأوَّل، وأيضاً حديثه عن التَّرتيب يشبه حديث النَّحَّاس السَّابق عنه، ولم أقف على

(١) إعراب القرآن ٤ / ٤٤٠.

(٢) إعراب القرآن ٤ / ٤٦٤.

(٣) التَّنبيه ٢٦٥.

(٤) التِّبيان ١ / ٩٤.

(٥) الدُّر المصون ٢ / ٧، ويظهر أنَّه يريد بغيره شيخه أبا حيَّان (البحر المحيط ١ / ٤٧٨).

(٦) التِّبيان ١ / ١١٧ و٢٧٠ و٣٩١ و٤٠٥ و٤١٨ و٢ / ٩٦٤ و١٠٥٢ وينظر: اللباب ١ / ٢٤٣.

مثل هذا الحديث في الدَّلالة الأولى، وأمَّا تصريح غيره بأنَّها للبيان ومتعلِّقة بمحذوف فهو من اختلاف الرأي.

وقريب من نصِّ أبي البقاء قولُ مكيٍّ بن أبي طالب في قوله تعالى: ﴿**قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً**﴾ [الأعراف: ٣٢]: "من رفع (خالصة) ـ وهي قراءة نافع وحده ـ رفع على خبر المبتدأ، أي: هي خالصة، ويكون قوله: (للذين آمنوا) تبييناً للخلوص"(١)، فالتَّبيين هنا يحتمل أمرين أن يكون المراد به الدَّلالة الأولى، أو هذه الدَّلالة، أمَّا السَّمين الحلبيُّ فحمله على الدَّلالة الأولى، فقال: "فعلى هذا تتعلَّق بمحذوف كقولهم: (سَقياً لك)"(٢)، وليس هذا بمتعيِّن.

وجذور هذا المصطلح بهذه الدَّلالة في كتاب سيبويه، فقد جاء فيه استعمال الفعل منه، قال سيبويه: "ومن قال: (فيها عبدُ الله قائمٌ) قال: (هو لك خالصٌ)، فيصير (خالص) مبنيّا على (هو) كما كان (قائم) مبنيّا على (عبد الله)، و(فيها) لَغْوٌ، إلا أنَّك ذكرت (فيها) لتُبيِّن أين القيام، وكذلك (لك) إنَّما أردت أن تبيِّن لمن الخالصُ"(٣).

وهذه الدِّلالة ليست نمطاً من أنماط الدَّلالة الأولى وإن قاربتها؛ لأنَّ متعلَّق الجارِّ والمجرور هنا مذكور، ولم أقف على خلاف في ذلك، أمَّا في الدَّلالة الأولى فمحذوف وجوباً عند أكثر النُّحاة، وأيضاً الجارُّ والمجرور هنا لا يألِّف مع متعلَّقه جملة مستقلَّة، بخلافه هناك.

---

(١) مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٨٨ وينظر: الكتاب الفريد ٣/ ٣٧.

(٢) الدُّر المصون ٥/ ٣٠١.

(٣) الكتاب ٢/ ٩١.

الدَّلالة الرَّابعة

يأتي التَّبيين أيضاً بمعنى تقدير (تبيَّن) أو (يتبيَّن) في ما كان زمنه الماضي من شرط أو جوابه.

وذاك لأنَّ الشَّرط والجواب لا بدَّ أن يكونا في الزَّمن المستقبل، ولا يصحُّ أن يكونا في الماضي، وما يقع بعد حروف الشَّرط من الفعل الماضي هو في معنى المستقبل(١)، والشَّواهد التي جاءت مخالفة لهذا، فكان الزَّمن فيها هو الزَّمن الماضي تأوَّلها النُّحاة بتأويلات مختلفة، منها هذا التَّبيين.

قال أبو حيَّان في توجيه قوله تعالى: ﴿**إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُد**﴾ [يوسف: ٢٦، ٢٧]: "... أو على أنَّ المراد به التَّبيين، أي: إن يتبيَّن كون قميصه قُدَّ "(٢).

وقال السَّمين الحلبيُّ في قوله تعالى: ﴿**قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ**﴾ [البقرة: ٩٧]: "ولا جائز أن يكونَ (فإنه نزَّله) جواباً للشَّرط لوجهين، أحدُهما من جهة المعنى، والثَّاني من جهة الصِّناعة، أمَّا الأوَّل: فلأنَّ فعل التَّنزيل متحقِّقُ المضيِّ، والجزاء لا يكون إلاَّ مستقبلاً، ولقائل أن يقول: هذا محمول على التَّبيين، والمعنى: فقد تبيَّن أنَّه نَزَّله... "(٣)، وقال: "قوله: ﴿**فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ**﴾ [آل عمران: ١٤٠] للنَّحويِّين في مثل هذا تأويل، وهو أن يقدِّروا شيئاً مستقبلاً؛ لأنَّه لا يكون التَّعليق إلا في المستقبل، وقوله: ﴿**فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ**﴾ ماضٍ محقَّق، وذلك التَّأويل هو التَّبيين: فقد تبيَّن مسُّ القرح للقوم"(٤).

وحمل السَّمين على الشَّرط في هذا الاسمَ الموصول المبتدأ الذي دخلت الفاء في

(١) الكامل ١/ ٣٦١ والأصول ٢/ ١٩١ والإغفال ٢/ ٣٣٠ ومختار التَّذكرة ١٣٦ و١٢٣ والتَّنبيه ٢٥٩ والمقتصد ٢/ ١٠٩٦ و١٠٩٨ وشرح المشكلات ٢/ ١٠٨٣ - ١٠٨٤.

(٢) البحر المحيط ١/ ٢٤٣.

(٣) الدُّر المصون ٢/ ١٧.

(٤) الدُّر المصون ٣/ ٤٠٤، وهناك نصوص أخر في: ١/ ١٩٧ و٦/ ٤٧٣ وجواهر الأدب ٢٠٥ وشرح مغني اللبيب ١٥٣.

خبره، فذكر أنَّه لا يجوز دخول هذه الفاء إلا إن كانت الصِّلة مستقبلة في المعنى، وأمَّا إذا كانت ماضية فتحمل على التَّبيين، قال في قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ**﴾ [آل عمران: ١٦٦]: "وأجابوا عنه بأنَّه يُحمل على التَّبيين، أي: وما تبيَّن إصابته إيَّاكم، كما تأوَّلوا: ﴿**إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ**﴾ [يوسف: ٢٦] أي: إن تبيَّن "(١).

وعبَّر ابن هشام(٢) عن هذا المعنى بـ(التَّبيُّن)، وهو مصدر الفعل المقدَّر (تبيَّن يتبيَّن)، أمَّا التَّبيين فمصدر الفعل (بيَّن يُبيِّن)، فلعلَّ هذا ما جعل ابن هشام يميل إلى (التَّبيُّن)، أو أنَّ ما في المصادر السَّابقة تحريف، وهذا صوابه، والأولى أن لا يكون كذلك، وأنَّهم إنَّما لم يعبِّروا بمصدر الفعل المقدَّر، بل بمصدر موافق له في المادَّة، و"إذا توارد قوم واصطلحوا على ألفاظ فيما بينهم، نقلوها عن أصل وضعها إلى ما أرادوه فما لمعترض أن يعترض عليهم في ذلك؛ لأنه لا مشاحة في الاصطلاحات... والاصطلاح والتواضع لا يعاب فيهما أحد ولا يغلَّط "(٣)، وقال الشَّاطبيُّ: "الاعتراض على الاصطلاح لا يُسمع "(٤).

الدَّلالة الخامسة

يطلق التَّبيين على نصب الاسم بفعل محذوف تقديره (أعني)، قال الفارسيُّ في بيت الشَّمَّاخ:

فَقَرَّبتُ مُبْراةً كأنَّ ضُلوعَها منَ الماسخيَّات القسيَّ المُوَتَّرا(٥)

"ويجوز أن يحمله على (أعني)، كأنَّه لمَّا قال: كأنَّ ضلوعها من الماسخيَّات

(١) الدُّر المصون ٣/ ٤٧٥.

(٢) مغني اللبيب ٤٠.

(٣) تصحيح التَّصحيف ٢٦٩.

(٤) المقاصد الشَّافية ٣/ ٥٣٣.

(٥) ديوان الشَّمَّاخ ١٣٣ و مختار تذكرة أبي عليٍّ ١٤٣.

بيَّن فقال: أعني القسيَّ، وهذا ليس بالحسن؛ لأنَّ الماسخيَّات هي القسيُّ، حتَّى كأنَّك إذا ذكرت الماسخيَّ فقد ذكرت القسيَّ... فإذا كان كذلك ضعُف هذا على وجه التَّبيين"(١)، وذكر الدكتور حسين بوعبَّاس أنَّ المراد بالتَّبيين في هذا النَّصِّ النَّصبُ على الاختصاص(٢)، وليس الأمر على ما ذهب إليه؛ لأنَّ المنصوب على الاختصاص لا بدَّ أن يُسبق بضمير حاضرٍ: لمتكلِّم غالباً، أولمخاطب قليلاً(٣).

وقال أبو الحسن الورَّاق: "فإن قال قائل: قد جاء في الشِّعر قوله:

أتهجرُ ليلى بالفِراقِ حبيبَها وما كان نَفْساً بالفِراقِ تطيب(٤)

فالجواب في ذلك: أنَّ (النَّفس) منصوبة بإضمار فعل على طريق التَّبيين، كأنَّه قال: (وما كان تطيب بالفراق)، ثم قال: (نفساً)، فإذا أمكن أن يكون منصوباً بـ(أعني)، لا بـ(تطيب)، لم يكن لمن احتجَّ به حجَّة على سيبويه"(٥).

وهذه الدَّلالة ليست تابعة للدَّلالة الأولى وإن كان بينهما بعض العلائق؛ لأنَّ المنصوب هنا اسم صريح، أمَّا في الدَّلالة الأولى فجارٌّ ومجرور أو ظرف، وابن الدَّهَّان عند حديثه عن الدَّلالة الأولى قال: "وأجازوا التَّبيين بالظَّرف وحرف الجرِّ... ولم يُجيزوه بالاسم الصَّريح"(٦)، فهذا نصٌّ صريح وواضح في أنَّ الدَّلالة الأولى لا يدخل فيها الاسم الصَّريح.

وأيضاً نقل الفارسيُّ عن الأخفش أنَّ التَّبيين إنَّما يجوز في حروف الجرِّ(٧)، وقال: "وأكثر ما يكون هذا التَّبيين بحروف الجرِّ، ولا يمتنع ذلك في الظُّروف أيضاً؛

(١) مختار تذكرة أبي عليٍّ ١٤٤.

(٢) مختار تذكرة أبي عليٍّ ١٤٤، ح(١).

(٣) ينظر: الكتاب ٢ / ٢٣٦ وشرح التَّسهيل لابن مالك ٣ / ٤٣٤ والمقاصد الشَّافية ٥ / ٤٦٨ – ٤٦٩.

(٤) البيت للمخبَّل السَّعديِّ في (شعره ١٢٤).

(٥) علل النَّحو٣٩٣.

(٦) الغرَّة "كوبريلي" ٦٠أ.

(٧) الحجَّة ٤ / ٣٤٣.

لأنَّ حرف الجرِّ يُقدَّر معها ويُراد، فكأنَّه في حكم الثَّبات"(١)، فانظر كيف سوَّغ تجويز التَّبيين بالمعنى الأوَّل في الظَّرف؛ لأنَّ حرف الجرِّ يُقدَّر معها، فهو معنى مرتبط بحرف الجرِّ، وليس للاسم الصَّريح مدخل فيه.

الدَّلالة السَّادسة

يأتي التَّبيين مرادفاً لمصطلح التَّمييز، وقد أكثر العلماء من النَّصِّ على هذه المرادفة، قال أبو حيَّان التَّوحيديُّ عن بعض شيوخه: "والتَّمييز مع التَّبيين واحد"(٢)، وقال أبو العلاء المعرِّي: "... منصوب على التَّفسير، ويقال له: التَّمييز، والتَّبيين"(٣)، وقال ابن بابشاذ: "التَّمييز والتَّفسير والتَّبيين كلُّه بمعنى واحد"(٤)، وقال ابن فضَّال المجاشعيُّ: "ويُسمَّى التَّمييز تفسيراً، وتبييناً، وبياناً"(٥)، ونصَّ على هذه المرادفة أيضاً الواسطيُّ الضَّرير(٦)، والزَّمخشريُّ(٧)، وعمر الكوفي(٨)، وابن الدَّهَّان(٩)، وحيدرة اليمنيُّ(١٠)، وأبو البقاء العُكبريُّ(١١)، وابن الخبَّاز(١٢) وغيرهم(١٣).

(١) الحجَّة ١/ ١٩٢.

(٢) البصائر والذَّخائر ١/ ٢١٥.

(٣) ضوء الزَّند ٨٤، والحديث عن (بعدا) في قول المعريّ:

ولاحتْ من بُروجِ البَدرِ بُعْداً بُدورُ مَهاً تَبرُّجُها اكتِنانُ

(٤) شرح الجمل ٤٥٦ وينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣١٦.

(٥) شرح عيون الإعراب ١٤٩.

(٦) شرح اللمع ٧٦.

(٧) المفصَّل ٨٣.

(٨) البيان في شرح اللمع ٢٢٥.

(٩) الغرَّة "دكتوراه عاشور" ٢١٠ و٢١٨.

(١٠) كشف المشكل ١/ ٢٨٤.

(١١) اللباب ١/ ٢٩٦.

(١٢) توجيه اللمع ٢٠٨.

(١٣) البديع ١:١/ ٢٠٣ وشرح التَّسهيل لابن مالك ٢/ ٣٧٩ والصَّفوة الصَّفيَّة ١ :٢/ ٥٠٦ والتَّهذيب =

وأقدم استعمال لهذا المصطلح بهذا المعنى موجود في الكتاب لسيبويه، قال: "فقال(١): (أيُّما) تكون صفة للنَّكرة وحالاً للمعرفة... ولا تكون لتبيين العدد... ألا ترى أنَّك لا تقول: له عشرون أيَّما رجلٍ "(٢)، واستعمل سيبويه أيضاً الفعل منه فقال: " ... كما صار الدِّرهم يُبيَّن به ممَّ العشرون حين قلت: عشرون درهماً "(٣).

ثمَّ جاء المبرِّد فكان أكثر من استعمله، حتَّى أنَّه ذكره في عنوان الباب، فقال: "هذا باب التَّبيين والتَّمييز"(٤)، وقال: "لأنَّ المبهمة من الأعداد وغيرها إنَّما يفسِّرها التَّبيين، كقولك: عندي عشرون رجلاً"(٥)، وقال: "واعلم أنَّ التَّبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه؛ لتصرُّف الفعل، فقلت: تفقأت شحماً، وتصبَّبت عرقاً، فإن شئت قدَّمت"(٦)، وقال: "وإنَّما حقُّ هذا أن تقول: راقودُ خلٍّ، أو راقودٌ خلّا على التَّبيين"(٧)، وله في ذلك نصوص أخر(٨).

واستمرَّ في القرن الرَّابع الهجريِّ ظهور هذا الاصطلاح عند بعض العلماء

= الوسيط ٢٢٧ و٢٢٨ وشرح ألفيَّة ابن معطٍ ١/ ٥٧٢ و٥٧٤ والتَّذييل والتَّكميل ٩/ ٢٠٥ والمنهاج ٢/ ٩٥ وشرح اللمحة البدريَّة ٢/ ١٨٤ وشرح الألفيَّة لابن عقيل ٢٩٥ والفضة المضيَّة ٢٠٢ ومجيب النَّدا ٤١٣ وغرر الدُّرر الوسيطيَّة ٢/ ٧١٦ والحدائق النَّديَّة ١/ ٥٢١.

(١) أي: الخليل، وعليه قال الدكتور القوزيّ في (المصطلح النَّحويّ ١٦٥) إنَّ اصطلاح التَّبيين بمعنى التَّمييز من ابتكار الخليل، ولا أسلِّم له هذا؛ لاحتمال أنَّ سيبويه نقل عن الخليل بالمعنى.

(٢) الكتاب ٢/ ١٨٠ – ١٨١.

(٣) الكتاب ٢/ ١٩١ وينظر: ١/ ٢٠٧ و٢٠٩ و٤١٧ و٣/ ٥٦٤.

(٤) المقتضب ٣/ ٣٢.

(٥) المقتضب ٢/ ١٤٢.

(٦) المقتضب ٣/ ٣٦.

(٧) المقتضب ٣/ ٢٥٩.

(٨) المقتضب ٢/ ١٦٢ – ١٦٣ و٣/ ٣٣ و٩١ و٢٧٢ و٤/ ٢٩٣، واستعمل الفعل منه في ٢/ ١٤٢ و١٦١ و١٦٢ و١٧٨.

كابن السَّرَّاج(١)، وأبي سعيد السِّيرافيِّ(٢)، وأبي عليٍّ الفارسيِّ(٣)، وأبي الحسن الورَّاق(٤)، وابن السِّيرافي(٥).

ويكاد بعد هذا القرن أن ينقرض استعمال هذا الاصطلاح إلا عند قلَّة من النُّحاة مثل عبد القاهر الجرجانيِّ(٦)، وجامع العلوم الباقوليِّ(٧)، وابن خروف(٨)، وابن معطٍ(٩)، فصار حديث العلماء عنه أكثر من استعمالهم له.

ومصطلح التَّمييز الذي لم يرد في كتاب سيبويه هو المصطلح الغالب في استعمال العلماء قديماً وحديثاً، وبقيَّة المصطلحات المرادفة له من التَّبيين، والتَّفسير، والمبيِّن، والمفسِّر، والمميِّز، والبيان(١٠)، كلّها لم تحضَ بما حظي به من قبول وانتشار، قال يحيى العلويُّ: " والكثير في لسان النُّحاة من هذه الألقاب إنَّما هو التَّمييز "(١١)، وقال ناظر الجيش: "والتَّمييز أغلب ألقابه"(١٢)، وهو أمر تأكَّدت من صحَّته باستقراء المطبوع من كتب النُّحاة.

وهذه المصطلحات وإن اختلفت ألفاظها فهي ترجع إلى معنى واحد، يقول

---

(١) الأصول ١ / ٢٤٨.

(٢) شرح الكتاب ٤ / ١٣٨ و١٥٦ و١٧٠

(٣) المسائل البغداديَّات ٣٧٧ – ٣٧٩ والإيضاح العضديّ ٢٣٣ و٢٣٨ و٢٤٢ والمسائل البصريَّات ٢ / ٥٧٣ والمسائل الشِّيرازيَّات ١ / ٢٩٧ و٣٠٢.

(٤) علل النَّحو ٣٩٣ و٤٩٢ و٤٩٣ و٥٠١.

(٥) شرح أبيات سيبويه ٢ / ٣٦٠.

(٦) المقتصد ٢ / ٧٢٩ و٧٣١ و٧٣٢ و٧٣٣ و٧٤١ وينظر : البصائر والذَّخائر ١ / ٢١٥.

(٧) كشف المشكلات ١ / ٤٤٨.

(٨) شرح الجمل ٢ / ١٠٠٠.

(٩) الدُّرَّة الألفيَّة ٣٢.

(١٠) ينظر : شرح عيون الإعراب ١٤٩ والتَّذييل والتَّكميل ٩ / ٢٠٥ وشرح شذور الذَّهب ٢٤٠ ومنهج السَّالك للأشمونيِّ ١ / ٢٦١ والدُّرر السَّنيَّة ١ / ٥٥٨ وغرر الدُّرر الوسيطيَّة ٢ / ٧١٦.

(١١) المنهاج ٢ / ٩٥.

(١٢) تمهيد القواعد ٥ / ٢٣٥٣.

ابن فضَّال المجاشعيُّ: "وهذه ألفاظ وإن اختلفت عباراتها فمرجوعها في المعنى إلى شيء واحد، ألا ترى أنَّك إذا ميَّزت الشَّيء فقد فسَّرته، وقد بيَّنته، فهذا معنى واحد كما قدَّمنا"(١).

ويظهر من السَّرد السَّابق لمصطلحات التَّمييز أنَّ هناك مصطلحين موافقين للتبَّيين في هذا المعنى والجذر، وهما: البيان، والمبيِّن.

أمَّا البيان فقد ذكر مجيئه بمعنى التَّمييز ابن فضَّال المجاشعيُّ(٢)، وأبو البقاء العكبري(٣)، وغيرهما(٤)، وفي جانب الاستعمال أكثر أبو جعفر النَّحَّاس من استعماله في كتابه في إعراب القرآن(٥)، ثمَّ تُوبع من مكيِّ بن أبي طالب(٦) وغيره(٧).

أمَّا المبيِّن فذكر مرادفته للتَّمييز ابن مالك(٨) وغيره(٩)، ووجدت أبا جعفر الطَّبريَّ استعمله في موضع، قال: "... و(قدر رطلاً عسلاً)، فالعسل مبيَّن به ما

(١) شرح عيون الإعراب ١٤٩ وينظر: ثمار الصِّناعة ٤٢٢.

(٢) شرح عيون الإعراب ١٤٩.

(٣) اللباب ١/ ٢٩٦.

(٤) عمدة ذوي الهمم ٣٥٥ وتنبيه الطَّلبة ٢/ ٦٣٩.

(٥) إعراب القرآن ١/ ٢٣٨ و٢٧٦ و٢٩٧ و٣٩٤ و٤٣٥ و٤٤٤ و٤٥٥ و٤٦٠ و٤٦٢ و٤٦٣ و٤٦٦ و٤٦٩ و٤٧٣ و٤٧٤ و٤٧٦ و٤٨٩ و٤٩٠ و٤٩١ و٢/ ٢٥ و٢٩ و٣٦ و٤١ و٥٩ و٧٨ و٩٢ و١٤٧ و٢٠٧ و٢٢٩ و٢٣١ و٢٩٥ و٣٣٥ و٣٤٠ و٣٦١ و٣/ ١٢ و٢٥ و٢٦ و٥٨ و١٢٥ و١٤٢ و١٥٧ و٣٠٢ و٤٢٤ و٤/ ٢٧ و٣٣ و٦٠ و٩٩ و١٤٧ و١٥٩ و٢٣١ و٤١٩ و٥/ ٥٤ و٥٦ و٢٧٦.

(٦) مشكل إعراب القرآن ١/ ١٦٨ و٢١٥ و٢٣٨ و٢٤٧ و٢٦٦ و٣٠١ و٣٨٨ و٣٨٩ و٣٩٣ و٣٩٩ و٤٢٩ و٤٣١ و٤٣٥ و٢/ ٤٥٢ و٥٠٦ و٥٣١ و٥٧٢ و٦٦٢ و٦٦٥ و٧٣٠ و٧٦٥-٧٦٧ و٧٧٤.

(٧) شرح الهداية ٥٩٩ وغرائب التَّفسير ١/ ٢٣٣ والفريد ٢/ ١٣٦ و٣٨٩ و٤٠٥ و٤٥٢ و٦٧٩ و٣/ ٢٤٩.

(٨) شرح التَّسهيل ٢/ ٣٧٩.

(٩) ارتشاف الضَّرب ٤/ ١٦٢١ والمساعد ٢/ ٥٤ وتعليق الفرائد ٦/ ٢٨٧ والفضَّة المضيَّة ٢٠٢ وهمع الهوامع ٤/ ٦٤ وغرر الدُّرر الوسيطيَّة ٢/ ٧١٦.

ذكر من المقدار، وهو نكرة منصوبة على التَّفسير"(١)، ولكن استعماله (المبيَّن) هنا استعمال لغويٌّ لا اصطلاحيٌّ، أمَّا المصطلح المذكور في هذا النَّصِّ فهو التَّفسير.

بقيت مسألة مهمَّة، وهي أنَّ ابن الدَّهَّان قال عن التَّمييز: " ويسمَّى التَّبيين والتَّفسير، وقوم يفصلون بين هذه التَّسمية، وهذا لا يعرفه بصريٌّ"(٢)، فظاهر هذا النَّصِّ أنَّ هناك من يرى فصلاً بين هذه المصطلحات، وهو فصل غير بصريٍّ، وتوضيح هذا الفصل وجدته في كتابين:

أوَّلهما: كتاب المحلَّى، ففي هذا الكتاب من أنواع النَّصب نوعان: النَّصب على التَّفسير، والنَّصب على التَّمييز(٣)، ولم يُذكر في الكتاب ضابط في التَّفريق بينهما، ولكنَّ جميع أمثلة التَّفسير كان المميَّز فيها عدداً، أمَّا المميَّز في أمثلة المنصوب على التَّمييز فليس عدداً.

وثانيهما: كتاب مشكل إعراب القرآن لمكيِّ بن أبي طالب، جاء فيه: "وقولنا: على التَّفسير، وعلى البيان، وعلى التَّمييز سواء، إلا أنَّ التَّمييز يُستعمل في الأعداد"(٤)، وهذا الكلام يمكن أن يُفهم على أحد وجهين:

أوَّلهما: أنَّ هذا الباب ما كان منه في الأعداد فهو تمييز، وما كان في غيرها فهو تفسير وبيان، والباب واحد.

والآخر: أنَّ هذا الباب ما كان منه في غير الأعداد يسمَّى تمييزاً وتفسيراً وبياناً، وما كان منه في الأعداد لا يسمَّى إلا تمييزاً.

وأسجِّل على هذا الفصل الموجود في هذين الكتابين ما يأتي:

---

(١) جامع البيان ٦ / ٥٨٦.

(٢) الغرَّة "دكتوراه عاشور" ٢١٠.

(٣) المحلَّى ٢ و١٥.

(٤) مشكل إعراب القرآن "طبعة السواس" ١ / ١٩٣ - ١٩٤، واعتمدت في هذا الموضع فقط على طبعة السواس؛ لأنَّ قوله: (وعلى البيان) ساقط من طبعة الضَّامن، مع أنَّه أشار إليه في المقدّمة (١ / ٣٦).

أوَّلاً: أنَّ ما جاء في أحدهما عكس ما جاء في الآخر، ففي حين أنَّ مميِّز الأعداد يسمَّى في المحلَّى تفسيراً، سمِّي في المشكل تمييزاً.

وثانياً: أنَّ هذا التَّفريق والفصل مخالف لما نصَّ عليه كثير من العلماء من أنَّ جميع هذه المصطلحات مترادفة، وسبق ذكر ذلك.

ثالثاً: لم أجد في استعمال العلماء التزاماً بأحد هذين الفصلين، فهذا الفرَّاء مثلاً استعمل التَّفسير لتمييز المبهم من الأعداد ومن غيرها قال: " فإذا أظهروا مع العدد تفسيره..."(١)، وقال في قوله تعالى: ﴿**أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا**﴾ [المائدة: ٩٥]: "ونصبك الصِّيام على التَّفسير، كما تقول: (عندي رطلان عسلاً)"(٢)، وكذا صنع الأخفش في معاني القرآن(٣)، والطَّبريُّ في تفسيره(٤)، والفارسيُّ في الحجَّة(٥)، وفي هذا ردٌّ على القولين معاً.

رابعاً: لا يعني ما سبق تخطئة مكيٍّ وصاحب المحلَّى، فقد يكون هذا اصطلاحاً خاصّا بكلٍّ واحد منهما، لكنَّ مكيّا نفسه خالف اصطلاحه، فاستعمل مع الأعداد غير التَّمييز، قال: " قوله: ﴿**فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً**﴾ [النور: ٤] انتصب (ثمانين) على المصدر، و(جلدة) على التَّفسير، وكذلك انتصاب ﴿**مِائَةَ جَلْدَةٍ**﴾ [النور: ٢]"(٦).

---

(١) معاني القرآن ١/ ١٥١.

(٢) معاني القرآن ١/ ٣٢٠.

(٣) ٢/ ٤٣٦ و٤٩٩.

(٤) جامع البيان ١١/ ٤٤ و١٣/ ١٧٦.

(٥) ٢/ ٣٩٩ و٥/ ١٣٨.

(٦) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٠٨.

الدَّلالة السَّابعة

من المعاني التي يأتي لها التَّبيين البدل الذي هو أحد التَّوابع، لأنَّ معنى البدل والغرض منه في الأصل التَّبيين والبيان(١)، ومن هنا جاء هذا الاصطلاح.

وجذوره وجدتها عند سيبويه، إذ استعمل الفعل منه، فقال: " ... وهو أن يتكلَّم فيقول: (رأيتُ قومَك)، ثم يبدو له أن يبيِّن ما الذي رأى منهم فيقول: (ثلثيهم) أو (ناساً منهم)، ولا يجوز أن تقول: (رأيت زيداً أباه)، والأب غير زيد؛ لأنَّك لا تبيِّنه بغيره ولا بشيء ليس منه "(٢)، ثمَّ ظهر عند ابن قتيبة بصورته الاسميَّة، قال: "وفي مصحف عبد الله: ﴿ **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى * أَن هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ** ﴾ [طه: ٦٢، ٦٣](٣) منصوبة الألف بجعل (أنْ هذان) تبييناً للنَّجوى"(٤)، وقال: " ثمَّ قال: ﴿ **ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ** ﴾ [الأنعام: ١٤٣] أي: كلوا ممَّا رزقكم الله ثمانية أزواج، وإن شئت جعلته منصوباً بالرَّدِّ إلى الحمولة والفرش تبييناً لها "(٥).

ثمَّ استعمله المبرِّد(٦) في أكثر من موضع، سيأتي أحدها.

ثمَّ جاء في أكثر من كتاب لأبي جعفر النَّحَّاس، قال في كتابه في إعراب القرآن:

"وإذا كان بغير واو فهو تبيين للأوَّل وبدل منه"(٧)، وقال في قوله تعالى: ﴿ **أَدْنَى مِن ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ** ﴾ [المزمل: ٢٠]: " ... ولو كان كما قال لكان

(١) ينظر: المقتضب ٤ / ٣٩٩ وعلل النَّحو٤٤١ والمقتصد ٢ / ٩٣٠ وكشف المشكل ٢ / ١٦ والمحرَّر في النَّحو٣ / ٥١٧.

(٢) الكتاب ١ / ١٥١.

(٣) هذه قراءة شاذَّة للآيتين (٦٢ و٦٣) من سورة طه، وينظر: شواذّ القراءات ٣٠٨.

(٤) تأويل مشكل القرآن ٥٢ وينظر: الكشَّاف ٤ / ٩٢.

(٥) تأويل مشكل القرآن ٣٣٩.

(٦) الكامل ١ / ٣٠٦ و٢ / ٥١٠ والمقتضب ٤ / ٢٩٥ و٤٢٥.

(٧) إعراب القرآن ٢ / ٣٦٥.

(نصفه) بغير واو حتَّى يكون تبييناً لـ(أدنى)"(١)، وقال في المعاني عند قوله تعالى: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ [إبراهيم: ٦]: "وإذا كان بغير واو فإنَّما هو تبيين الأوَّل"(٢)، وقال في كتابه في الوقف والابتداء في قوله تعالى: ﴿وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ﴾ [الصف: ١٣]: "... لأنَّ (نصراً) تبيين لـ(أخرى)"(٣).

ومن خلال ما سبق يمكن أن يصل القارئ إلى نتيجة مفادها أنَّ هذا الاصطلاح اصطلاح بصريٌّ، ويؤكِّدها أنَّه لم يرد في ما وصل إلينا من كتب الكوفيِّين، ولكنَّها نتيجة غير صحيحة، فإنَّ هذا الاصطلاح كوفيٌّ، فالتَّبيين أحد المصطلحات الكوفيَّة الدَّالة على البدل، قال أبو حيَّان: "ويسمِّي الكوفيُّون هذا بالتَّرجمة والتَّبيين والتَّكرير، والبصريُّون يسمُّونه البدل"(٤)، ثم ذكر هذا بعده جماعة من النُّحاة(٥).

ويشهد لهذه النِّسبة قول المبرِّد في بيت الفرزدق:

على ساعةٍ لو أنَّ في القومِ حاتماً على جُوده ما جادَ بالماءِ حاتم(٦)

"جعل (حاتم) تبييناً للهاء في (جوده)، وهو الذي يسمِّيه البصريُّون: البدل، أراد: على جود حاتم"(٧)، فإذا لم يكن التَّبيين بهذا المعنى من اصطلاح البصريِّين بشهادة المبرِّد البصريِّ فهو من اصطلاح الكوفيِّين، وليس هو اصطلاحاً خاصاً

(١) إعراب القرآن ٥/ ٦٢.

(٢) معاني القرآن ٣/ ٥١٦.

(٣) القطع والائتناف ٢/ ٧٣٦ وينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٣٢، وهناك أمثلة أخر في (معاني القرآن ٢/ ٤٠٤ و٤٣٢ وإعراب القرآن ٣/ ٤٤٤ و٤٥٩).

(٤) ارتشاف الضَّرب ٤/ ١٩٦٢.

(٥) شرح التَّسهيل للمراديِّ ٨٠٠ وشرح الألفيَّة للمراديِّ ١/ ٦٣١ والمساعد ٢/ ٤٢٧ والتَّصريح ٣/ ٦٣١ وموصل النبيل ١٠٧٧ ومنهج السَّالك للأشمونيِّ ٢/ ٤٣٥ وهمع الهوامع ٥/ ٢١٢ والدُّرر السَّنيَّة ٢/ ٧٨٦ وغرر الدُّرر الوسيطيَّة ٢/ ٥٩٨ والحدائق النَّديَّة ٢/ ١٤٦.

(٦) البيت في ديوان الفرزدق٢/ ٢٩٧، والرِّواية المثبة هي رواية الكامل ١/ ٣٠٦.

(٧) الكامل ١/ ٣٠٦.

بالمبرِّد؛ لأنَّ ابن قتيبة عصريَّ المبرِّد استعمله كما سبق.

ويجاب عن ما تقدَّم بالآتي:

أوَّلاً: ما ورد عند سيبويه منه إِنَّما كان الفعل فقط، واستعماله له استعمال لغويٌّ لا اصطلاحيٌّ، ثمَّ تطوَّر بعدُ إِلى هذا الاصطلاح، وعلى كلٍّ فالكوفيُّون قرؤوا الكتاب وأفادوا منه، والفرَّاء مات وهو تحت رأسه(١).

ثانياً: أمَّا عدم ورود هذا الاصطلاح في ما وصل إِلينا من كتب الكوفيِّين فيجاب عنه بأنَّ أكثر كتب الكوفيِّين لم تصل إِلينا، وما وصل إِلينا منها ليس خاصّا بالنَّحو ما عدا مختصر ابن سَعْدان، ومن المعلوم تعدُّد مصطلحات البدل عند الكوفيِّين، فهم يسمُّونه ترجمة، وتكريراً، وإِتباعاً، وردّاً(٢)، وتفسيراً(٣)، بالإِضافة إِلى التَّبيين، ممَّا ترتَّب عليه الاقتصار على بعضها دون بعض في كثير من الكتب.

ومع هذا فالطَّبريُّ وإِن لم يستعمل مصطلح التَّبيين(٤) فقد استعمل في مواضع من تفسيره مصطلحات مشتركة معه في الجذر، وهي البيان، والتِّبيان، والمبيَّن به، قال: "وإِن جُعل على هذا التَّأويل ﴿**يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّور**﴾ [الأنعام: ٧٣] بياناً عن اليوم الأوَّل كان وجهاً صحيحاً"(٥)، وقال: "و﴿**دَرَجَاتٍ مِّنْهُ**﴾ [النساء: ٩٦] ترجمة وبيان عن قوله: ﴿**أَجْرًا عَظِيمًا**﴾ [النساء: ٤٠]"(٦)، وقال: "وقد قيل: إِنَّ الكافور اسم لعين ماء في الجنَّة، فمن قال ذلك جعل نصب (العين)(٧) على الرَّدِّ

(١) مراتب النحويين ١٣٩.

(٢) الجليس الصَّالح ٤ / ١٢٤.

(٣) معاني القرآن للفرَّاء ١ / ٣٤٨ وجامع البيان ١٢ / ٧.

(٤) زعم الدكتور أمان الدِّين حتحات أنَّه استعمله (الطَّبريُّ والجهود النَّحويَّة في تفسيره ٤٣٤)، واستشهد لهذا بنصٍّ واحد فيه المبيَّن لا التَّبيين.

(٥) جامع البيان ١١ / ٤٦٠.

(٦) جامع البيان ٩ / ٩٨ وينظر: ٣ / ٥٢ و١١ / ٢٧٩ و١٢ / ٢١٦ و١٦ / ٥٤٧ و٢١ / ١٠ و٢٢٠ و٤١٦ و٢٣ / ٤٦٨ و٢٤ / ١٧٠.

(٧) في قوله تعالى في سورة الإِنسان: ﴿**من كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا * عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ**﴾.

على (الكافور) تبياناً عنه"(١)، وقال في إعراب قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ**﴾ [إبراهيم: ٩]: "و(قوم نوح) مبيَّن بهم عن (الذين)"(٢)، وقال في قوله تعالى: ﴿**كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**﴾ [الأنعام: ١٢]: "و(الرَّحمة) يترجم عنها ويبيَّن معناها بصفتها، وليس من صفة الرَّحمة: ﴿**لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**﴾، فيكون مبيَّناً به عنها"(٣).

ونقل النَّحَّاس عن ثعلب في إعراب قوله تعالى: ﴿**فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا**﴾ [آل عمران: ٩١] قولاً فيه هذا المصطلح، وهو: "... (ذهباً) منصوب على البيان... وقال أحمد بن يحيى: يجوز الرَّفع على التَّبيين لـ(ملء)"(٤)، فهذا النَّصُّ يحتمل أنَّه من لفظ ثعلب فيكون هذا دليلاً على استعمال الكوفيِّين لهذا الاصطلاح، ولكنَّه يحتمل أيضاً أنَّ معناه فقط لثعلب واللفظ من النَّحَّاس، فلا يكون فيه دليلاً على ما نحن فيه، والدَّليل إذا تطرَّق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال.

ثالثاً: يمكن أيضاً أن يرجع عدم ورود هذا الاصطلاح في ما وصل إلينا من كتب الكوفيِّين إلى قلَّة استعمالهم له، وللكوفيِّين مصطلحات كثيرة للبدل كما سبق، وليست هذه المصطلحات على قدم المساواة في الاستعمال عندهم، بل بعضها أكثر استعمالاً من بعض، وهذا ظاهر في الموجود من كتبهم، فمصطلح التَّرجمة هو المصطلح الأغلب، وبقيَّة المصطلحات دونه، وممَّا يدلُّ على قلَّة مصطلح التَّبيين أنَّ بعض من تحدَّث عن مصطلحات الكوفيِّين للبدل لم يذكره، فابن السَّرَّاج(٥) ذكر

(١) جامع البيان ٢٤/ ٩٣.

(٢) جامع البيان ١٦/ ٥٢٩.

(٣) جامع البيان ١١/ ٢٧٩.

(٤) إعراب القرآن ١/ ٣٩٤.

(٥) الأصول ٢/ ١٨٩.

أنَّهم يسمُّونه مترجماً أو تكريراً، والمعافى(١) ذكر أنَّهم يسمُّونه ترجمة وإتباعاً وردّا وتكريراً، ولم يذكرا التَّبيين، وابن الدَّهَّان(٢) لم يذكر إلا التَّرجمة، وكذا فعل الأُبَّذيُّ(٣)، فجميع من تحدَّث عن مصطلحات الكوفيِّين للبدل يذكر التَّرجمة؛ لأنَّه المصطلح الأشهر، أمَّا بقيَّة المصطلحات فلم تذكر عند الجميع، بل بعضهم ذكر طرفاً منها، وبعضهم الآخر ذكر طرفا آخر منها، أمَّا التَّبيين فمع أنَّ بعض العلماء أهمل ذكره فهو أيضاً لم يرد في كتب الكوفيِّين التي بين أيدينا، ولذا عددته من أقلِّها استعمالاً، وعكسه مصطلحات البيان والتِّبيان والمبيَّن به فهي واردة في استعمال الطَّبريِّ، لكن لم أقف على من صرَّح بأنَّها من المصطلحات الدَّالة على البدل.

رابعاً: أمَّا استعمال ابن قتيبة البصريِّ لهذا الاصطلاح، فابن قتيبة وإن كان يُنسب إلى البصريِّين(٤) إلا أنَّ النَّديم(٥) ذكر أنَّه ممَّن خلط بين المذهبين، فيظهر أنَّ هذا تأثُّر منه بالمذهب الكوفيِّ، ولم يكن هو ولا من معه من البصريِّين بمعزل عنه، كما أنَّ الطَّبريَّ ـ وهو من متابعي الكوفيِّين ـ تأثَّر بالمصطلح البصريِّ، فاستعمل مثلاً البدل، قال: "وإنَّما نصب (الثَّمانية) لأنَّها ترجمة عن (الحمولة) و(الفرش) وبدل منها"(٦).

ومثل هذا يقال في استعمال أبي جعفر النَّحَّاس لهذا الاصطلاح؛ فهو أيضاً ممَّن خلط بين المذهبين كما يظهر من شيوخه وآرائه(٧).

---

(١) الجليس الصَّالح ٤/ ١٢٤.

(٢) الغرَّة "دكتوراه القرني" ١٠١.

(٣) شرح الجزوليَّة ٦٩٥.

(٤) جعله أبوبكر الزُّبيديُّ في الطَّبقة السَّادسة من اللغويِّين البصريِّين (طبقات النَّحويِّين واللغويِّين ١٨٢ ـ ١٨٣).

(٥) الفهرست ١/ ٢٣٥ – ٢٣٦.

(٦) جامع البيان ١٢/ ١٨٣، والحديث عن قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿**وَمِنَ الأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ * ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ**﴾.

(٧) المدارس النَّحويَّة لخديجة الحديثي ٢٨٩ – ٢٩٠ وإعراب القرآن للنَّحَّاس" الدِّراسة" ٦٥ – ٨٢.

وعوداً على استعمال المبرِّد لهذا الاصطلاح فقد قال تاج الدِّين الإسفراييني وهو يتحدَّث عن اصطلاحات البغداديِّين ـ أي الكوفيِّين ـ: "وهو شيء يُخصّون به، وربَّما تبعهم من أصحابنا في عبارتهم مَن كان يُدرِّس بينهم كأبي العبَّاس المبرِّد، وأبي إِسحاق الزَّجَّاج، وأبي بكر السَّرَّاج وغيرهم ممَّن توطَّن تلك البلاد"(١).

ولم أقف على هذا الاصطلاح عند غير من سبق إلا قليلاً مثل ما جاء عند مكيٍّ القيسيِّ(٢)، وجامع العلوم الباقولي(٣)، وأبي البقاء العكبري(٤)، والمنتجَب الهمذاني(٥) من استعمال لفظ التَّبيين، وما جاء عند أبي بكر عبيد الله التَّفتازانيِّ (ت٥٥٠هـ)(٦) من استعمال لفظ البيان، فهو اصطلاح لم يكتب له القبول، ويبدو أنَّ سبب اندثاره وعدم اشتهاره قصوره عن بعض أنواع البدل، فهو إِنَّما يشمل أنواع البدل التي تدخل ضمن ما يسمَّى بدل البيان(٧) أو بدل التَّبيين(٨) وهي: بدل الكلِّ من الكلِّ، وبدل البعض من الكلِّ، وبدل الاشتمال، ولا يشمل البدل المباين: بدل الإِضراب والبَداء، وبدل الغلط والنِّسيان.

الدَّلالة الثَّامنة

من معاني التَّبيين عطف البيان، وذلك لأنَّ الغرض من عطف البيان هو التَّبيين(٩)، وبعضهم(١٠) عرَّف عطف البيان بأنَّه تبيين الكنى بالأسماء، والأسماء

(١) فاتحة الإعراب ٢ / ٣٦٣.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢ / ٦٢٥ وينظر: الكتاب الفريد ٥ / ٤١٥ والدُّر المصون ٩ / ٣٦٨.

(٣) كشف المشكلات ١ / ٦٨.

(٤) التِّبيان ٢ / ١٢٦٣ وينظر: إعراب القرآن للنَّحَّاس ٥ / ١١٥ والدُّر المصون ١٠ / ٦٣٣.

(٥) الكتاب الفريد ١ / ٣١٨ و٦ / ٣٠٩.

(٦) عيون الإضراب ١١٠.

(٧) الواضح ١٠٤ وإصلاح الخلل ٩٨.

(٨) اللامع العزيزيّ ١ / ٣٩١.

(٩) المدخل لعلم تفسير كتاب الله ٨٦ والبيان في شرح اللمع ٢٩٤.

(١٠) المحرَّر في النَّحو٣ / ٥١٣.

بالكنى، وذكر ابن هشام(١) أنَّ عطف البيان هو تبيينٌ بالمفرد المحض.

وهذا الاصطلاح ظهر بوضوح عند المبرِّد في عدد من نصوصه، قال: "فأمَّا قوله:

إِنِّي وأسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْراً

لَقائلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرا(٢)

فإنَّ هذا البيت ينشد على ضروب:

فمن قال: (يا نصرُ نصراً نصراً) فإنَّه جعل المنصوبَين تبييناً لمضموم، وهو الذي يسمِّيه النَّحويُّون عطف البيان، ومجراه مجرى الصِّفة، فأجراه على قولك: (يا زيدُ الظَّريفَ)، وتقديره تقدير قولك: (يا رجلُ زيداً أقبل)، جعلت (زيداً) بياناً للرَّجل على قول من نصب الصِّفة.

ويُنشد: (يا نصرُ نصرٌ نصراً) جعلهما تبييناً، فأجرى أحدهما على اللفظ، والآخر على الموضع... ومنهم من ينشد: (يا نصرُ نصرُ نصراً) يجعل الثَّاني بدلاً من الأوَّل، وينصب الثَّاني على التَّبيين "(٣)، وقال: "... وتقول: (يا أخانا زيداً أقبل)؛ لأنَّ البيان يجري مجرى النَّعت، فكأنَّك قلت: (يا أخانا الظَّريفَ أقبل)، لا يكون في (الظَّريف) إلا النَّصب، ولا في (زيد) إذا كان تبييناً "(٤)، وقال: "تقول: (يا أيُّها الرَّجلُ زيدٌ) على قولك: (يا أيُّها الرَّجلُ ذو المالِ)؛ لأنَّ (زيداً) تبيين للرَّجل، كما كان (ذو المال) نعتاً للرَّجل، وإنَّما منعنا أن نقول: زيد نعت؛ لأنَّ النَّعت تحلية، وليست الأسماء العلام ممَّا يُحلَّى بها، ولكنَّه تبيين لـ(أيّ) وشرح، وتقول: (يا أيُّها الرَّجلُ زيدُ أقبلْ) على البدل من (أيّ)"(٥)، وقال:

(١) مغني اللبيب ٥٩٦.

(٢) البيتان لرؤبة، وهما في (ديوانه ١٧٤).

(٣) المقتضب ٤/ ٢٠٩ – ٢١٠.

(٤) المقتضب ٤/ ٢١١.

(٥) المقتضب ٤/ ٢٢١ – ٢٢٢.

"فإن قلت: (هذا زيدٌ قائمٌ) صلح من أربعة أوجه: ... ويجوز أن تجعل (زيداً) بدلاً من (هذا)، أو تبييناً له "(١).

فالمبرِّد أقدم وأكثر من استعمل التَّبيين بمعنى عطف البيان، ثمَّ جاء بعده ابن السَّرَّاج(٢)، فعلَّق على الرَّجز السَّابق تعليقاً هو تعليق المبرِّد معنى ولفظاً، فلذا كرَّر مصطلح التَّبيين ثلاث مرَّات، وبعدهما وقفت على هذا المصطلح عند أبي القاسم السُّهيليِّ، قال: "المبهم عندي لا يُنعت، إنَّما يبيَّن بالجنس الذي يشير إليه، كقولك: (هذا الرَّجل) فـ(الرَّجل) تبيين لـ(هذا)، أي: عطف بيان، وتبيينه بالجنس الذي يشير إليه آكد من تحليته بالنَّعت"(٣)، وعند أبي البقاء العكبريِّ(٤)، فقد أجاز في المخصوص بعد (حبَّذا) أربعة أوجه: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ، أو تبييناً للفاعل، أو بدلاً، وفسَّر محقِّق الكتاب التَّبيين بعطف البيان.

وأمَّا قول الفارسيِّ: "والدَّليل على احتمال الصِّفة ضميرَ موصوفاتها توكيدك إيَّاه، وعطفك عليه، وإبدالك منه، وتبيينك عنه بالضَّمير المنفصل إذا جرى على غير من هو له"(٥)، فليس المراد بـ(التَّبيين) فيه عطف البيان، بل المراد أنَّ الضَّمير المستتر في الصِّفة يُبرز إذا جرت على غير من هي له.

وهناك مصطلحات موافقة للتَّبيين في الجذر وبمعنى عطف البيان، وهي: التِّبيان، والبَيان، والمبيِّن.

فالتِّبيان مصطلح استعمله الأخفش قال في قوله تعالى: ﴿**وَمِنَ الأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ * ثَمَانِيَةَ**

(١) المقتضب ٤/ ٣٠٧ – ٣٠٨.

(٢) الأصول ١/ ٣٣٤ – ٣٣٥.

(٣) نتائج الفكر ٢١٤.

(٤) اللباب ١/ ١٩٠.

(٥) المسائل البغداديَّات ١٣١.

أَزْوَاجٍ﴾ [الأنعام: ١٤٢، ١٤٣]: "أي: أنشأ حمولةً وفرشاً ثمانيةَ أزواج، أي: أنشأ ثمانيةَ أزواج، على البدل، أو التِّبيان، أو على الحال"(١)، وفسَّرت محقِّقة الكتاب د. هدى قراعة(٢) التِّبيان بعطف البيان.

أمَّا البيان فجاء بمعنى عطف البيان عند المبرِّد كما سبق في نصَّيه الأوَّل والثَّاني، وكذا عند كثير من النُّحاة مثل: ابن السَّرَّاج(٣)، والرُّمَّانيِّ(٤)، والزَّمخشري(٥)، وأبي البقاء العكبريِّ(٦)، والمنتجَب الهمذانيِّ(٧)، وابن مالك(٨)، والسَّمين الحلبي(٩)، وابن هشام(١٠)، وخالد الأزهريِّ(١١)، وأبو حيَّان سمَّى باب عطف البيان في أحد كتبه(١٢) باب البيان.

أمَّا المصطلح الأخير وهو المبيِّن، فهو مصطلح وجدته في نصٍّ للزَّجَّاج، قال: "و(هذا) في موضع رفع، و(القرآن) ههنا مُبيِّن عن (هذا)، ويسمِّيه سيبويه عطف البيان"(١٣).

---

(١) معاني القرآن ١/ ٣١٥.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٧٨٣.

(٣) الأصول ١/ ٣٤٣.

(٤) شرح الكتاب "دكتوراه العريفيّ" ٣٩٢.

(٥) الكشَّاف ٢/ ١٢٤.

(٦) التِّبيان ١/ ٤٧١ و٥٩٥ و٢/ ٧٨٦ و٨٣٣.

(٧) الكتاب الفريد ٥/ ٤٨٩.

(٨) شرح التَّسهيل ٣/ ٣٢٦.

(٩) الدُّر المصون ١/ ٨١ و٨٧ و٤/ ٤٣١ و٦/ ٤٥٤ و٥٥٩ و٧/ ٤١٦ و٥٥٦ و٥٦٣ و٩/ ٢٩١ و٣٢٧ و٣٨٢ و٣٨٤ و١٠/ ٣١٦ و٣٥٩ و٣٧٨ و٥٠٥ و٥٢٢ و٥٢٣ و٦٦٥ و٧١٠ و٧٢١ و٧٨٣ و١١/ ١٠٦ و١٢٣ و١٤٤ و١٦٢.

(١٠) شرح شذور الذَّهب ٤٠٧ و٤٠٩ و٤١٠ ومغني اللبيب ٧٤ و٢٣٧ و٥٢٦.

(١١) التَّصريح ٣/ ٥٤٣ و٥٤٧ و٥٤٩ وموصل النبيل ١٠٥٦ و١٠٦٦ و١٠٧١ و١٠٧٥ و١٠٧٧ و١٠٩٥.

(١٢) التَّدريب في تمثيل التَّقريب ١٩٣.

(١٣) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٤٠٩ وينظر: المسائل البصريَّات ١/ ٧٠٤.

الدَّلالة التَّاسعة

يرادف التَّبيين مصطلح التَّفسير، بمعنى الجملة التَّفسيريَّة(١)، وهي الجملة الكاشفة لحقيقة ما تليه ممَّا يفتقر إلى الكشف من جملة أو مفرد(٢)، قال النَّحَّاس في قوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ النَّارُ**﴾ [فصلت: ٢٨]: "قال أبو إسحاق: (النَّار) بدل من (جزاء)، قال: ويجوز أن يكون رفعها بإضمار مبتدأ أيضاً تبييناً عن (الجزاء)"(٣)، وإذا رجعت إلى كلام أبي إسحاق الزَّجَّاج ستجده قال: "وإن شئت رفعت (النَّار) على التَّفسير، كأنَّه قيل: ما هو ؟ فقيل: هي النَّار"(٤).

وأجاز النَّحاس أوجهاً في (أنَّا) من قوله تعالى: ﴿**فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ**﴾ [النمل: ٥١]، منها "أن تكون في موضع رفع على إضمار مبتدأ تبييناً للعاقبة"(٥)، وعبَّر عن هذا الوجه ابن إدريس بقوله: "أن يكون على التَّفسير، كأنَّه قيل: ما عاقبة أمرهم؟ فقيل: تدميرنا"(٦)، فالتَّبيين في نصَّي النَّحاس جاء مرادفا للتَّفسير المراد به جملة التَّفسير.

وقال الفارسيُّ: " قوله: ﴿**لَهُم مَّغْفِرَةٌ**﴾ [المائدة: ٩] و ﴿**لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ**﴾ [النور: ٥٥] تفسير للوعد وتبيين له، كما أنَّ قوله: ﴿**لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ**﴾ [النساء: ١١] تفسير للوصية"(٧).

ومن شواهد هذا المعنى أيضاً قول مكيٍّ بن أبي طالب: "قوله: ﴿**لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ**

---

(١) ورد استعمال التَّفسير بمعنى الجملة التَّفسيريَّة أوالمفسِّرة في مصادر، منها (مغني اللبيب ٥٢١ - ٥٢٣ والحلل في الكلام على الجمل ٤٦ - ٤٧ وموصل الطُّلَّاب ٦٠ - ٦٢).

(٢) ارتشاف الضَّرب ٣ / ١٦١٦ وينظر: مغني اللبيب ٥٢١.

(٣) إعراب القرآن ٤ / ٥٩.

(٤) معاني القرآن ٤ / ٣٨٥.

(٥) إعراب القرآن ٣ / ٢١٦.

(٦) المختار ٢ / ٦٥٢.

(٧) الحجَّة ٢ / ٦٠.

الأُنثَيَيْن﴾، ابتداء وخبر في موضع نصب تبيين للوصيَّة وتفسير لها"(١)، ويظهر أنَّ مكيّا يرى أنَّ جملة التَّفسير لها محلٌّ من الإعراب، وهو قول بعض النُّحاة(٢)، والسَّمين نقل نصَّ مكيٍّ السَّابق، ثمَّ بعد نقل رأي آخر قال: "ويحتمل أن لا يكون لها محلٌّ من الإعراب، بل جيء بها للبيان والتَّفسير، فهي جملة مفسِّرة للوصيَّة"(٣)، فهو يتَّفق مع مكيٍّ في أنَّ الجملة تفسيريَّة، ويخالفه في أنَّها لا محلَّ لها من الإعراب.

وذكر ابن يعيش الصَّنعاني(٤) أنَّ الفاعل المذكور بعد نائبه كقوله تعالى: ﴿**كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**﴾ [الشورى: ٣](٥) يُسمَّى مرفوع التَّبيين، وهو مرفوع بتقدير فعل محذوف في الأشهر(٦)، فهو من جملة ثانية تفسِّر الفاعل في الجملة الأولى، وهذه الجملة المفسِّرة(٧) تسمَّى تبييناً كما قال ابن يعيش، وكلامه يدلُّ على أنَّ هذه التَّسمية معروفة قبله، وذكر الفارسيُّ(٨) أنَّ (الله العزيز الحكيم) في الآية السَّابقة تبيين للفاعل، يريد: أنَّ الجملة تبيين للفاعل لا المفرد، ولكنَّه تحدَّث عن الجملة بذكر الجزء المثبت منها، ثمَّ في سياق كلامه ذكر المحذوف.

(١) مشكل إعراب القرآن ١/ ١٩٠ وينظر: الكتاب الفريد ٥/ ٩١ و٦/ ٣٤٤.

(٢) ارتشاف الضَّرب ٣/ ١٦١٧ ومغني اللبيب ٥٢٦ والمساعد ٤٩ والحلل ٤٥-٤٧.

(٣) الدُّر المصون ٣/ ٥٩٦، وجاء استعمال البيان بهذا المعنى أيضاً عند المنتجب في (الكتاب الفريد ٣/ ٨٨ و٥/ ٥١٠ و٥٦٦).

(٤) التَّهذيب الوسيط ٣٩٨.

(٥) البناء للمجهول قراءة ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر (السَّبعة ٤٥٦).

(٦) الأصول ٣/ ٤٧٣ والمحتسب ١/ ٢٢٩ وما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة ٢٣٤-٢٣٥ وكشف المشكل ٢/ ٩٧ وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ٨٥٤ والكافي ٢/ ٦٥٧-٦٥٩ والمحرَّر في النَّحو٢/ ٥٠٦.

(٧) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٤٥-٤٦ وحجَّة القراءات ٥٠١.

(٨) الحجَّة ٦/ ١٢٦ وينظر: التَّفسير البسيط ١٩/ ٤٨٥.

وجاء هذا الاصطلاح أيضاً في حديث أبي البقاء العكبريِّ عن قوله تعالى: ﴿**وَيَا قَوْمِ مَا لِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ * تَدْعُونَنِي لأَكْفُرَ بِاللَّهِ**﴾ [غافر: ٤١، ٤٢] قال: "قوله تعالى: ﴿**تَدْعُونَنِي**﴾ الجملة وما يتَّصل بها بدل، أو تبيين لـ(تدعونني) الأوَّل"(١)، فالأولى حمل (التَّبيين) في هذا النَّصِّ وما شابهه(٢) على معنى التَّفسير لا عطف البيان؛ لأنَّ عطف البيان لا يكون جملة(٣).

وممَّا له صلة بهذا المعنى أنَّ بعض النُّحاة جعل معنى الحرف التَّفسيريِّ التَّبيينَ، قال المبرِّد: "وليس معنى (أيْ) إلا التَّبيين"(٤)، وكذا قال النَّحَّاس في قوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ**﴾ [نوح: ١]: "(أنْ) بمعنى التَّبيين، تقول: أي أنذر قومك"(٥).

الدَّلالة العاشرة

آخر ما وقفت عليه من دلالات هذا المصطلح أن يكون بمعنى الإظهار، أي: ترك الإدغام والإخفاء، وهو اصطلاح قديم، استعمله سيبويه، قال: "وكذلك (مُحْيِيان)، و(مُعْيِيان)، و(حَيَيان)، إلا أنَّك إن شئت أخفيت، والتَّبيين فيه أحسن ممَّا في يائه كسره"(٦)، قال السِّيرافيُّ تعليقاً على هذا: "لا يجوز فيها الإدغام، ولكن يجوز في ذلك الإخفاء والتَّبيين، والتَّبيين في (حَيَيان) أحسن؛ لانفتاح الياء الأولى وخفَّة النُّطق بها، وإذا كانت الياء الأولى مكسورة كان الإخفاء أجود"(٧).

(١) التِّبيان ٢/ ١١٢٠.

(٢) التِّبيان ٢/ ١٠٤٣ والبحر المحيط ٨/ ٤٦٤ والدُّر المصون ٩/ ٦٢ و١٠/ ٧٨٣.

(٣) إصلاح الخلل٧٥ ومغني اللبيب ٥٩٤.

(٤) المقتضب ٢/ ٢٩٧.

(٥) إعراب القرآن ٥/ ٣٧.

(٦) الكتاب ٤/ ٣٩٧، ياء (حَيَيان) الأولى مكسورة في مطبوعة الكتاب، وهوخطأ؛ لأنَّه تثنية (حَيَا).

(٧) شرح الكتاب "دار الكتب العلميَّة" ٥/ ٣١٥.

ووجدت هذا الاصطلاح عند المبرِّد، قال: "والظَّاء والثَّاء والذَّال هذا أمر بعضهنَّ مع بعض في تبقية الإطباق وحذفه، وحسن الإدغام وجواز التَّبيين... فأمَّا قراءة أبي عمرو: ﴿**هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ**﴾ [المطففين: ٣٦](١) فإنَّ التَّبيين أحسن ممَّا قرأ؛ لأنَّ الثَّاء لا تقرب من اللام كقرب التَّاء وأُختيها"(٢)، كما وجدته عند الزَّجَّاج في أكثر من نصٍّ له، منها قوله: " وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿**كَمْ لَبِثْتَ**﴾ [البقرة: ٢٥٩](٣) يُقرأ بتبيين الثَّاء، وبإدغام الثَّاء في التَّاء؛ وإنَّما أدغمت لقرب المخرجين"(٤)، وقوله: "ويجوز (اتَّخَذْتُ) بتبيين الذَّال، وبإدغامها في التَّاء"(٥).

وهذا الاصطلاح استعمل أيضاً عند أبي جعفر النَّحَّاس(٦)، وأبي منصور الأزهريِّ(٧)، والفارسيِّ(٨)، وصاعد الرَّبعيِّ(٩) وغيرهم(١٠).

واستُعمل مرادفاً له من مادته مصطلحا التِّبيان قليلاً(١١)، والبيان كثيراً(١٢)، بل هو أكثر من استعمال التَّبيين في هذا المعنى.

---

(١) أبوعمرو يدغم لام (هل) في الثَّاء (السَّبعة ٦٧٦).

(٢) المقتضب ١/ ٣٨٧ وينظر: ١/ ٣٥١.

(٣) والتَّبيين قراءة ابن كثير ونافع وعاصم (السَّبعة ١٨٨).

(٤) معاني القرآن ١/ ٣٤٣.

(٥) معاني القرآن ٤/ ٦٥ وينظر: ١/ ٦٥ و١٦١ و٤/ ٨١ و٢٩٧ و٥/ ٢٠٣.

(٦) إعراب القرآن ٥/ ٥.

(٧) معاني القراءات ٢/ ٢٢٣.

(٨) الحجَّة ٢/ ٣٧٨ و٥/ ١٦٤ و١٨٦ و٢٥٩ و٣٥٦ و٦/ ٣٥ و٣١٠.

(٩) الفصوص ٢/ ٢٦٥.

(١٠) السَّبعة ٤٠٦ وكتاب الإدِّغام ٤٤ و١٢٤ و١٩٦ والكتاب الأوسط ٢٦٩ والتَّفسير البسيط ١٧/ ٩ واللباب ٢/ ٤٧٥ والممتع ٤٤٥ و٤٤٦ وشرح الشَّافية لركن الدِّين ٢/ ٩٥٣.

(١١) معاني القرآن للفرَّاء ١/ ١٨ و٤٤١ و٢/ ٣٨٢ و٣/ ١٧٢.

(١٢) الكتاب ٤/ ٤٣٧ و٤٣٨ و٤٤٠ و٤٤٩-٤٥٢ و٤٥٥ و٤٦٢-٤٦٤ و٤٦٦-٤٦٨ و٤٧٢-٤٧٥ ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٥٨ والمقتضب ١/ ٣٤٤ و٣٤٦ و٣٤٩ والأصول ٣/ ٤١٠ و٤١٣-٤١٦ و٤٢٦ وجامع البيان ٢٢/ ٥٥٢ وكتاب الإدِّغام ١٧٠ و٢٠٩ و٢٤٤ والحجَّة ٤/ ٤٤٦ والإغفال ١/ ٥٣=

ولحيدرة اليمنيِّ تفريق بين التَّبيين والإظهار، فالتَّبيين عنده هو تبيين لام المعرفة إذا دخل على أحد الحروف القمريَّة، وهي: الباء، والجيم، والحاء، والخاء، والكاف، والميم، والواو، والعين، والغين، والفاء، والقاف، والهاء، والياء، والهمزة(١)، وسمَّى هذه اللام بلام التَّبيين(٢)، أمَّا الإظهار فهو إظهار حرف الحلق إذا لقيه نون ساكن أو تنوين(٣)، كذا قال مع أنَّ الإظهار للنُّون والتَّنوين، وليس لحرف الحلق بعدهما.

وهذا التَّفريق لم أقف عليه عند غيره من النُّحاة، ويظهر أنَّه أفاده من علوم القرآن، فقد ذكره في باب (صورة الشَّكل وحكم القراءة)، ولذا فإنَّه في موضع(٤) سابق من الكتاب جعل الإظهار هو ترك الإدغام على ما هو معروف عند النُّحاة، ممَّا يدلُّ على أنَّه يصدر هنا عن اصطلاح غيرهم، والتَّبيين عند النُّحاة يشمل ما ذكره في تعريف التَّبيين والإظهار معاً، بل هو عندهم أوسع من هذا.

= و١٤٣ و٢/ ١٧٥ والمسائل البصريَّات ١/ ٣٠٣ والتكملة ٦١١ و٦٢٤ و٦٢٥ والمسائل البغداديَّات ١٥٨ والتَّعليقة ٥/ ١١٢ و١٦٤ و٢١٦ والمنصف ٢/ ١٩٤ والتَّبصرة والتَّذكرة ٢/ ٩٣٦ و٩٦٤ و٩٦٥ والفصوص ٢/ ٢٦٥ والمقتصد في شرح التَّكملة ٢/ ١٥٧٥ و١٥٨٠ و١٦٩٥ والمفصَّل ٤٢٩ و٤٣٠ والجواهر ١/ ٢٢٠ و٣/ ٩١٨ والبديع ٢:٢/ ٦٣٣ و٦٤٧ والممتع ٤٠٧ و٤٣١ - ٤٣٣.

(١) كشف المشكل ٢/ ٣٨٧، (والعين) ساقطة من المطبوع.

(٢) كشف المشكل ٢/ ٣٨٤ وينظر: ٢/ ٣٧٧ و٣٨٩ و٣٩١.

(٣) كشف المشكل ٢/ ٣٨٢.

(٤) كشف المشكل ٢/ ١١٦ - ١١٧.

الخاتمة

وبعد هذا التَّطواف المضني في كتب العربيَّة المختلفة يمكن لي القول بأنَّ لمصطلح التَّبيين عند النُّحاة عشر دلالات مختلفة، وهي:

١ ـ حرف جرٍّ ومجروره أو ظرف يُذكران مع كلام يتمُّ دونهما، ويتعلَّقان بمحذوف وجوباً، وهما الجزء المذكور من جملة مبيِّنة، لا محلَّ لها من الإعراب.

٢ ـ معنى (إلى) واللام إذا وقعتا بعد اسم تفضيل أو فعل تعجُّب دالَّين على حبٍّ أو بغض.

٣ ـ الجارُّ والمجرور المتعلِّقان بالخبر إذا كان وصفاً مذكوراً.

٤ ـ تقدير (تبيَّن) أو (يتبيَّن) في ما كان زمنه الماضي من شرط أو جوابه.

٥ ـ نصب الاسم بفعل محذوف تقديره (أعني).

٦ ـ التَّمييز.

٧ ـ البدل.

٨ ـ عطف البيان.

٩ ـ الجملة التَّفسيريَّة.

١٠ ـ الإظهار.

وكان أكثر هذه الدَّلالات استعمالاً وانتشاراً بين النُّحاة الدَّلالة الأولى، ثمَّ السَّادسة والعاشرة، ثمَّ السَّابعة، ثمَّ الثَّامنة والتَّاسعة، ثمَّ بقيَّة الدَّلالات.

وجميع هذه الدَّلالات المختلفة مستمدَّة من المعنى اللغويِّ للكلمة، ما عدا المعنى الرَّابع، فالملحظ فيها ملحظ لفظيٌّ.

ومصطلح التَّبيين على هذا أنموذج ظاهر لمشكلة الاشتراك اللفظيِّ في المصطلحات النَّحويَّة، ولا شكَّ أنَّ هذا الاشتراك يؤدِّي إلى كثير من اللبس، وكان الواجب أن يكون لكلِّ مصطلح معنى يختصُّ به، لا يشركه فيه معنى آخر، ولكنَّ النَّحو واسع، والنُّحاة كثر، وبينهم اختلاف في المنهج والآراء، انعكس على مصطلحاتهم.

ومن الملاحظ أنَّ هناك مصطلحات مرادفة (للتَّبيين) في كثير من دلالاته السَّابقة من مادَّته، وأشهرها مصطلح البيان.

فهرس المصادر والمراجع

- الإبانة في تفصيل ماءات القرآن، لجامع العلوم الباقوليِّ، تحقيق د.محمَّد أحمد الدَّاليّ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميَّة، الكويت، ١٤٣٠هـ.
- ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، لأبي حيَّان الأندلسيِّ، تحقيق د.رجب عثمان محمَّد، مكتبة الخانجيّ، القاهرة ، ١٤١٨هـ.
- الأُزْهِيَّة في علم الحروف، لعليِّ بن محمَّد الهرويِّ، تحقيق عبد المعين الملوحيّ، مجمع اللغة العربيَّة في دمشق، ١٤٠٢هـ.
- أسرار العربيَّة ، لأبي البركات الأنباريِّ ، تحقيق د. فخر صالح قداره ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤١٥ هـ.
- إِصلاح الخلل الواقع في الجمل، لعبد الله بن السِّيد البطليوسيِّ، تحقيق د.حمزة عبد الله النشرتيّ، دار المريخ، الرياض، ١٣٩٩هـ.
- الأصول في النَّحو، لأبي بكر بن السَّرَّاج، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- الأصول في النَّحو، لأبي بكر بن السَّرَّاج، نسخة خطيَّة في مكتبة مجلس شوراي ملي، إِيران.
- الأصول النَّحويَّة والصَّرفيَّة في الحجَّة لأبي عليِّ الفارسيِّ، للدكتور محمَّد عبد الله قاسم، دار البشائر، دمشق، ١٤٢٩ هـ.
- إِعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربيَّة، ١٤٠٩هـ.
- الإِغفال، لأبي عليٍّ الفارسيِّ، تحقيق د. عبد الله بن عمر الحاج إِبراهيم، إِصدارات المجمع الثقافي ـ أبو ظبي، و مركز جمعة الماجد للثقافة و التراث ـ دبي، ١٤٢٤هـ.

- أمالي ابن الحاجب، تحقيق د. فخر صالح قداره، دار الجيل - بيروت، دار عمَّار - عمَّان، ١٤٠٩هـ.
- أمالي ابن الشَّجريِّ، تحقيق د. محمود محمَّد الطناحيّ، مكتبة الخانجيّ بالقاهرة، ١٤١٣هـ.
- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، لعليِّ بن عَدلان الموصليِّ، تحقيق د. حاتم الضَّامن، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ١٤٠٥ هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريِّين والكوفيِّين، لأبي البركات الأنباريِّ، تحقيق د. جودة مبروك، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطَّبعة الأولى.
- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي عليٍّ القيسيِّ، تحقيق د. محمَّد بن حمود الدَّعجانيّ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ١٤٠٨هـ.
- الإيضاح العضديّ، لأبي عليٍّ الفارسيِّ، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرِّياض، ١٤٠٨هـ.
- البحر المحيط، لأبي حيَّان الأندلسيِّ، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ١٤١٣ هـ.
- البديع في علم العربية، لمجد الدين بن الأثير، تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين ود. صالح حسين العايد، جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ.
- البرهان في علوم القرآن، للزَّركشيِّ، تحقيق د. يوسف المرعشليّ وجمال الذَّهبيّ وإبراهيم الكرديّ، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠ هـ.
- البصائر والذَّخائر، لأبي حيَّان التَّوحيديِّ، تحقيق د. وداد القاضي، دار صادر، بيروت، الطَّبعة الأولى.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباريِّ، تحقيق د. طه عبدالحميد طه، الهيئة المصريَّة العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ.
- البيان في شرح اللمع، للشَّريف عمر الكوفيِّ، تحقيق د. علاء الدِّين حَمْويَّة، دار عمَّار، عمَّان، ١٤٢٣هـ.

- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق أحمد الصقر، مكتبة دار التراث، ١٣٩٣هـ.
- التَّبصرة والتَّذكرة، للصَّيمريِّ، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، جامعة أمّ القرى، مكَّة، ١٤٠٢هـ.
- التِّبيان في إِعراب القرآن، لأبي البقاء العكبريِّ، تحقيق علي محمَّد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- تحفة الأقران في ما قرئ بالتَّثليث من حروف القرآن، لأبي جعفر الرُّعينيِّ، تحقيق د. عليّ حسين البوَّاب، دار المنارة، جدَّة، ١٤٠٧ هـ.
- تحفة المعرِب وطُرْفة المُغرِب، لعبد المنعم بن صالح بن أحمد التَّيميِّ، تحقيق حسن رشيد أبو السُّعود، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٣٣هـ.
- التَّخمير (شرح المفصَّل في صنعة الإِعراب)، لصدر الأفاضل الخوارزميِّ، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإِسلامي، بيروت، ١٩٩٠م.
- التَّدريب في تمثيل التَّقريب، لأبي حيَّان الأندلسيِّ، تحقيق نهاد فليح حسن، الجامعة المستنصريَّة، بغداد، ١٩٨٧ م.
- التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل، لأبي حيَّان الأندلسيِّ، تحقيق أ. د. حسن هنداويّ، دار القلم، دمشق، الطَّبعة الأولى.
- تصحيح التَّصحيف وتحرير التَّحريف، لصلاح الدِّين الصَّفديِّ، تحقيق السَّيِّد الشّرقاويّ، مكتبة الخانجيّ بالقاهرة، ١٤٠٧هـ.
- التَّصريح بمضمون التَّوضيح، لخالد الأزهريِّ، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزَّهراء للإِعلام العربي، القاهرة، الطَّبعة الأولى.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدَّماميني، تحقيق د. محمَّد بن عبدالرَّحمن المفدى، الطَّبعة الأولى.

- التَّعليقة (شرح المقرَّب)، لبهاء الدِّين بن النَّحَّاس، تحقيق د. خيري عبد الرَّاضي عبد اللطيف، دار الزَّمان، المدينة المنوَّرة، ١٤٢٦ هـ.
- التَّعليقة على كتاب سيبويه، لأبي عليٍّ الفارسيٍّ، تحقيق د. عوض بن حمد القوزيّ، مطبعة الأمانة ـ القاهرة، ودار المعارف ـ القاهرة، ومطابع الحسني ـ الرِّياض، الطَّبعة الأولى.
- التَّفسير البسيط، لأبي الحسن الواحديّ، تحقيق مجموعة من الباحثين، جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة، الرِّياض، ١٤٣٠هـ.
- التَّكملة، لأبي عليٍّ الفارسيٍّ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٩هـ.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق د. عليّ فاخر، ود.جابر البراجة، ود.إبراهيم العجميّ، د. جابر مبارك، ود.عليّ السَّنوسيّ، ود.محمَّد نزَّال، دار السَّلام، القاهرة، ١٤٢٨هـ.
- تنبيه الطَّلبة على معاني الألفيَّة، لسعيد بن سليمان الكرَّاميٍّ، تحقيق د. خالد بن سعود العصيميّ، دار التَّدمريَّة، الرِّياض، ١٤٢٩هـ.
- التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة، لابن جنِّي، تحقيق د. حسن محمَّد هنداويّ، وزارة الأوقاف والشُّؤون الإسلاميَّة بدولة الكويت، ١٤٣٠ هـ.
- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، لابن خروف، تحقيق صالح أحمد الغامديّ، رسالة دكتوراه، كليَّة اللغة العربيَّة، جامعة أمّ القرى، ١٤١٤هـ.
- التَّهذيب الوسيط، لابن يعيش الصَّنعانيٍّ، تحقيق د. فخر صالح قَداره، دار الجيل، بيروت، ١٤١١ هـ.
- توجيه اللمع، لابن الخبَّاز، تحقيق د. فايز زكي محمَّد دياب، دار السَّلام، القاهرة، ١٤٢٣هـ.

- ثمار الصِّناعة، لأبي عبد الله الحسين بن موسى الدِّينوريِّ، تحقيق د. محمَّد بن خالد الفاضل، جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة، الرِّياض، ١٤١١ هـ.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر الطبريِّ، تحقيق محمود محمَّد شاكر، دار المعارف بمصر، الطَّبعة الثانية، (هذه الطَّبعة في ٢٤ مجلدا، المحقَّق منها ١٦ مجلداً فقط).
- الجليس الصَّالح الكافي والأنيس النَّاصح الشَّافي، لأبي الفرج المعافى بن زكريَّا الجريريِّ، تحقيق د. محمَّد مرسي الخولي ود. إحسان عبَّاس، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٣ هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمراديِّ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمَّد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- الجواهر، لجامع العلوم الأصبهانيِّ، (وهو الكتاب المطبوع بعنوان "إعراب القرآن المنسوب للزَّجَّاج")، تحقيق إبراهيم الأبياريِّ، دار الكتاب المصري ـ القاهرة، ودار الكتاب اللبنانيِّ ـ بيروت، ١٤٠٢ هـ.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدِّين الإربلّي، تحقيق د. إميل بديع يعقوب، دار النَّفائس، بيروت، ١٤١٢ هـ.
- حجة القراءات، لابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغانيِّ، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الخامسة.
- الحجة للقرَّاء السَّبعة،لأبي عليٍّ الفارسيِّ، تحقيق بدر الدين قهوجيّ وبشير جويجاتيّ، دار المأمون للتُّراث، دمشق، ١٤١٣هـ.
- الحدائق النَّديَّة في شرح الفوائد الصَّمديَّة، لعليّ خان المدنيّ، تحقيق حسين الخاتميّ وعليّ الخاتميّ، مؤسسة دار الهجرة، قم، ١٤٣١هـ.
- الحلل في الكلام على الجمل، لأبي العبَّاس أحمد العُنَّابيِّ، تحقيق د. إبراهيم بن

محمَّد أبو عباة، مكتبة العبيكان، الرِّياض، ١٤١٧هـ.
- الحماسة، لأبي تمَّام، تحقيق د. عبد الله عبد الرَّحيم عسيلان، جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة، ١٤٠١هـ.
- الخصائص، لابن جنِّي، تحقيق محمَّد عليّ النَّجَّار، دار الهدى، بيروت، الطَّبعة الثَّانية.
- الخليل معجم مصطلحات النَّحو العربيِّ، الدكتور جورج متري عبد المسيح وهاني جورج تابري، مكتبة لبنان، بيروت، ١٤١٠ هـ.
- الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسَّمين الحلبيِّ، تحقيق أحمد محمَّد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، الطَّبعة الأولى.
- الدُّرَّة الألفيَّة، لابن معط، تحقيق سليمان إبراهيم البلكيميّ، دار الفضيلة، القاهرة، ٢٠١٠م.
- الدُّرر السَّنيَّة حاشية على شرح الخلاصة، لزكريَّا بن محمَّد الأنصاريّ، تحقيق د. وليد بن أحمد الحسين، دار ابن حزم، ١٤٣٢هـ.
- دقائق التَّصريف، للقاسم بن محمَّد بن سعيد المؤدِّب الشَّاشيِّ، تحقيق د. أحمد ناجي القيسيِّ ود.حاتم صالح الضَّامن ود.حسين تورال، المجمع العلمي العراقيِّ، ١٤٠٧هـ.
- ديوان أبي تمَّام بشرح الخطيب التَّبريزيّ، تحقيق محمَّد عبده عزَّام، دار المعارف، ١٩٦٤م.
- ديوان جرير ، تحقيق د. نعمان محمَّد أمين طه، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٨٦م.
- ديوان رؤبة بن العجَّاج، بعناية وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٠هـ.
- ديوان الشَّماخ بن ضرار، تحقيق د. صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة.

- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقيِّ، تحقيق د. أحمد محمَّد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ.
- رغبة الآمل من كتاب الكامل، لسيِّد بن عليّ المرصفيِّ، الفاروق الحديثة للطِّباعة والنَّشر، القاهرة.
- السَّبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطَّبعة الثَّانية.
- شرح أبيات سيبويه، لابن السِّيرافيِّ، تحقيق د. محمَّد عليّ سلطانيّ، دار المأمون، دمشق ـ بيروت، ١٩٧٩م.
- شرح الألفيَّة، لابن عقيل، تحقيق د. رمزي منير بعلبكيّ، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٢م.
- شرح الألفيَّة لابن مالك، للحسن بن قاسم المراديِّ، تحقيق د. فخر الدِّين قباوة، دار مكتبة المعارف، بيروت، ١٤٢٨ هـ.
- شرح ألفيَّة ابن معط، لعبد العزيز بن جمعة الموصليِّ، تحقيق د. علي موسى الشومليّ، مكتبة الخريجيّ، الرِّياض، ١٤٠٥هـ.
- شرح التَّسهيل، لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمَّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنَّشر، القاهرة، ١٤١٠هـ.
- شرح التَّسهيل (القسم النَّحويِّ)، للمراديِّ، تحقيق د. محمَّد عبد النَّبيِّ أحمد، مكتبة جزيرة الورد ـ القاهرة، ومكتبة الإيمان ـ المنصورة، ١٤٢٧هـ.
- شرح الجزوليَّة للأُبَّذيِّ (الأبذيُّ ومنهجه في النَّحو مع تحقيق السَّفر الأوَّل من شرحه على الجزوليَّة)، تحقيق سعد حمدان الغامدي، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربيَّة جامعة أم القرى، ١٤٠٥ هـ.

- شرح جمل الزَّجَّاجيِّ، لابن بابشاذ، تحقيق حسين عليّ السَّعديّ، رسالة دكتوراه، كليَّة الآداب، جامعة بغداد، ١٤٢٤هـ.
- شرح جمل الزَّجَّاجيِّ، لابن خروف، تحقيق د. سلوى محمَّد عمر عرب، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.
- شرح جمل الزَّجَّاجيِّ (الجزء الثَّالث) من باب الهجاء حتَّى باب الحكاية، لابن خروف، تحقيق د. سلوى محمَّد عمر عرب، مركز النَّشر العلميّ بجامعة الملك عبد العزيز، جدَّة، ١٤٢٧هـ.
- شرح جمل الزَّجَّاجيِّ، لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٩هـ.
- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقيِّ، تحقيق أحمد أمين وعبد السَّلام هارون، لجنة التَّأليف والتَّرجمة والنَّشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ.
- شرح الشَّافية، لركن الدِّين الإستراباذيّ، تحقيق د. عبد المقصود محمَّد عبدالمقصود، مكتبة الثَّقافة الدِّينيَّة، القاهرة، ١٤٢٥ هـ.
- شرح شذور الذَّهب، لابن هشام، تحقيق محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، صيدا ـ بيروت ١٩٩٢م.
- شرح عيون الإعراب، لعليِّ بن فضَّال المجاشعيِّ، تحقيق د. عبد الفتَّاح سليم، دار المعارف، القاهرة، ١٤٠٨هـ.
- شرح الكافية، للرَّضيِّ، تحقيق د. حسن بن محمَّد الحفظيّ و د. يحيى بشير مصريّ، جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة، الرِّياض، الطَّبعة الأولى.
- شرح الكافية الشَّافية، لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريديّ، جامعة أم القرى، ١٤٠٢ هـ.
- شرح كتاب سيبويه (المجلد الأوَّل)، للرُّمَّانيِّ، تحقيق محمَّد إبراهيم يوسف شيبة، رسالة دكتوراه، كليَّة اللغة العربيَّة، جامعة أمِّ القرى، ١٤١٤ ـ ١٤١٥ هـ.

- شرح كتاب سيبويه (من باب النُّدبة إلى نهاية باب الأفعال في القسم)، للرُّمَّانيِّ، تحقيق سيف بن عبد الرَّحمن العريفيّ، رسالة دكتوراه، كليَّة اللغة العربيَّة، جامعة الإمام محمَّد بن سعود، ١٤١٨هـ.
- شرح كتاب سيبويه، للسِّيرافيِّ، تحقيق د. رمضان عبد التَّواب وآخرين، الجزء الأوَّل والثَّاني من منشورات الهيئة المصريَّة العامة للكتاب، والأجزاء الباقية من منشورات دار الكتب والوثائق القوميَّة، القاهرة، الطَّبعة الأولى.
- شرح كتاب سيبويه، للسِّيرافيِّ، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعليّ سيِّد عليّ، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ١٤٢٩هـ.
- شرح اللمحة البدريَّة، لابن هشام، تحقيق د. صلاح رواي، دار مرجان، القاهرة، الطَّبعة الثَّانية.
- شرح اللمع، للأصفهانيِّ أبي الحسن عليِّ بن الحسين الباقوليِّ، تحقيق د. إبراهيم ابن محمَّد أبو عباة، جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطَّبعة الأولى.
- شرح اللمع في النَّحو، للواسطيِّ الضَّرير، تحقيق د.رجب عثمان محمَّد، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ١٤٢٠هـ.
- شرح مغني اللبيب (شرح المزج)، للدَّماميني، تحقيق د. عبد الحافظ حسن العسيلي، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٩هـ.
- شرح المفصَّل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- شرح المقدَّمة الجزوليَّة الكبير، لأبي عليٍّ الشّلوبين، تحقيق د. تركي بن سهو العتيبيّ، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ١٤١٤هـ.
- شرح المقدّمة الكافية، لابن الحاجب، تحقيق د. جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكَّة، ١٤١٨هـ.

- شرح المقدِّمة المحسبة، لابن بابشاذ، تحقيق د. خالد عبد الكريم جمعة، المكتبة العصريَّة، الكويت، ١٩٧٦م.
- شرح الهداية، لأبي العبَّاس أحمد المهدويِّ، تحقيق د. حازم سعيد حيدر، دار عمَّار، عمَّان، ١٤٢٧ هـ.
- شعر المخبَّل السَّعديِّ (المخبَّل السَّعديّ وما تبقَّى من شعره)، صنعه د. حاتم الضَّامن، مجلة المورد، بغداد، المجلد الثَّاني، العدد الأوَّل، ١٩٧٣م.
- شواذّ القراءات، لأبي عبد الله الكرمانيّ، تحقيق د. شمران العجليّ، دار البلاغ، بيروت، الطَّبعة الأولى.
- الصَّاحبي، لابن فارس، تحقيق أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٧ هـ.
- الصِّحاح، للجوهريِّ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٣٩٩هـ.
- الصَّعقة الغضبيَّة في الرَّدِّ على منكري العربيَّة، لأبي الرَّبيع الطوفيِّ، تحقيق د. محمد بن خالد الفاضل، مكتبة العبيكان، ١٤١٧هـ.
- الصَّفوة الصَّفيَّة في شرح الدُّرَّة الألفيَّة، لتقي الدِّين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنِّيليِّ، تحقيق د. محسن بن سالم العميريِّ، جامعة أمِّ القرى، مكَّة، ١٤١٩هـ.
- ضوء السِّقط (سِقط الزِّند وضوؤه)، لأبي العلاء المعريِّ، تحقيق د. السَّعيد السَّيِّد عِبادة، معهد المخطوطات العربيَّة، القاهرة، ١٤٢٤هـ.
- الطَّبريُّ والجهود النَّحويَّة في تفسيره، للدكتور أمان الدِّين محمَّد حتحات، دار الرِّفاعيّ، ودار القلم العربيّ، حلب، ١٤٣٠هـ.
- طبقات النَّحويِّين واللغويِّين، للزُّبيديِّ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطَّبعة الثَّانية.

– علل النَّحو، لابن الورَّاق، تحقيق د. محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ.
– عمدة ذوي الهِمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم، لابن هطيل اليمنيّ، تحقيق د. شريف عبد الكريم النَّجار، دار عمَّار، عمَّان، ١٤٢٨هـ.
– عيون الإضراب في فنون الإعراب، لأبي بكر عبد الله بن إبراهيم التَّفتازانيِّ، تحقيق مطيع الله عوَّاض دبيان السّلميّ، رسالة ماجستير، كليَّة اللغة العربيَّة، جامعة أمِّ القرى، ١٤١٥هـ.
– غرائب التَّفسير وعجائب التَّأويل، لمحمود بن حمزة الكرمانيِّ، تحقيق د. شمران العجليّ، دار القبلة للثَّقافة الإسلاميَّة ـ جدَّة، ومؤسسة علوم القرآن ـ بيروت، ١٤٠٨هـ.
– غرر الدُّرر الوسيطيَّة، لمحمَّد الخالص بن أحمد رميثة بن عليّ بن عنقاء، تحقيق د. محمَّد بن حسن العمريّ، دار المحدِّثين، القاهرة، ١٤٣٢ هـ.
– الغرَّة (من أوَّل باب المفعول به إلى نهاية باب الإضافة)، لابن الدَّهَّان، تحقيق عبدالعزيز عاشور العبيدان، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلاميَّة، كليَّة اللغة العربيَّة، ١٤٣٠ هـ.
– الغرَّة (من أوَّل ما يتبع الاسم في إعرابه إلى نهاية باب النُّدبة)، لابن الدَّهَّان، تحقيق ماجد بن عمر القرنيّ، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلاميَّة، كليَّة اللغة العربيَّة، ١٤٢٨ هـ ـ ١٤٢٩ هـ.
– الغرَّة، لابن الدَّهَّان، مخطوط في مكتبة كوبريلي، تركيا، رقم (١٤٩٥).
– فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة، لتاج الدِّين الإسفراييني، تحقيق د. محسن بن سالم العميريّ، جامعة أمِّ القرى، مكَّة، ١٤٣١هـ.
– الفروق، لأبي هلال العسكريِّ، باعتناء الدكتور أحمد سليم الحمصيِّ، جروس بروس، طرابلس، لبنان، ١٤١٥ هـ.

- الفَسْر (الشرح الكبير على ديوان المتنبي)، لابن جنِّي، تحقيق د. رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، ٢٠٠٤ م.
- الفُصوص، لأبي العلاء صاعد البغداديِّ، تحقيق د. عبد الوهَّاب التَّازي سعود، وزارة الأوقاف والشُّؤون الإسلاميَّة في المغرب، ١٤١٣ - ١٤١٦هـ.
- الفضَّة المضيَّة في شرح الشَّذرة الذَّهبيَّة، لأحمد بن محمَّد بن زيد العاتكيِّ، تحقيق د. هزاع سعد المرشد، المجلس الوطني للثَّقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤٢٤هـ.
- الفوائد والقواعد (الصَّحيح أنَّه شرح اللمع)، للثَّمانينيِّ، تحقيق د. عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٢هـ.
- الفهرست، للنَّديم، تحقيق أيمن فؤاد سيِّد، مؤسسة الفرقات للتُّراث الإسلاميِّ، لندن، ١٤٣٠هـ.
- القطع والائتناف، لأبي جعفر النَّحَّاس، تحقيق د. عبد الرَّحمن المطروديّ، دار عالم الكتب، الرِّياض، ١٤١٣هـ.
- قواعد المطارحة، لابن إياز، تحقيق. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ١٤٣٢ هـ.
- الكافية في النَّحو، لابن الحاجب، تحقيق د. طارق نجم عبد الله، مكتبة دار الوفاء، جدَّة، ١٤٠٧هـ.
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع، تحقيق د. فيصل الحفيان، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، ١٤٢٢هـ.
- الكامل، للمبرِّد، تحقيق د. محمَّد أحمد الداليّ، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ١٤١٣هـ.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ١٤٠٨هـ.
- كتاب الإدِّغام من شرح كتاب سيبويه، للسِّيرافيِّ، تحقيق د. سيف بن عبدالرَّحمن العريفيّ، مركز الملك فيصل للبحوث والدِّراسات الإسلاميَّة، الرِّياض، ١٤٢٩ هـ.

- الكتاب الأوسط في علم القراءات، لأبي محمَّد الحسن العمانيِّ، تحقيق د. عزَّة حسن، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٧هـ.
- كتاب الشِّعر، للفارسيِّ، تحقيق د. محمود محمَّد الطِّناحيّ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ١٤٠٨هـ.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتَجَب الهمذانيِّ، تحقيق محمَّد نِظام الدِّين الفتيّح، مكتبة دار الزَّمان ، المدينة، ١٤٢٧هـ.
- الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزَّمخشريِّ، تحقيق عادل أحمد وعليّ محمَّد، مكتبة العبيكان، الرِّياض، ١٤١٨هـ.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لجامع العلوم الباقوليِّ، تحقيق د. محمَّد أحمد الدَّاليِّ، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق، ١٤١٥ هـ.
- كشف المشكل في النَّحو، لحيدرة اليمنيّ، تحقيق د. هادي عطية مطر، وزارة الأوقاف والشُّؤون الدِّينيَّة العراقيَّة، بغداد، ١٤٠٤هـ.
- اللامات، للزَّجَّاجيِّ، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥ هـ.
- اللامات، لعليِّ بن محمَّد لهرويِّ، تحقيق د. أحمد عبد المنعم الرّصد، مطبعة حسَّان، القاهرة، ١٤٠٤هـ.
- اللامع العزيزيّ شرح ديوان المتنبيِّ، للمعرِّي، تحقيق محمَّد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدِّراسات الإسلاميَّة، الرِّياض، الطَّبعة الأولى.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبريِّ، تحقيق غازي مختار طليمات ود. عبد الإله نبهان، مركز جمعة الماجد للثَّقافة والتُّراث بدبي، ١٤١٦هـ.
- ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة، للقزَّاز القيروانيِّ، تحقيق د. رمضان عبد التَّواب، ود. صلاح الدِّين الهادي، الزَّهراء للإعلام العربيِّ، القاهرة، ١٤١٢ هـ.

- مجيب النِّدا في شرح قطر النَّدى، لعبد الله الفاكهيِّ، تحقيق د. مؤمن عمر البدارين، الدَّار العثمانيَّة، عمَّان، ١٤٢٩هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنِّي، تحقيق عليّ النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- المحرَّر في النَّحو، لعمر بن عيسى الهَرَميِّ، تحقيق د. أمين عبد الله سالم، مؤسسة العلياء، القاهرة، ١٤٣١هـ.
- المحصول في شرح الفصول، لابن إياز البغداديِّ، تحقيق د. شريف عبد الكريم النَّجَّار، دار عمَّار، عمَّان، ١٤٣١ هـ.
- المحلَّى، لابن شقير، تحقيق د. فائز فارس، مؤسسة الرِّسالة ـ بيروت، ودار الأمل ـ إربد، ١٤٠٨هـ.
- مختار تذكرة أبي عليٍّ الفارسيِّ وتهذيبها، لابن جنِّي، تحقيق د. حسين أحمد بوعبَّاس، مركز الملك فيصل للبحوث والدِّراسات الإسلاميَّة، الرِّياض، ١٤٣٢ هـ.
- المختار في معاني قراءات أهل الأمصار، لأبي بكر أحمد بن عبيد الله بن إدريس، تحقيق د. عبد العزيز بن حميد الجهنيّ، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، ١٤٢٨ هـ.
- المخصَّص، لابن سيده، دار الكتب العلميَّة، بيروت.
- المدارس النَّحويَّة، للدكتورة خديجة الحديثيّ، دار الأمل، إربد، ٢٠٠٢م.
- المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى، لأبي النَّصر أحمد بن محمَّد السَّمرقنديّ، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم ـ دشق، دارة العلوم ـ بيروت، ١٤٠٨ هـ.
- المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشَّاب، تحقيق عليّ حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ.
- المسائل البصريات، للفارسيِّ، تحقيق د. محمد الشَّاطر أحمد محمَّد، مطبعة المدنيّ، ١٤٠٥هـ.

– المسائل البغداديَّات، للفارسيِّ، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاري، وزارة الأوقاف والشؤون الدينيَّة، بغداد، ١٩٨٣م.
– المسائل الحلبيَّات، للفارسي، د. حسن الهنداوي، دار القلم ـ دمشق ودار المنارة ـ بيروت، ١٤٠٣هـ.
– المسائل الشِّيرازيَّات، لأبي عليٍّ الفارسيِّ، تحقيق د. حسن بن محمود هنداوي، كنوز إِشبيليا، الرِّياض، ١٤٢٤هـ.
– المسائل العضديَّات، للفارسيِّ، تحقيق شيخ راشد، وزارة الثَّقافة والإِرشاد القوميّ، دمشق، ١٩٨٦م.
– المسائل المنثورة، للفارسيِّ، تحقيق د. شريف عبد الكريم النَّجَّار، دار عمَّار، عمَّان، ١٤٢٤ هـ.
– المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د. محمَّد كامل بركات، جامعة أمِّ القرى، الطَّبعة الأولى.
– مشكل إِعراب القرآن، لمكيِّ بن أبي طالب، تحقيق د. حاتم الضَّامن، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ١٤٠٨ هـ.
– مشكل إِعراب القرآن، لمكيِّ بن أبي طالب، تحقيق د. ياسين محمَّد السّواس، دار المأمون، دمشق، الطَّبعة الثَّانية.
– مصابيح المغاني في حروف المعاني، لابن نور الدِّين الموزعيِّ، تحقيق د. عائض بن نافع العمريّ، دار المنار، القاهرة، ١٤١٤هـ.
– المصباح لما أعتم من شواهد الإِيضاح، لابن يَسْعون، تحقيق د. محمَّد بن حمود الدَّعجانيِّ، الجامعة الإِسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة، ١٤٢٩ هـ.
– المصطلح النَّحويّ نشأته وتطوُّره حتَّى أواخر القرن الثَّالث الهجريِّ، للدكتور عوض حمد القوزيّ، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرِّياض، ١٤٠١ هـ.

- معاني الحروف، المنسوب للرُّمَّانيِّ، تحقيق د. عبد الفتَّاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطَّالب الجامعيِّ، مكَّة، ١٤٠٧ هـ. (نشر د. عبد الفتاح كتابين مستقلين تحت هذا العنوان ونسبهما إلى الرُّمَّانيِّ، والأوَّل منهما ليس للرُّمَّانيِّ، بل لابن فضَّال المجاشعيِّ، وإحالتي عليه).
- معاني القراءات، لأبي منصور الأزهريِّ، تحقيق د. عيد مصطفى درويش ود. عوض حمد القوزيّ، دار المعارف، القاهرة، ١٤١٢ هـ.
- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ.
- معاني القرآن، للفرَّاء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ود. محمد عليّ النجَّار ود. عبد الفتَّاح إسماعيل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- معاني القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس، تحقيق محمَّد عليّ الصَّابونيّ، جامعة أمِّ القرى، مكَّة، ١٤٠٨هـ.
- معاني القرآن وإعرابه، للزَّجَّاج، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٤هـ.
- معجم المصطلحات القواعديَّة الكلاسيكيَّة، للدكتور إلياس عطا الله، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠٥م.
- معجم مصطلحات النَّحو والصَّرف والعروض والقافية، للدكتور محمَّد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٣٢ هـ.
- معجم المصطلحات النَّحويَّة والصَّرفيَّة، للدكتور محمَّد سليم اللبديّ، مؤسَّسة الرِّسالة ـ بيروت، ودار الفرقان ـ عمَّان، ١٤٠٥ هـ.
- المعجم المفصَّل في النَّحو العربيِّ، للدكتور عزيزة فوَّال بابتي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ١٤١٣هـ.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك ومحمَّد عليّ حمد الله، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ.
- المفصَّل في علم العربيَّة، للزَّمخشريِّ، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار عمَّار، عمَّان، ١٤٢٥ هـ.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق د. عبد الرَّحمن العثيمين ود. محمَّد البنَّا ود. عيَّاد الثبيتي ود. عبد المجيد قطامش ود. سليمان العايد ود. السَّيِّد تقي، مطبوعات جامعة أمِّ القرى، مكَّة، ١٤٢٨هـ.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجانيِّ، تحقيق د. كاظم بحر مرجان، وزارة الثَّقافة والإعلام العراقيَّة، ١٩٨٢م.
- المقتصد في شرح التَّكملة، لعبد القاهر الجرجانيِّ، تحقيق د. أحمد بن عبد الله الدّويش، جامعة الإمام محمَّد بن سعود، الرِّياض، ١٤٢٨ هـ.
- المقتضب، للمبرِّد، تحقيق محمَّد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشُّؤون الإسلاميَّة، القاهرة، ١٣٩٩هـ.
- المقرَّب، لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواريّ وعبد الله الجبوريّ، وزارة الأوقاف والشؤون الدِّينيَّة، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦م.
- الملخَّص في ضبط قوانين العربيَّة، لابن أبي الربيع، تحقيق د. عليِّ بن سلطان الحكميِّ، ١٤٠٥هـ.
- الممتع في التَّصريف، لابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦م.
- منازل الحروف، للرُّمَّانيِّ، تحقيق الدكتور رانا محمَّد نصر الله، مجمع البحوث العلميَّة في لاهور، ١٩٧٢م.
- المنصف شرح كتاب التَّصريف، لابن جنِّي، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ وأولاده بمصر، الطَّبعة الأولى.

- المنهاج في شرح جمل الزَّجَّاجيِّ، ليحيى بن حمزة العلويِّ، تحقيق د. هادي عبدالله ناجي، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، ١٤٣٠هـ.
- منهج السَّالك إِلى ألفيَّة ابن مالك، للأشمونيِّ، تحقيق محمَّد محيي الدِّين عبدالحميد، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٣٧٥هـ.
- مواهب الأديب في شرح مغني اللبيب، لأبي عبد الله محمَّد الأزنيقيّ الشَّهير بوحيي زاده، تحقيق عبد الله بن عثمان اليتيميّ، رسالة ماجستير، كليَّة اللغة العربيَّة، الجامعة الإِسلاميَّة، ١٤٢٨هـ.
- موسوعة المصطلح النَّحويِّ من النَّشأة إِلى الاستقرار، للدكتور يوخنَّا مرزا الخامس، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ١٤٣٣هـ.
- موصل الطُّلاب إِلى قواعد الإِعراب، لخالد الأزهريِّ، تحقيق د. عبد الكريم مجاهد، دار البشير، عمَّان، ١٤١١هـ.
- موصل النَّبيل إِلى نحو التَّسهيل، لخالد الأزهريِّ، تحقيق ثريَّا عبد السَّميع إِسماعيل، رسالة دكتوراه، كليَّة اللغة العربيَّة، جامعة أمِّ القرى، ١٤١٨هـ.
- نتائج الفكر في النَّحو، للسُّهيليِّ، تحقيق د. محمَّد إِبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ١٤٠٤هـ.
- النُّكت في القرآن، لأبي الحسن عليِّ بن فضَّال المجاشعيِّ، تحقيق د. إِبراهيم الحاج عليّ، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، ١٤٢٧هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسِّيوطيِّ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلميَّة، الكويت، الطَّبعة الأولى.
- الواضح، للزُّبيديِّ، تحقيق د. عبد الكريم خليفة، دار جليس الزَّمان، عمَّان، ٢٠١١م.